

١٩٧٥

کتابخانه
مجلس شورای اسلامی
تهران

19

مکتبہ رحمت



شد



205

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب: سینه خط در شرح فقه
موضوع:
مؤلف:
۷۵۵۹

شماره دفتر
۲۷۷۹۸
۱۰۴۷۲

۵۵۵۹

خطی - فهرست شده
۷۵۵۹

۹۷۰۰۰

موقوفه روح المعانی

۷۰



بازرسی شد
۹ - ۲۷



بازرسی شد
۱۳۸۲

۷۵۵۹



موضوع
مؤلف

کتاب
عاشقانه در شرح فقه

کتابخانه مجلس شورای ملی

خطی « فهرست شده »
۷۵۵۹

Handwritten notes in the top left margin, including a circular stamp with Persian text.

Main body of handwritten text in Persian script, featuring several lines of prose and a large circular stamp on the left side.

Blank page with a small rectangular stamp in the bottom right corner.

[illegible]

عزیز الدین کی لکھی ہوئی مجلس کو
حاضر ہوا ہوں

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

الفرقة في الفرق من الفرق

این کتاب در سال ۱۳۰۰ هجری قمری
 در شهر تبریز در کتابخانه
 آقای حاج میرزا محمد باقر
 صاحب کتابخانه
 تبریز
 در سال ۱۳۰۰ هجری قمری
 در شهر تبریز
 در کتابخانه
 آقای حاج میرزا محمد باقر
 صاحب کتابخانه
 تبریز
 در سال ۱۳۰۰ هجری قمری
 در شهر تبریز
 در کتابخانه
 آقای حاج میرزا محمد باقر
 صاحب کتابخانه
 تبریز

[illegible]

القدس يكون الملاءمة منتفية رأسا فاجبا في سلوك
سبيل الاستفاضة ^{منه} في متوسط له وجهه ووجه
تعلق فوجهه ^{منه} يستفيض من الحق ووجهه تعلق
يفيض علينا لان وجهه الحق يتسبب في تعلقنا
الحق تعالى ووجهه التعلق بملكه لنا وهذا
المتوسط اصحاب الوحي والعظماء هم رتبة وارفعهم
مرتبة نبينا محمد صلى الله عليه واله فلهذا توسل
ارباب الضائفات في سبيلها وفتحها بالصلوات
عليه وسلم ولذلك ايضا توسلوا بالصلوات على
الاول والاحباب لكونهم متوسطين بيننا وبينه
عليه الصلوات والسلم فان ذلك من الاول والاحباب
عليه السلام اكثر من ابدنا واما امتنا لاول اكثر من ابدنا
له عليه السلام وكلما كانت الملاءمة اجمل واوسع
كان امر الاستفاضة اتم وحصول الافاضة اكثر فاشتر
لفظ النبي على الرسول لما في لفظ النبي من الكمال على
الشرف والرفعة على اجمل من النبوة وهما ارفع

من
تلك
التي
تكون
في
الصلوات
عليه
وسلم
لأنها
توسل
بيننا
وبينه
عليه
الصلوات
والسلم

هذا هو الوجه الثاني في بيان
المتوسط بيننا وبينه عليه
الصلوات والسلم وهو اصحاب
الوحي والعظماء هم رتبة وارفعهم
مرتبة نبينا محمد صلى الله عليه واله
فلهذا توسلوا بالصلوات عليه وسلم
ولذلك ايضا توسلوا بالصلوات على
الاول والاحباب لكونهم متوسطين
بيننا وبينه عليه الصلوات والسلم
فان ذلك من الاول والاحباب عليه
السلام اكثر من ابدنا واما امتنا
لاول اكثر من ابدنا له عليه السلام
وكلما كانت الملاءمة اجمل واوسع
كان امر الاستفاضة اتم وحصول
الافاضة اكثر فاشتر لفظ النبي
على الرسول لما في لفظ النبي من
الكمال على الشرف والرفعة على
اجمل من النبوة وهما ارفع

من الارض وفي الصحاح فان جعل النبي افراسه التي
شئت على سائر الخلق فاصله عن المنة هو فعل
مفعول **قول** المولى لاول العاجان دليل الشئ ما عرف ذلك
الشئ لاول العاجان المعجزات التي يعرف بها العاجان
عليه السلام المتحدين عن معاضته والايمان بمثلها التي
منها وقد يقال اضاف ذلك الى العاجان اليه كما في قوله
جئت وانا نزلت لانه لا يتعارف وصفه عليه السلام بالعاجان
لان المتحدين في المعارج وصفه بمجربته بذلك فلا لاجبا
بمعنى مجربته وفيه انه لا يحسن جعل المعجزات اذ لا
للعاجان نفسها المتحدين ثم معنى تسمية المعجزات وتسميتها
باسرار البلاد غزاها على المعجزات وابناها وارضعها
واسماها هو القرآن والعاجان بما فيه من اسرار البلاد
وطائفتها ولا بعد ان يراد بالبلاد المعجزات لاش
العاجان القرآن وايضا في الرسول باد في مبادية
الاضياء في القرآن اليه عليه السلام ومعنى تسميتها باسم
البلاد غزاها اخرى دلائل الامجاد وما يؤول في اثبات
بها

من
الصلوات
عليه
وسلم
لأنها
توسل
بيننا
وبينه
عليه
الصلوات
والسلم

هذا هو الوجه الثاني في بيان
المتوسط بيننا وبينه عليه
الصلوات والسلم وهو اصحاب
الوحي والعظماء هم رتبة وارفعهم
مرتبة نبينا محمد صلى الله عليه واله
فلهذا توسلوا بالصلوات عليه وسلم
ولذلك ايضا توسلوا بالصلوات على
الاول والاحباب لكونهم متوسطين
بيننا وبينه عليه الصلوات والسلم
فان ذلك من الاول والاحباب عليه
السلام اكثر من ابدنا واما امتنا
لاول اكثر من ابدنا له عليه السلام
وكلما كانت الملاءمة اجمل واوسع
كان امر الاستفاضة اتم وحصول
الافاضة اكثر فاشتر لفظ النبي
على الرسول لما في لفظ النبي من
الكمال على الشرف والرفعة على
اجمل من النبوة وهما ارفع

٥
 للملوك على الدليل قوله والمضارفة ضمير الغرض وهو
 ان تعلقه حتى يبين ثم ترد الى القوت وذلك في ايجاز
 يوما ويطلع على موضع التضاريف كذا في الصحاح
 وفي كتاب الخلاص في اللغة المضار للميدان والمراد
 ميدان تساق في لسان وكان له عادة ان يخرج في
 اخر الميدان لتساق في حقه من عري فوسه واحد
 القصبة على ما بقا فاحرز قصبة السبق كناية
 عن السبق والميل من مع الرجل اذا فاقه في امر
 كلام تمثيل شبيه حال لا ولا الاحكام في السبق على
 من سواه في باب الفصاحة بحال من سبق في الفرسا
 في الميدان واستعمل ههنا الالفاظ المستعملة
 في سباق الخيل في الجور في الغزوات ومحتمل
 الكنية والتجمل والترشح **قوله** بعد التفتان في فعل
 عنه وجهه الله ان الاولى لسعد باللام دون الباء
 وكان وجهه ان اللاحقة ههنا بمعنى التسمية وانه
 يعدي الى المفعولين بلا واسطه والله تعالى اعلم
 في هذا المعنى
 في هذا المعنى
 في هذا المعنى

١٠٠
 في هذا المعنى

آتيا فغزاة الا تسمى الخنثى اي اسم تنويه قال
 الكلام المدعوس بعد التفتان في المضار وخال حرف
 الجوزية للنفوية والمتعارف في النفوية اللام دون
 الباء ويمكن ان يكون كمان في معناه ريد ان يواضعت
 تريد فلا يعبدان يستعمل الدعاء بمعنى التسمية
 استعمالها في التعدية بالياء الى المفعول الثالث في
 ويؤيد قوله صاحب الكشاف في قوله والله الاضما
 الحسنى فادعوها اي ضموا بها وان ثبت فاعتبر
 ضمير معنى الاشتها را والتسمية **قوله** سول الجرن
 اثر على سول او سول ملاحظ لما قبلنا الهداية
 اذا تعدت بنفسها يرد بها معنى الاضمار واذا اول
 بحرف الجر من اللام والى يرد بها معنى الدلالة قال
 الله تعالى ان هذا الفران يهدي للتي هي اقرب وذلك
 لهدى البصر لمستقيم **قوله** في الفقر جمع فقر و
 هي في الاصل خالص على شكل فقر في الظاهر استعيرت
 لكنت الكلام وهي استعار مصرحة ولهذا قال السبكها

في هذا المعنى
 في هذا المعنى
 في هذا المعنى

بلا لا تكار فيه مكيته وتعمل وتخرج الخيل **الحمد**
الغفر الى الجمع العظيم من الجود وهو الصكر و
العقب من القعر وهو الشراي انه في الكفر بحيث
يستراولة اوكوة الا وروى في الايض الجاهل
على الصا غيل بمعنى فاعل حكة فعل بمعنى فعل
قوله فذلوا قلوبهم الاخذ والانهاء الى الكد
الغنية بلاديه شدة جدهم في النظر الى الكتاب
بعين الاخذ والانهاء كما في النظر اليه بعين البصر
وعين الاضاف في قوله فذلوا قلوبهم فذلوا
الكتاب والصح نيل صون بصون آدون من الادو
فيه اشار الى انهم لو اخذوا من هذا الكتاب
معاني وصوروا عنها اعباداً بهم كانت العبادات ادنى
من عبادات الكتاب **قوله** اضرب عن هذا الخطا يقال
ضرب عنه اي صوف عنه اي صوف عن شيء عنه قال الله
عالي انضرو عنكم الذل وركله في الاكبال اذ اراد
ان يصور ركبته ضربه ليعمله فوضع الضرب موضع

بلا لا تكار فيه مكيته وتعمل وتخرج الخيل الحمد
الغفر الى الجمع العظيم من الجود وهو الصكر و
العقب من القعر وهو الشراي انه في الكفر بحيث
يستراولة اوكوة الا وروى في الايض الجاهل
على الصا غيل بمعنى فاعل حكة فعل بمعنى فعل
قوله فذلوا قلوبهم الاخذ والانهاء الى الكد
الغنية بلاديه شدة جدهم في النظر الى الكتاب
بعين الاخذ والانهاء كما في النظر اليه بعين البصر
وعين الاضاف في قوله فذلوا قلوبهم فذلوا
الكتاب والصح نيل صون بصون آدون من الادو
فيه اشار الى انهم لو اخذوا من هذا الكتاب
معاني وصوروا عنها اعباداً بهم كانت العبادات ادنى
من عبادات الكتاب قوله اضرب عن هذا الخطا يقال
ضرب عنه اي صوف عنه اي صوف عن شيء عنه قال الله
عالي انضرو عنكم الذل وركله في الاكبال اذ اراد
ان يصور ركبته ضربه ليعمله فوضع الضرب موضع

الضرب
الضرب
الضرب
الضرب
الضرب

الصوت في الصاد ضربت عنه ركعة وامكث عنه
فعل هذا الاحاجه الى انصار حذف مفعول الضرب
بيان لحاصل المعنى لانه معنى اخر للضرب **قوله** كذا
اي اضراراً او لا عرض او معرضاً على انه مصدر او
مفعول له احوال وقيل بالانجر الثالث قوله تعالى
انضرب عنكم الذل وركله في الاكبال **قوله** كذا
الحاصر في الضلع الخلف تقول لحي فلان عن كذا
اذا فعلت كذا في الضاحج ومعنى ذلك من كذا
مطلوبهم وقيل الوضوء اليه **قوله** يا سهرها اي جيعها
الاسر القيد الذي يشده الاسير فاذا هب الاسير
باسم فقد ذهب حجه وقيل بانه قولهم قدنا
التي روتة وهي قطعة الخيل البالية **قوله** عن اخرها
اي بكتيتها وهو متعلق بمحذوف اي بولاسيا عن
اخرها وان يستلزم ذلك القول عن جميعها وقيل
عن اخرها اليها وكذا عن ذل وركله في الاكبال
عن جميعها خبرها انجر عن الكل وقيل بتأنيداً

الصوت في الصاد ضربت عنه ركعة وامكث عنه
فعل هذا الاحاجه الى انصار حذف مفعول الضرب
بيان لحاصل المعنى لانه معنى اخر للضرب قوله كذا
اي اضراراً او لا عرض او معرضاً على انه مصدر او
مفعول له احوال وقيل بالانجر الثالث قوله تعالى
انضرب عنكم الذل وركله في الاكبال قوله كذا
الحاصر في الضلع الخلف تقول لحي فلان عن كذا
اذا فعلت كذا في الضاحج ومعنى ذلك من كذا
مطلوبهم وقيل الوضوء اليه قوله يا سهرها اي جيعها
الاسر القيد الذي يشده الاسير فاذا هب الاسير
باسم فقد ذهب حجه وقيل بانه قولهم قدنا
التي روتة وهي قطعة الخيل البالية قوله عن اخرها
اي بكتيتها وهو متعلق بمحذوف اي بولاسيا عن
اخرها وان يستلزم ذلك القول عن جميعها وقيل
عن اخرها اليها وكذا عن ذل وركله في الاكبال
عن جميعها خبرها انجر عن الكل وقيل بتأنيداً

الضرب
الضرب
الضرب
الضرب
الضرب

عن اخرها فبعد ما لفة في العموم واورد عليه
 بانه ما يوافق خلاف الفسود لان الباعدين الاخرين
 بعد الحارة عنه يكون قبل الوصول اليه انهم
 اي متجاوزين عن اخرها وفيه ان معنى تجاوز
 عفا الله الا ان يعتد بغير معنى التعبد
 والحارة فيبغى ان يقدر من الاول الامر التعبد
 والحارة فيكون من غير ان يكون من غير ان
 فيقوم ما في تضاعف انما اي ابراهيم لا يسمي
 البعيد وانما الحارة لا يسمي لطف قوله خلافا
 بلا غير انما الحارة لا تفرقه والمراد ههنا
 بل نتيجة والادراج جمع ورجح الكتاب في ذلك
 ذهب منه ادراج الرياح اي هدم والمراد من حقيقة
 انما السلف ما بين انهم من لطائف الفوائد
 وشرايع الفوائد في هذا الفن وارجو ان يوفق
 والاعتداد به والاعتناء به او لا يفرق من حيث
 الفن بل من حيث لطائفه ورجل المراد من تقيده

في قوله تعالى
 انما السلف ما بين انهم من لطائف الفوائد
 وشرايع الفوائد في هذا الفن وارجو ان يوفق
 والاعتداد به والاعتناء به او لا يفرق من حيث
 الفن بل من حيث لطائفه ورجل المراد من تقيده

في قوله تعالى
 انما السلف ما بين انهم من لطائف الفوائد
 وشرايع الفوائد في هذا الفن وارجو ان يوفق
 والاعتداد به والاعتناء به او لا يفرق من حيث
 الفن بل من حيث لطائفه ورجل المراد من تقيده

انما السلف المراد لا عظمها الذنوب بل في قوله
 وما السلف انما المطايا تلك الاحاديث البطاح
 سبل واسمجه وقاما يجمع على الاطاح والبطاح
 والاطاح على غير النسيان والمعنى في تلك الاحاديث
 وتخصيص الاعيان بالذكر لان الشريعة والظروف يميز
 الاول ما يظهر انما اعاليها والكلام في مثل تشبيهها
 كما ذهب تلك الاحاديث بحال اذهاب التباين
 على المطايا في البطاح وسبلان البطاح باعنا فما
 ويجوز ان يعتبر تشبيه الاحاديث بالتباين عليها
 في الذهاب على سبل الاستعارة بالكتابة يكون
 اثبات المطايا للاحاديث تخيليه وذكر الاعيان
 وسبلان البطاح بها ترجيح التشبيه في قوله
 والاضحاب ذكر اولها انما سبل اخصار النهج
 معلل بان ارباب الطلب قد قصروا عنهم وانما
 الاغفال قصدوا لاخذ والاضحاب والعندنا
 عن عدم الجاح مسؤولهم بانه ذكر من الانبياء ما يحسن

في قوله تعالى
 انما السلف المراد لا عظمها الذنوب بل في قوله
 وما السلف انما المطايا تلك الاحاديث البطاح

في قوله تعالى
 انما السلف المراد لا عظمها الذنوب بل في قوله
 وما السلف انما المطايا تلك الاحاديث البطاح

في قوله تعالى
 انما السلف المراد لا عظمها الذنوب بل في قوله
 وما السلف انما المطايا تلك الاحاديث البطاح

في قوله تعالى
 انما السلف المراد لا عظمها الذنوب بل في قوله
 وما السلف انما المطايا تلك الاحاديث البطاح

دین

بسم الله الرحمن الرحيم

20/11/1977

Handwritten text in Persian script, likely a library stamp or inventory record, mentioning "کتابخانه" (Library) and "تاریخ" (Date).

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

۱۰ فرق بین

Handwritten signature or text in Arabic script, likely a name or title, located at the bottom of the page.

1. The first part of the paper is a list of names, which are written in a cursive hand. The names are arranged in a column, and are separated by small spaces. The names are: "John", "James", "William", "Robert", "Thomas", "George", "Charles", "Edward", "Henry", "Richard", "John", "James", "William", "Robert", "Thomas", "George", "Charles", "Edward", "Henry", "Richard".

— در کتب معتبره

بدون الاول يكون قوله ثانيا لا غير انصب
 لانه لا يظهر ما يصلح لطفه عليه لان ثانيا الاول
 اما صفة مصدر محذوف اي انصبا ثانيا اول
 وثانيا الثاني لا يصلح لثبوتها ولا مجال لجلسا
 الحال فاما ان يقدح حاله فاعل انصب يكون هذا
 عطية عليه اي انصب بمحمد او يا لسان ثانيا
 ان يقدح فعل معطوف على انصب يكون هذا
 حالا عن فعله اي واجهه تارة وشرع ثانيا لسان
 العتبة ولا يخفى ما في قوله لسان العتبة اي ثانيا
 من الاستعارة بالكناية والفتحة والشرح **وله** قوله
 بالجموع ونحوه لطفه بالخاء المعجمة والفتح والاول
 يستنبط من البراستعماله استنباط من العلم بالجمع
 للجموع فان احدها سبب جموع الارباع والكموسب
 جموع الاشياخ فاستعمل لعل العلم وهو الطبيعة
 وهو جاز في رتبة الثانية والضرر بضر الثابت
 الحرف فخره كجموع مع الفرجة التي هي الماء في الاكل

هذا البيت من القصيدة
 التي في كتابها
 في وصف الجبال
 والاشجار
 والحيوان
 والنبات
 والارض
 والسموات
 والخلق
 والملكوت
 والدين
 والدار الآخرة

نحو

جعل الجود بالفتحة لطف ظاهر والضرر الريح العاصفة
 ثانيا ان يجعل الجود بها لانه ثانيا النار وفي وصف
 فوجعه بالجود وقطعه بالجود اسناد الى ان الطبيعة
 كالماء والنار وهو غاية جرة ثانيا الفرجة لطف الطبيعة
وله قوله اجوب الجواب قطع كل غير اي في غيره فانه
 الاكبر اي مطلق الاطراف **وله** وقوت عنه ثانيا
 بالاختتام التخصيص لانه من غير مبدء بالجموع جمع
 ومعنى يقضها بالاختتام ان اكتمل قبل الاختتام لانها
 عن نظر الاقدام كان كمن ضرب عليه الجموع والظواهر على
 الناس بعد الامام كان كمن قصص الجموع ورفعهما ومعنى
 فكأنه كمن كان كمن كان كمن كان كمن كان كمن كان كمن كان
 ثم فرض فيها الخيام كي يكتف بها على القارة
 الفاصلة الخراب جمع الخراب وهو الخربة من البناء كمن
 جاعل عندها والبناء ما كان على القرم من القباب
 وفي بعض النسخ وقوت عنه الخيام بالاختتام وفي بعضها
 خيام الاختتام ومعنى اضافة الخيام الى الاختتام انها لا ينام

هذا البيت من القصيدة
 التي في كتابها
 في وصف الجبال
 والاشجار
 والحيوان
 والنبات
 والارض
 والسموات
 والخلق
 والملكوت
 والدين
 والدار الآخرة

بعضها بعضا
بعضها بعضا
بعضها بعضا

صيرت عليه لاجله وفي بعضها وضعت عنه
خاتمه بالاختتام الفضل الكثير والختام ما يجزئ به من
طين ويخرج ويغنى عنه بالاختتام ان الكثرة في كل العام
كان محجورا عن ايمان الامام كالشيء المحجور واذا خفي فيه
اداء ما يحجب عن نظر العاقلين ويكثر من المقلوب
ضاد ذلك كقول الختام ووضع الغريب على طرف
القام وهو بنى ضعيف بما يجزئ به خصاص البورق
كبابه عن سهيل اخذها ونصبها وتبصر طرفي اللؤلؤ
الى وصلها بالشيء الذي يروى في عجبتي ارفع شرفه من
وله هو الشاء باللسان الشاء وان انقص باللسان حقيقة
لكن ذكره لئلا يترك التخصيص على ما ملأه التكرار
الصريح بالخصاص المحجور باللسان وانه مدار ما قصد
بهنا من ان الفرق والنسبة بينهما يظهر ما بين
من يرفع النسبة بينهما على تعريفهما ولذا قال
سواء تعلق بالنسبة او بغيرها وسواء كان باللسان
او بالحنان او بالاركان وان كان الاطلاق في التبع

ان كان
منه
بعضها بعضا
بعضها بعضا
بعضها بعضا

عزوه كرهنا التعيين وقد يتجوز ذكره باللسان بطلان
على ما ليس باللسان حقيقة كما في ذلك انما الله سبحانه
على ما هو وفي الحديث انك انيت على نفسك فلا بد من
ذكرها باللسان اخرها عنك وبينه عليه ان
كونا اطلاق الشاء عليه بطريق الحقيقة ثم ولو سلم
ناظرا من المراد من كونه باللسان ان يكون فلا ولا شك
ان ذلك قول وان لم يكن بجواز الشاء لانه تعالى
عنه ووجه التعبير عن كونه باللسان ان الشاء
ان القول يكون به ويقاوم كونه من ان يكون قولا واجله
نشاء الله تعالى ان كان حقيقة فهو امر كذلك وان
كان مجازا فحاشا ولا وجه للاختصاص بقيد اللسان عنه
لانه على الاول لا يصح الاختصاص بل لا يصح التعريف الا
بما ذكرنا من رادة القول وعلى الثاني لا حاجة الى الا
خلاف واعلم ان الفرق بين التعريف الذي ذكره ههنا
وبين ما ذكره في الشرح وهذا انما باللسان على الجمل
عموم من وجه لا يترك ههنا بذكر كونه على التعيين

بعضها بعضا

انه تعالى اشهر هذه الصفات في جميع اطلاق
 هذا الاسم فنعلم من هذه الصفات منه كما ينبغي
 بالجوهر في جميع اطلاق هذا الاسم فنعلم من
 الصفة منه وكذلك فنعلم الذي على يمين
 عليه السلام اشهر بصفة الظلم في جميع اطلاق
 هذا الاسم فنعلم من هذه الصفة منه ولا يفهم
 من اسم العلم وكما لا يفهم صفات الكمال من اسم
 الخير كما يفهم من اسم الله فالمستخرج هو اسم الله
 عز وجل فنبهت لان الظاهر ان اشهرها تعالى بصفة
 الكمال لا ينفي بصفة الظلم فاسم دور اسم غاية الامر
 ان يخص ذلك بما يخصه تعالى ولا يستعمل
 فيبقى ان يكون الرجز ايضا مستوحا ^{الاسم} الا ان ياتي
 من الصفات فالذات فيه مبهمه وضعها
 الابهام فيه لان قطع اخر لفظ مقربنا من
 عن مقتضى ضرورة فلا دلالة له على ضرورة فانه
 تعالى بصفة رجز المحض في الاستعمال

لان اشهرها في جميع اطلاق
 هذا الاسم فنعلم من هذه الصفة منه

لان اشهرها في جميع اطلاق
 هذا الاسم فنعلم من هذه الصفة منه

فوقه

لا يوجب افهام اوصاف هذا المحض منه ولا يبعد
 ان يوجب الاستعمال بان هذه الذات المحضه
 هي المشهوره بالاضافه صفات الكمال فيكون
 عليها اداة عليها بخصر ما يدل عليها بصفة
 لا يكون موضع المفهوم كبقية هذه الذات
 وعندها وان اخص بالاستعمال بها كما ينبغي فان
 موضع الذات له الرجز الكلمة بصفة الاستعمال
 بر تعالى في هذا انه يلزم ان يفهم بصفة الظلم
 العلم الذي لفرعون الذي على يمين عليه السلام
 والعدو الى الجملة الاسمية يعني ان قوله تعالى
 كان في الاصل جملة فعلية اي جملة الله تعالى
 تعالى في هذا الفعل مع الفاعل واذا لم يفهم
 مقامه بجعل الجملة اسمية للدلالة على التولية
 والنيات كما قالوا في سلام عليك وعبادته
 حيث جعل العدول للدلالة على التولية والنيات
 ودواميته الجملة دفع لما يقال من مخرج الشيخ عبد

لان اشهرها في جميع اطلاق
 هذا الاسم فنعلم من هذه الصفة منه

عبد القاهر بانه لا دلالة في زيد متعلق على كثر من
 ثبوت الاطلاق في زيد وذلك لان الشيخ انما قد
 الدلالة من فضل الاسم فلا يابا في كون المعدول
 الى الاسم في الدلالة لان الثالث هو اما المعدول
 او الاسم به باصتمام المعدول وهذا يمكن سببا في
 في حال المستند ان كانا معا لا فائدة التعلم في
 لا فائدة في معنى بذلك ولا فائدة في المعدول
 اصلا في ذلك بظاهر وان فسر الاسم به على الدوام
 ويمكن ان يقال ان الاسم به ذلك ليس لفظة على وجه
 الثبوت كما ذكر الشيخ وعقبيه على الدوام كما ذكر
 الشيخ الرضوي الصفة المشبهة انها لا يمكن ان
 الخجة ثبت الدوام بمقتضى القول في الاصل في
 كل ثابت دوامه فالشيخ نعم الدلالة للقطعة
 على الدوام فلا يابا فيه اثباتا للدلالة بعقلية
 عليه فان قلت الحمد لله جملة اسمية جرها ظرفية
 والظرفية فعلية فهدوا لنا جملوا اختصارا

هذا هو الوجه في قوله لا دلالة في زيد متعلق على كثر من
 ثبوت الاطلاق في زيد وذلك لان الشيخ انما قد
 الدلالة من فضل الاسم فلا يابا في كون المعدول
 الى الاسم في الدلالة لان الثالث هو اما المعدول
 او الاسم به باصتمام المعدول وهذا يمكن سببا في
 في حال المستند ان كانا معا لا فائدة التعلم في
 لا فائدة في معنى بذلك ولا فائدة في المعدول
 اصلا في ذلك بظاهر وان فسر الاسم به على الدوام
 ويمكن ان يقال ان الاسم به ذلك ليس لفظة على وجه
 الثبوت كما ذكر الشيخ وعقبيه على الدوام كما ذكر
 الشيخ الرضوي الصفة المشبهة انها لا يمكن ان
 الخجة ثبت الدوام بمقتضى القول في الاصل في
 كل ثابت دوامه فالشيخ نعم الدلالة للقطعة
 على الدوام فلا يابا فيه اثباتا للدلالة بعقلية
 عليه فان قلت الحمد لله جملة اسمية جرها ظرفية
 والظرفية فعلية فهدوا لنا جملوا اختصارا

الفعلية

الفعلية مقتضا لبراء الظرفية وقصرها بان لا
 الخبرها جملة فعلية تفيد الخجة كالفعلية فكذلك
 كان خبرها ظرفية قلت قلصها بان يخصها بملك
 بعيدا للعلم وكنها قوله تعالى انما الله
 مع انما الخبر جملة ظرفية فالوجه ان يكون بينهما
 الاسم الخبرها ظرفية انما تفيد الخجة انما
 يصدق على القول كالعقول مثلا اما اذا جعل
 الفعل على الدوام وفيه انه يقتضي ان يكون اذ وجد
 الدوام انما هو الاسم الخبرها فعلية على
 افادة الدوام وهو شكل جدا الصريح بها
 كالفعلية المحضة في افادة الخجة فلما كان هذا
 مجازا حصل الفعلية ايضا على افادة الدوام عند
 بعد التأخر لا يقدم ما قبل على التزامه اللهم
 الا ان يفرق بين الصريح بالفعل وتفسير والا
 ان يفرق بين الفعلية والاسمية الخبرها فعلية
 بان المقصود في الفعلية شبه الفعل بالاسم

هذا هو الوجه في قوله لا دلالة في زيد متعلق على كثر من
 ثبوت الاطلاق في زيد وذلك لان الشيخ انما قد
 الدلالة من فضل الاسم فلا يابا في كون المعدول
 الى الاسم في الدلالة لان الثالث هو اما المعدول
 او الاسم به باصتمام المعدول وهذا يمكن سببا في
 في حال المستند ان كانا معا لا فائدة التعلم في
 لا فائدة في معنى بذلك ولا فائدة في المعدول
 اصلا في ذلك بظاهر وان فسر الاسم به على الدوام
 ويمكن ان يقال ان الاسم به ذلك ليس لفظة على وجه
 الثبوت كما ذكر الشيخ وعقبيه على الدوام كما ذكر
 الشيخ الرضوي الصفة المشبهة انها لا يمكن ان
 الخجة ثبت الدوام بمقتضى القول في الاصل في
 كل ثابت دوامه فالشيخ نعم الدلالة للقطعة
 على الدوام فلا يابا فيه اثباتا للدلالة بعقلية
 عليه فان قلت الحمد لله جملة اسمية جرها ظرفية
 والظرفية فعلية فهدوا لنا جملوا اختصارا

وانها يدرك على التجدد اليه والمقصود في الاسمية
 المذكورة نسبة الفعلية اليها المتعارضة كقولهم
 على الخلافة تم ولهم كون النسبة التي في الجزع على الجدة
 لا يستلزم كون نسبتها الى المتبادر كذلك يجوز ان
 يجعل هذه الاسمية على اعادة الدعاء عند وجود
 الداعي بخلاف الفعلية وقد بقا الى الطرفين مانعة
 بالفعل اذا لم يقع خبرا بصفة اوصفت لا راسا
 اذا وقع خبرا بقدر راسم الفاعل لا الاصل في خبر
 الاثر و قد ذكر بعض اهل التحقيق ان الاضافات
 المفهوم من قولنا يريد في العار يريد انيت فيها
 لا تكت رتبته في خبره وهو انهم انما قد يكون
 انفصال الفعلية من مفعولها لبراد الطولية فيكون
 المستند طرفا وهذا صريح في ان الخبر لظرف مفعول
 بالفعل ويمكن ان يقال انما قد روا الطولية بالفعل
 اذا لم يجرى كدواعي الحفظ الدوام والنيات وما اذا
 صيغ فلا يلزم بقدر تاسم الفاعل انما في الداعي **قوله**

وتقديم

وتقديم الحمد باعتبار انه اهم لا بهذا الاهتمام
 عارضين بواسطة المقام والاهتمام باسم الله ذاب
 والذاتين ينبغي ان يقدم في الاعتبار ولهم تقدم
 فيجب ان لا يميز لا يقول كقولنا لا يميز مطلقا
 الكلام لمقتضى المقام لا مراعاة الاصل والذات
 فيجوز المناقضة وقد يجاب بان لم يرجع المناقضة بل
 مناقضا اصلها هو الاصل من تقديم البداهة على الخبر
 فيسبما اذا كانا مبتدأ سادسا سدا العامل بالاصل
 فان رتبة العامل المتقدم على مفعوله **قوله** كما في
 اليه صاحب الكشاف خطه بالذات لان صاحب
 الفتح ذهب الى ان قوله الاول متروك لانه لا يفي
 غير متعدي المفعول به واسم ربك متعلق بانفله
 الثاني **قوله** ايها المفسر والعبارة اذ وقع لفظ الا
 مع انه ترك في الشرح لانه لا تصور حقيقة عن الا
 لا مكان الجاهل الاجمالي ويمكن ترجيح الثالث
 بان يحمل الاحاطة على ما هو الكامل منها وهي الا

وتقديم الحمد باعتبار انه اهم لا بهذا الاهتمام
 عارضين بواسطة المقام والاهتمام باسم الله ذاب

وتقديم الحمد باعتبار انه اهم لا بهذا الاهتمام
 عارضين بواسطة المقام والاهتمام باسم الله ذاب

وتقديم الحمد باعتبار انه اهم لا بهذا الاهتمام
 عارضين بواسطة المقام والاهتمام باسم الله ذاب

في تخصيصه في كل شيء انما هو في
منه على ما هو في كل شيء
في كل شيء في كل شيء

في كل شيء في كل شيء
في كل شيء في كل شيء
في كل شيء في كل شيء

في كل شيء في كل شيء
في كل شيء في كل شيء
في كل شيء في كل شيء

التفصيل اذا شك في صورة العبار عنها
حقه ولا حرجت الا حاطة على اطلاقها يمكن توجيه
التركيب ايضا لكن يتكلف كما ذكرنا في حاشية الشرح
ويمكن توجيه ذكر الابهام على تقدير حمل الالحا
على التفصيل بان حذف المنعم لا يدل على
القطع على التصور يجوز ان يكون الحذف لغير
الاعتناء به فلهذا ذكر الابهام يستقيم على تقدير
اطلاق الاحاطة على اطلاقها على التفصيل
ولا يتكلف ولما تركنا ما يستقيم على الثاني فلا
يتكلف وعلى الاول يتكلف فالذكر في قوله **فلا**
يتوهم اختصاصه بشي من شي يعني ذكره فيهم
به فاما في بعضه المتعددة كرجوعه تفصيلا
يتوهم اختصاصه لبعض المذكور وانما ذكر التوهم
لان التخصيص بالذكر لا يجب في ما عدا المذكور
فان ثلثان تعدد ذكر الجميع تفصيلا فلا غنى
في مكانه اجمالا في التعليل فاصرفنا اذا ذكر الجميع

احالا

في كل شيء في كل شيء

في كل شيء في كل شيء
في كل شيء في كل شيء
في كل شيء في كل شيء

في كل شيء في كل شيء
في كل شيء في كل شيء
في كل شيء في كل شيء

في كل شيء في كل شيء
في كل شيء في كل شيء
في كل شيء في كل شيء

اجمالا بان يذكر لفظا بعد العنصر فربما يتوهم خروج
لشروع التخصيص في العنصرات سما في المقامات
الخاصة من اختصاصها البعض فلا يضاف في كل
اجمالا وقد وجد التعليل بان عدم حذف المنعم بلنا
بذكر اكل اجمالا او يذكر البعض تفصيلا والتعليل في
هولنا في وليس بذلك **فلا** غاية لبراعة الاستعمال
وهي كون الاستدلال مناسب للفرد وهو ان يكون
سببا لبراعة الاستعمال الذي يعرف الاستدلال كماله
فمنه ما يكون منه السبب في السبب في السبب
على كمال السبب في السبب في السبب ثم ان البراعة هنا
اتباعا لذكر البيان وهذا الكتاب في البيان
في البيان وانما خلفا معنى كونه اشارة في الاستدلال
ولما باعتبار ان في العارفي والبيان متعلق بالبيان
بالمعنى المذكور هنا وهو المظهر للشيء العربي في العارفي
ثم ان رعاية البراعة تحصل بذكر تعليم البيان سواء
لنخطا كنه خاصا بعد عام وسواء كان هذا

عاجل الامام وصعوبة فهم الملام ما جعل فصاحتها
الكلمة والكلام وقدم كون الفصل معنى الفصل لان
شرفنا الخطاب من حيث هو خطاب كونه مقصودا
لا كونه فاصلا **قوله** بل اهل اهل لان الصغبر وال
شيء الى الصغار على نقله الكنا عن بعض العرب
الله قال اهل واهل وال واهل فالظاهر ان صله
ال اهل من بنين **قوله** جمع طاهرنا على انهم من جوار
افعال الجمع فاعل كمال صاحب الخطاب والحق كاد من
ربه الله في شرح الكشاف ان افعالا لا يجمع على افعال
فالخطاب جمع صعب الكبر تخفيف صاحب كبر وفاد
ارجع خطابا تكون اسم جمع كقوله اهلها فاطمنا
جمع طهر و صفا بالصدر والبا **قوله** جمع خير الشدة
اشرار عن جبرنا للتحقيق اسم غصيل فانه لا يثنى ولا جمع
ولا يثنى فلام لا يجوز ان يكون جمع جبر محقق خيرا
فانه يثنى بجمع و يثنى كمال الله قال ايت
للصطفين الاخبار فانه ذكر في الكشاف ارجع خيرا

خفف

هذا هو الكلام
في قوله تعالى
فانهم من جوار
فانهم من جوار
فانهم من جوار

هذا هو الكلام
في قوله تعالى
فانهم من جوار
فانهم من جوار
فانهم من جوار

هذا هو الكلام
في قوله تعالى
فانهم من جوار
فانهم من جوار
فانهم من جوار

هذا هو الكلام
في قوله تعالى
فانهم من جوار
فانهم من جوار
فانهم من جوار

هذا هو الكلام
في قوله تعالى
فانهم من جوار
فانهم من جوار
فانهم من جوار

خفف خيرة كالتأثير الا كمالا عن جبرنا في سب
قوله روات من جهة الملوك ذكر في الصحاح ما
تثنية خير خفف ثانيا بانه رعاية ما يمكن ان يكون
وجه انظار الى كثرة التصغير في الرد الى الاصل
فاذا اريد جمع خبر الحقف على اخبار ينبغي ان يرد الى
اصله وهو الشدة ثم جمع على اخبار كيت واموات
ان مراده بالتشديد في الحال او في الاصل فيكون
مساواة لخير الشدة وللمخفف منه ويحمل ان يكون
كغير التشديد كناية عن عدم كونه افضل للتفصيل
لاستلزامه **قوله** ولا اصل مما يمكن من شيء فاك
سبويه اما زيد فطلق معناه مهما كان من شيء
فزيد مطلق واختلف في تفسير كلامه فقال الجمهور
مراده انه في الاصل كان كذلك حذف مهما كان
شي وانبتا ما ما كما انهم في مقام الجملة وقوله
من لا يعتد به ان حذف من من شيء وغيرهما الى هنا

قبلها اجمع وقد علم المصنف كراهي في الجملة
من المصنف كراهي في الجملة
من المصنف كراهي في الجملة
من المصنف كراهي في الجملة

هذا هو الكلام
في قوله تعالى
فانهم من جوار
فانهم من جوار
فانهم من جوار

هذا هو الكلام
في قوله تعالى
فانهم من جوار
فانهم من جوار
فانهم من جوار

هذا هو الكلام
في قوله تعالى
فانهم من جوار
فانهم من جوار
فانهم من جوار

هذا هو الكلام
في قوله تعالى
فانهم من جوار
فانهم من جوار
فانهم من جوار

26

كل من الالف واللام قبله لا يكون له الزم الفاء
ولم يرد المصنف في الامور التي يجوز ما يحتمل ان يكون
على طرفي اللغ والتركيب والاشتراك اما في
في الجملة لان الفاء لا يرفع مقام الشرط من كل
شيء لان مقام الشرط قبل جميع اجزاء الجمل واللفظ
الفا في ذلك اما في اللفظ واللفظ اما في اللفظ
واللفظ لا يرفع مقام اللفظ في مقامه اما في
اما في اللفظ الا فيكون في الجملة ظاهر بالنسبة
الى الزم والمصنف لان اللفظ واللفظ اما في اللفظ
ولم يرد في الامور التي لا يرفع مقامه حرف واما
بالنسبة الى الزم واللفظ فيمكن ان يكون لان
الشرط اما في اللفظ واللفظ على صيغة الجمل واللفظ
فيكون في اللفظ وهذا بيان لعدم خفاء الالف
والالف من كل وجه واما بيان تحققها من
وجه فالمر في الالف والنسبة الى الزم الفاء
ظاهر واما بالنسبة الى الزم والمصنف فان لفظ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰

14 Feb 1944

عظما على البلافة
للبيع وكذا لها
يلزم العطف على

فصل في بيان
العلمي والعملي
فصل في بيان
العلمي والعملي
فصل في بيان
العلمي والعملي

فَالْكَطُوفُ عِلْمٌ
الْأَخِيرُ فِي قَوْلِهِ

عنه واما انما
بلاده او ذرايع

على الأثر يكون في
القبلة أصددها
الغني مقام الظاهر

في ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

علم الكلام من حيث يبحث عن كون القرآن محمداً المرسل
صلى الله عليه وآله وإن أراد معرفة ان اجتماع الخلق
بلاغه لا يقتضيه آراءه من اختلاف
والناظر في غيرهما كذلك أيضاً لأن ذلك معروف
بما يذكر في علم الكلام في البراهين وتعالى ذكره في غير
كتب هذا الفن لا نقول أراد معرفة ان الاجازة
لله تعالى في احوال مراتب البلاغة وهذا لا يعرف
على التحقيق والمقتضى الا بان يقين بأنه تعالى على
مراتبها وذلك ما يحصل علم البلاغة لا ما يذكر
في علم الكلام فليعلم وتوحيات فلهذا يكون فيه
مستقل بقره يعرف فيكون المعنى ان المعرفة المعللة
بكونه تعالى على مراتبها انما يحصل بهذا العلم لا ينفع
الاستحسان فانها كانت سيجي انما الطرق الاقل وما
يقرب منه كلاماً حذاً الاجازة المتعالم ان القرآن
ينفع في حذاً الاجازة لما ان كله في الطرق الاقل
تلا كيف وان بعض الايات على طريقة من البعض
فجزء من ذلك من غير ان يكون على طريقة من البعض

علم الكلام من حيث يبحث عن ذكر القرآن معقول
 صلى الله عليه وآله وإن أراد معرفة أن الإيمان كالحال
 بلاغته لا يقضي أو لا يسلط من الاختلاف
 وإنما خاضر أو غيرهما فذلك أيضاً لأن ذلك يعرف
 بما يذكر في علم الكلام في البراءة وروايتك في غير
 كتب هذا الفن لا نأفول أراد معرفة أن الإيمان
 أنه على الحقيقة في العلم مراتب البلاغة وهذا لا يعرف
 على الحقيقة والتفصيل الأمان يقين بأنه في العلم
 مراتبها وذلك ما يحصل علم البلاغة لا بما يذكر
 في علم الكلام فليكن ما مل وتوحيك فلهذا يكون فيه
 مستقل فيله يعرف فيكون المعنى أن المعرفة المعللة
 يكون في العلم مراتبها إنما يحصل بهذا العلم لا ينفرد
 الاستكمال فإن قلت سيحكي أن الأقوال الأعلى وما
 بقرب منه كلاماً عند الإيمان والمعلوم أن القرآن
 واقع في هذا الإيمان وما أن كله في الطرف الأعلى
 فلا كيف وإن بعض الآيات على طريقة من البعض
 يجوز أن يكون من غير القرآن بل من غيره ذلك بعض الآيات

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

مجلسه اول
در تاریخ ۱۳۰۲ هجری قمری
روز پنجشنبه ۱۴ شهریور ماه
ساعت ۱۲ ظهر

هذا الاول منعياً الى المفعول ولم لا يجوز ان يكون
 منعياً الى المفعول واجد على نفسه من غير الترتيب
 يجوز بالاربعه اي لا ترتب جهداً ولا يكون في
 الكلام حذف على ما هو الاصل وظله والمفعول منع
 جهداً بحيث تضمن معنى التبع والجزء بالاربعه
 وليس القصد بكان الخطاب الى عين حتى يترتب
 ان الاصل ان لا ينعين المفعول المحذوف فكأن
 الى المنع وان عدم منعه الاجتهاد لا يجوز
 مخاطباً كان ولا **نحو** اضافته القصد في نصبه
 ما يشعر به الكلام اي اضاف الترتيب الى ان كونه
 ان على الحال ان لا ينافي في التفسير من معنى التفسير
 اي الترتيب به بما ذكره في كونه اضافته كونه تعالى
 هذا قبل نسخها فان التاميل في الحال اعني نسخها معنى
 حرف التثنيه والاشارة الى ان جعل له
 ما يشعر به الكلام من معنى التفسير في الظاهر على ان
 وان ان نقله الى الفعل **نحو** كالمهم ان يكون

نحو
 في قوله
 لا ينعين
 المفعول
 المحذوف

نحو
 في قوله
 لا ينعين
 المفعول
 المحذوف

بالمعنى

بالمعنى الاول منعياً الى المفعول كما قيل عن سيبويه في
 مرتبته فانما له صرت صريحاً بان لا ينعين
 من معنى التثنيه ولا شاعراً بمعنى الفعل واما على
 الثاني فلا حاجة الى اعتبار حذف الفعل لا التثنيه
 كالظرف في قوله عامل الضعيف كمن حرف
 التثنيه وحرف التثنيه والاشارة كما سبق في قوله
 يعمل فيه معنى حرف التثنيه **نحو** في العمل
 بغيرها ان يجعل تربية امة لقوله ورتبه ونحوه
 او طلب اهل اختلاف الشيعه امة لقوله لا ينفك
 عكسه بوجهها بالاضافه وان يجعل امة لكل
 منهما وان كلاهما امة للاخير وان يجعل امة لكل
 والفضل للقدم كما ان الفصول للآخر وكلامه
 الله بالنظر الى الظاهر يجعل الوجه الثاني والرابع
 يحصل ان وجه بحيث يحصل الثالث بان يقال
 قوله تربية وان كان امة لكل من الفعلين
 الا انه تعرض لوجه عليه للاخير لانه يحتاج الى

نحو

الي البيان لسانه من غير ان يخلو بالذات في المعنى في قوله
 معنى له بالذات كانه لا يشاء الى ان ترك المبالغة ليس
 غير معنى له بالذات لوجوهها من المتقن والمقن ولو
 يذكر المعنى الصريح ايضا لان اللفظ يفهم معناه فيجوز
 ما يتفهم معناه لان تعميل المتقن للمعنى منصرف
 له كترك ان الكافر خالفه في ذلك المعنى
 وهو ان يركب عطف افعال جملته هو حسي فيل
 لان ان الورد للعطف على الاعراض على ذلك فيجوز
 وقرينة الجواز انهم لم يركبوا ذلك في المعطوف
 عليه هو حسي في حسي في الجواز ان يكون اناسك
 الله فانه جملة حاشية وعطف الانشاء على الاخبار
 في جملتها فحل من الانغراب جاز لا يجوز في الجواز
 ولو سلم ان المعطوف عليه هو حسي فاما لم يترك
 من عطف الانشاء على الاخبار ولو كان هو حسي جملة
 اخباره وهو لم يترك الجواز ان يكون انشائية في ضرورة
 الانشائية ولو سلم فيجوز ان يفهم انشائية في فهم
 ان

هذا هو المعنى الذي
 في قوله كانه لا يشاء
 الى ان ترك المبالغة ليس
 غير معنى له بالذات

في فهم الركب اي هو فهم الركب اي هو قول في حقه ذلك
 يكون فم الركب جملة اسميه متعلق بها انشائية في ضرورة
 وهذا لا يجب كون الجملة انشائية ولو كان المعطوف نفس
 حسي لان عطف الانشاء على الاخبار لان الجملة الانشائية
 شبيهة بغير خبر المبتدأ فلا بد من ان يركب في خبره
 ذلك فيكون عطفه متعلقه جملة انشائية
 ولو سلم فالا فم عطف الانشاء على الاخبار فماله
 في جملتها من الاعراب ولا يشبهه في جملتها ويمكن ان يقال انه جاز
 الاصل في الورد للعطف دون الاخبار فيجوز ان يركب
 سيما اذا لم يستفهم الاخبار من مذهب الجواز
 على الحال ان الجواز يعطف الانشائية على الجاز
 لاستلزامه وقوع الانشائية ما لا يمتنع فكذلك ان يكون انشائية
 وجه الله على ما نقل عنه في الجواز ان يركب في جملتها
 المعطوفين بين وجه التركيب لان هذا المعطوف
 من غير الاصل في الاخبار سيما اسميه فانها
 الى الانشاء اقل قليل ولا يشبهه في جملتها
 انما هو من غير ان يترك الجواز ان يكون انشائية في ضرورة
 ان يركب في جملتها من الاعراب ولا يشبهه في جملتها

هذا هو المعنى الذي
 في قوله كانه لا يشاء
 الى ان ترك المبالغة ليس
 غير معنى له بالذات

فيكون ان يكون الاشياء على القول بعدم التاكيد
 كما اختار رحمه الله كما ان لا سمته التوضيح
 مع ذلك لا سمته التوضيح مع ذلك لا سمته التوضيح
 في اعادة التوضيح والاشياء اذا وقعت خرافة
 الى التاكيد في وجهه على الاشياء ما علم ان العلم
 من كلام الشرح ان المذكور ههنا افتراض لا يبين
 ويختار في وجهه في الحاشية **قوله** كما بين
 ان الله تعالى حيث بين في صدد الخاتمة ان
 الغرائب لا تستدرك الا بان المص ذكر في الايضاح
 ان جعل الخاتمة فيه من المبررات الشريفة وما
 يتصل بها من الاشياء التي ذكرها في علم السبع
 بعض المتضمنين **قوله** ما سب ذكرها بطريق التعريف
 العهد في اشارة الى التاكيد في المعهود في التعريف
 العهد في ان يذكر التاكيد في اشارة بلقطه وينبغي ان
 يجوز ذكر مراديه ايضا والسبب في هذا انما هو المعنى

والبيان

والبيان واليدع ما يذكره هناك ما يشعر بكونها افتراضا
 فكيف جعل القرون اشارة اليها ولا يجوز ذلك
 باعتبار ان كونها افتراضا جذا بغني ظهوره عن
 ذكره فيكون معنى القرون الاشارة باعتبار كونه اشارة
 الى علم المعاني في معنى علم المعاني فيلحق حل علم المعاني
 عليه وهكذا القرون الثاني والثالث ويمكن
 ان يجاب بان القرون الاشارة الى اشارة المصادرة ولا هو
 الذي يختار به عن الخطا في اشارة المصادرة والقرون الثاني
 المصادرة ثانيا وهو الذي يختار به عن التعقيب
 المعنى والقرون الثالث المصادرة ثانيا وهو الذي
 يعرف به وجه التحسين لا في ذكره كسابقا
 ان لا يخلو الخطا في اشارة المصادرة علم المعاني
 فلو جعل القرون الاشارة الى ما يختار به عن الخطا
 في اشارة يكون حل علم المعاني عليه تكرارها لثانيا
 عن اشارة لا نقول لما بعد العهد في القرون الثاني
 والثالث فاداء الاعادة فيهما فطر ذلك في

تقريب

الفاعل الاول اخص نظما للفتور الثالثه فيسلك وليد
 ماخوذة من مقدمة الجبريل اذا اها منقولة
 عنها المناسبة ظاهر بينهما فيكون لفظ المقدمة
 في مقدمة العلم ومقدمة الكتاب حقيقة
 عريضة ويحصل ان يريد اها استعاره منها
 فيكون لفظ المقدمة بينهما محاذ لا يبعد
 ان لا يلتزم النقل والتجوز بان يتاها في الاصل
 صفة حذفت سر صفتها اللفظ على طائفة من
 المعاني انما يعبر عن الالفاظ متعينة على
 العلم ان على سائر الالفاظ الكتاب فالنساء النقل
 من الرصف الى الالامية الالامية رصفها
 من انما كما لرا في لفظ الحقيقة والحق ان المقدمة
 ان كانت بمعنى الرصف اثبات منتهى لها
 صفة التقديم الرصف بمعنى التقديم بها الصفة
 اطلاق الالامية كالصايرة والقاتلة فاحلها
 على الطائفة المذكورة حقيقة ان كان باختيار

انما

انها من افراد هذا المفهوم ويجاز ان كان على وجه
 خصوصها ان كانت بمعنى الاسم والعبارة معنى
 التقديم ليرجع الاسم كما في القادوة والحقاطة
 على الطائفة انما يكون حقيقة كقوت وضع وضع
 اللغات المقدمة لهذه الطائفة والطائفة
 ثبتت بل الثابت اها هو رصفها لها اذ لا مقدمة
 الجبريل ولذا قال انها ماخوذة من مقدمة الجبريل
 من ذلك بمعنى تقديم فلا يجوز رصف من المقدمة فلذا
 قال في القادوة ان الفتح خلف رصف بعض الكتب
 ان يجوز رصفها على انها من ذلك التقديم وفيها
 يجوز رصفها على انها منه ايضا لان هذه الطائفة
 لما فيها من سبب التقديم كانها تقدم نفسها
 او لا فالشروع بالصبر تقدم من رصفها من الجبريل
 على من لم يعرفها **فقد** مقدمة الكتاب الى **الطائفة**
 كلامه كثيرا يقدّم المصنفون فقام المقصود
 من الكلام يتبع الطائفة اذ كانت معانيها

في تلك المقصود وسموها بالمقدمة كما يكون طائفة
 من كلامهم من أرفقها أرباباً أو قسماً لا يجعلون
 كتبهم مشتملة على هذه الأمور اشتمال الكل على
 الأجزاء مراده رحمه الله بمقدمة الكتاب هذه
 المقدمة بمعنى أنها المقدمة جعلت جزء من
 الكتاب فاطلاؤها على الطائفة كاطلاق من
 الكتاب وتجميعه وتضمينه على ما جعلت أجزاءه
 ولا يحتاج قطعاً إلى اصطلاح جديد بل ظهر
 حال المقدمة التي جعلت جزء من الكتاب على مقدمة
 العلم التي هي معان قطعاً ليس بجزء من العلم
 هذا بالباء هو الواقع في أكثر النسخ الصحيح وفي بعض
 النسخ استغناء هذا باللام فاما ان يكون اللام
 الباء أو الاستغناء بمعنى التبع على ما قيل بل هو
 بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وهو
 يطلق على مقدمة العلم مكان مخصوصه لأن الترتيب في
 العلم إنما ترتب عليها حقيقة ولما على الفاظ

هذا هو الواقع في أكثر النسخ الصحيح وفي بعض النسخ استغناء هذا باللام فاما ان يكون اللام الباء أو الاستغناء بمعنى التبع على ما قيل بل هو بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وهو يطلق على مقدمة العلم مكان مخصوصه لأن الترتيب في العلم إنما ترتب عليها حقيقة ولما على الفاظ

قاله

يقولون في كتابه

قاله
 عليها فلا وما يراى من الترتيب طائفاً من حكمها
 لا بحسب الحقيقة حتى لا يتسرف في المعاني من
 الألفاظ ليخرج بها أصلاً ما لم تقدمت
 فالفاظ مختصرة هي طائفة من الكلام التي
 لغرض من بيان لا يصدق فاحدها على
 الأخرى أصلاً وما يترجم من قوله في الشرح في بعض
 مقدمة الكتاب سواء رفق عليها المقصود لا
 ان النسبة بينهما المخصوص والعلم وطلوعها
 نعم سافطاً لما عرف مقدمته الكتاب بالافتقار
 وعلوها أنها ليست مرفوعة عليها بالحقيقة
 فالمراد بالترتيب الترتيب العادي والمراد بالترتيب
 على ما ينبغي أن يكون كما تقدمت العلم هي
 الألفاظ الدالة على المعاني التي ترتب عليها
 الشرع ويكمل الترتيب المذكور في ترتيبها على
 الترتيب العادي كانت مقدمته الكتاب أهم ما
 من جعله لان مقدمته الكتاب إنما جعلت على

هذا هو الواقع في أكثر النسخ الصحيح وفي بعض النسخ استغناء هذا باللام فاما ان يكون اللام الباء أو الاستغناء بمعنى التبع على ما قيل بل هو بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وهو يطلق على مقدمة العلم مكان مخصوصه لأن الترتيب في العلم إنما ترتب عليها حقيقة ولما على الفاظ

Pr 4

[illegible]

في المفرد اطلاقه على ما يقابل مقابله فاذا قيل
 بالركب يادما ليس مركب وما الشئ المخرج براد
 فيما ليس واحد منها والمضاف ياد فيما ليس
 بضاف ولم يعمد في الكلام ذلك بل انما
 طلق على المعنى الاصطلاحي اي المركب التام اي
 اللغوي اي للفظ طلقا وعقبة الامر راجع
 اليه اتم بطلون على المركب التام في الكلام الصحيح
 او المفرد الفصح فان اطلقا على الكلام فالحق انما
 البعض وان اطلقا على المفرد فالحق انما اشتراكه
 الله وتعرفهم فضاخرة المفرد بالخلص عن الغريبة
 وتماز المهورف ومخالفة القياس برئته الى ان
 الحق هو الاول لانه لا شك انه يوجد في المركب انما
 شاور الكلمات وضعف التاليف والتعقيد
 لفظها ومعناها فلم يجعل هذا المركب ولذا في
 المفرد على التمام وجه الله يعني ان يكون صحيحا
 مع اشتراكه على هذه الامور الخلق بالفضل الحكي

لهم

لان قصد عليه انه ما ليس من الغريبة وتماز المهورف
 في هذا القياس والبراه لا يلقح بالماثل ما لا يمكن
 فصحا يكون ترفيعهم فضاخرة المفرد عن ما ينع فلا بد
 ان يراى في المخلص عن هذه الامور خيرا بغيرها
 ودعوى ان هذه الامور انما يخل بالفضاخرة في الكلام
 دون المفرد غير صحيح لان الظاهر انما يخل بالفضا
 مطلقا في كونه في ترفيع فضاخرة الكلام دون
 المفرد بناء على انها انما توجد في الكلام فقط
 لم يحدث في المفرد على التمام فم ان يكون في غير
 فضاخرة بصيرتها عما ذكرنا وما يوجد ما ذكرنا
 انما اذا كان مركب من الموصوف والصفة مشتملا
 على احوال الكلمات يكون فصحا على تقدير دخول
 هذا المركب في المفرد ولما عرفت في اسناد خبرنا
 كلاما ان ان يغلب غير فصيح مع انه لم يرد ولم يفتن
 في حركة هذا عن المهورف ولا يفتن في شاعرة ايضا
 انما هو في هذا المركب لفظا من القرآن في غاية فصحا

هذا هو الحق
 لا يجوز ان يكون
 مفردا

هذا الكلام
فيما لا يكون
فيما لا يكون

لأنه لا يكون فيهما بعد أن كان فيهما قبل انضمام
هذا اللفظ الفصح وهو أيضا شنيع في تبيين وهو أنه
ضربا المفرد بما لا يليح من اللفظ عليه بمعنى
فيما لا لا علام المركبة نحو **قوله** وشاب قراها
ومن المعلوم أنه يجوز أن يقال على أن اللفظ
مثل أن يسمى بالوجه فينبغي أن يكون فيهما لا مفرد
ولا شرط في ضاحية المفرد الغلو عن ثبات الكلام
أكثر من تعريفها الغلو عن ثباتها أيضا ليصير تعسا
والأول ما سد تعدد الثاني وغاية ما يمكن أن يقال
المراد بالمفرد الكلمة وإنما مستعمل باللفظ في اللفظ
الراجح على أن ذكر في المفصل بناء اللفظ يخرج الأحكام
المركبة وإن كان المشهور المذكور في أكثر كتب النحويين
كلمات ويقال فائدة الأعلام مركبة صوت ولفظا
والمعنى في الضاحية إنما هي من اللفظ **قوله** إذا لم يجمع كلمة
بلفظه أو د عليه لا يلزم من علم انضمام الكلمة
بالإضافة عدم انضمام المفرد بمعنى الذي ذكر وهو

كما ليس بكلام وإن كان مركبا فالدليل الحق في اللغة
واجب بالمراد بالكلمة ما ليس بكلام كما أن المراد
ذلك لكن لا يخفى أن اللفظ في الكلمة على هذا المعنى
بعيد وأما طرفه في أن يفصل الكلام ههنا بما
ليس بكلمة ويراد بالمفرد معنى الكلمة فلا بعد
اصلا **قوله** إنما هي باعتبار المطابقة لأن بلفظه
الكلام مطابقة لمقتضى الحال فلا شبهة في
ما يقصد به على أن اللفظ كالمبلغ في اللفظ
معين في كليهما فيلزم أن هذا القابل أن يشهد
عند العرب ليست لا باعتبار المذكور في جميع
ذكر من التعليل لا في جملة سبع إلى السماع
الاستفاد كما أنشأ رحمه الله من التعليل
ويمكن أن يدفع بأن كون اللفظ غير هذا الاختيار
انما هو بلفظه الكتب من أخذ المطابقة في تعريف
البلاتين ولم يقل عن العرب ذلك أصلا وهذا
قوله غير المشترك في أمر بينهما تفسير مختلف

لا يكون

بيان لها هو ساطع التعذر ولا يخفى ان المراد من امر
 معها امر يصح تعريفها بانها له اختصاص بها
 والافعال المفهومات العامة يعبر المعاني بالاختلاف
 وانها مشتركة فيها وقد ورد على امر الحجاب
 مما فعل من فهمه المستغنى ولا يتم تعريفه من
 مائة لاحقة اليه لان القيمة مشتركة فيهما
 يصح تعريفها لهما وهو المذكور بعد كالا وتوافقا
 كما ذكر صاحب الباب **قوله** ونفس الفضايلة
 لا يجوز ان يسأل لما ذكر في الترحيق الفضايلة
 حدهم هو كون اللفظ جاريا على الفرائض المستنبطة
 من استقراء كلامهم كذا الاستعمال على السنة لعبر
 المتكلمين عنهم وما ذكر المصنف من الخلو لا شك انه
 ليس من هذا الكون ولا امر صاها فاعلم في ذلك
 الفضايلة التي هي هذا الكون بما ذكر من الخلو فان ذلك
 درجات التعريف ان يكون صاها على المعرف وهذا
 كما اصرح به في الخلو ص على الكتاب بهذا الكون لا

في تعريفها بانها له
 اختصاص بها

بهر

في

صاها فاعلم في الخلو ص على الكتاب بهذا الكون لا
 لا يستلزم صدق الماخذ على الماخذ كالخوار والكاتب
 والنظر في الكتاب يعرف ويجمع الصدفان كما انما في الخلو
 والمشتق الخلو لا يقال ان الصدق الخلو ص على الكون
 الذي هو الفضايلة ليقع تعريف الفضايلة الخلو
 اسوة فكيف يحكم بالشيء لا ما نقول ان الاكاديب
 كثيرا ما يسألون في التعريفات ويكفون بحجوز
 تصور المعرفين بل تصور المعرف ولا يجابون على
 فاعلم في المعقول وجوب كون المعرف محمولا مع ان
 اهل العقول من يجوز التعريف المبين كتعريف
 البيت الجدران والسقف وما قبله من حمله
 ان وجه التعريف في الجملة ههنا فصل المباني
 فاعلم ان الخلو هو الفضايلة فبانه لا يصح لا
 على ان لا يكون ذلك لا ينقصا اليه التعريفات لان لا
 دابة كبريا يعبرون ذلك بل ادق منه في باب
 التعريفات وقبل وجه الشايع ان الفضايلة يعرف

والخوارزمي رحمه الله عليه مع كونها موجودة في
 سلم فلا شك في وجودها في العندين من غير
 تشابح فيه **وقد** فصل العندين في جميع العنصرين
 افراد المتقاربين الطيفين من الاشياء لئلا يقع
 مع كونها في العندين الاضربين مع وحدتهما وفي
 العنصرين مع المذاق في غير المذاق في الشعر
 ويرى في البيت فصل المذاق في شعره ومير
 المذيق خشيته ذات لطراف يدري بها الطعاس
 ويقيها الكدس والمزاد في البيت المشروط في نفس
 عنه بالمذاق في اللغة الطيفة **وقد** فصل المذاق
 الروح المحرقة في المحسوس وهو حرف في شئ
 يتصل بالمحسوس ما عداها وما عدا حرفه
 وهذا الحرف في العندلة بين الروح والشيء
وقد على ان هذا الفصل الكلام بما ليس كلاما
 ان مدخله فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام
 على كونها على كونها في الكلام المركب والام

فصل العندين في جميع العنصرين

فصل المذاق في شعره ومير
 فصل المذاق في اللغة الطيفة
 فصل المذاق في المحسوس

فصل المذاق في المحسوس

فصل العندين في جميع العنصرين

فصل المذاق في شعره ومير

كان منطقتها اكثر كان القول بوجود كلام فصيح بدون
 فصاحة كلامه استقل له لان على قول غيره وجود
 كلام فصيح في الجملة وهو المركب لنا فيكون فصاحته
 كلاما لا يراها اما استعربت في فصاحة الكلام
 المركب لنا فيكون كلاما **وقد** فصل المذاق في الكلام
 بعلى ان ثبت جواز عدم فصاحة كلامه في كلام فصيح
 بالقياس على جواز عدم عربيته في كلام غير عربي
 فان وقع في القرن الذي هو كلام عربي لغوه في
 اننا انزلناه في انما عربيا اي انزلنا القرن كلاما عربيا
 بل انما ربيته كالاستعارة في التحليل او ربيته كمال
 القسطاس وهذا كالمشقة وهذا القسطاس
 لان وقوع غير العربي في القرن ممنوع وما ذكر من وقوع
 الاستعارة في القرن لا وجه له لان
 كونها غير عربية ممنوع بل انها اجزاء عربية
 اجزاء لا فرق في اللغتين كالضاربين والنزول لم
 كونها غير عربية فيكون القرن عربيا ممنوعا

فصل العندين في جميع العنصرين

فصل المذاق في شعره ومير

فصل المذاق في اللغة الطيفة

فصل المذاق في المحسوس

في قوله انا انزلناه واجعل في السور لا القرآن كما قيل
 واطلاقنا القرآن على عصبه شائع ولو سلم كون القرآن
 عربيا فصاحبه كونه عربي في النظم والاسلوب لا عربي في
 المتن ولا في اياته كونه عجميا غير عربي ولو سلم انه
 عربي المتن فذلك باعتبار الاعم لا اطلاق ما هو
 غير عربي كالحكمة اقل قليل بالنسبة الى العربي
 ولا يجوز مثل ذلك في الكلام الفصحى لا فصاحة
 الكلمة في ضبطه فصاحة الكلام وعربية الكلمة
 يستلزم ان يكون العربية الكلام بل كنهها عربي كقولنا
 ولا حيدان يقول المعلم من كلامهم فصاحبه
 المركب اتمام المركب مطلقا بشرط فصاحبه
 كماله واما اذا كان على مراد الكلام مستمارة
 باسم السور او القرآن مثلا فلا يعلم انه يشترط
 في فصاحبه مثل هذا الكلام فصاحبه كل كلام
 كونه في شئ من فصاحبه قوله الامام في قوله
 اعبر كلاما ان اخذ مع الضمير لان لم يرد في كلامه

السور

السور
 او القرآن اقل واشترط فصاحبه الكلمة في فصاحبه
 الكلام لا يجب ذلك لا بشرط **ف** في قوله تعالى
 القرآن على كلام غير فصيح يعني انه لم يلزم خروج
 عن الفصحى فاستعمال القرآن على كلام غير فصيح
 لا ينافيه اما اذا اعتبر المراد كلاما فاطمأن
 ولما اذا اعتبر فلا نعدم فصاحبه بوجوب
 عدم فصاحبه الكلام الذي هو معجزة لا بشرط
 الكلمة في فصاحبه الكلام ووجه قوله بل كماله
 غير صحيحة مع ان عدم فصاحبه الكلام لا ينافي
 ان لا يكون انباء على تقدير عدم فصاحبه الكلام على
 تقدير عدم فصاحبه الكلمة وان كان هذا مستلزما
 للقول فاشارة الى ان كل من لا يبين مستغفرا
 من غير ان يحاسب الى ما حفظه استفهام لعلها لا
 ولما كان كون استعمال القرآن على كلمة غير فصحية مستلزما
 للضاد الظاهر في اجال كلام هذا الفاضل
 بل كماله غير صحيحة **ف** ما يفهم من قوله

الى نسبة الجهل او بالجهل لا شفا له على غير الفصح
 اما العدم عليه تعالى ما شرع يصح او بان الفصح عليه
 من غير الفصح فيلزم الجهل ولما العدم قد رتبة
 تعالى على ايراد الفصح بذلك غير الفصح فلهذا الغرض
 لا يقال النسبة التامة لا تتحمل وهو ان يكون فعلا
 فادرا على ايراد الفصح بدلا عن غيره وعالمنا بعد
 مضاعفة وبان الفصح موجب موضح وان كان
 اولى لكن لم يورد الحكمة له تعالى في ذلك
 لاننا نقول ط انه لا حكمه في ذلك لان القرآن انما
 ارتبه به في سورة القصص بقوله الرسول عليه السلام لا اله الا
 الله هو الباقى عز وجل الفصح على الفصح فانما هي
 الاثران لانا ايضا باطل كونه سفها وخروجها
 عن الحكمة فلم ينعزل له بل فعل الى نسبة الجهل
 او الفهم والشفة تلك لما كان اسفه تبيي الجهل
 فلهذا تفضل في نسبة **قوله** اي مد قطر لا قوا
 لما في الفصح الرجح وقدره الحاجب وطول

فمنه

وقد تحجب المرأة فاجاباه ففته وطولته والمذكور في
 الاسرار ان الرجح وقدر الحاجب واستفوا حاجب
 ارجح ورجحت المرأة فاجابها وربما يستدل على
 اعتبار معنى الاستفوا بقوله حسن فوافقه
 عنه في مدح النبي صلى الله عليه وآله وعين
 وقفا ورجح حاجب **قوله** كسوف النور من خط
قوله فانما للتبعية بمسك النور انما يحجبها
 معنى الاستفوا وفيه ما يقيم لو كان كسوف النور **قوله**
 بيان كونه ارجح وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون شيئا
 انما الحاجب بالاستفوا بعد بيان انما
 بالدقة والطول بقوله ارجح ونزل العطف في قوله
 كسوف النور بما يقع المناقشة **قوله** انما كسوف
 السراج وكما التراج لا بد لهذا التخرج من ان الجوز
 على اعدائهم ويمكن توجيهه بان الفعل يعجز
 النسبة الى اصله كالتم والمترادف المنسوب الى
 تميم والمترادف المسترجع معنى المنسوب الى التميم

الاول ان يحتمل ان يكون سرج الله بوجهه مولدا
 مستخدما من التبراج وفيه ففرع وجع لهما انه
 اذا كان مولدا لمعاد فاجب حكمه بالقرابة فقد
 صح حكمه بها لانه يوجد حال الحكم في الوجود
 بالحكم بناء على جعله اسم مفعول من سرج الله وفيه
 ان الظاهر ان الحكم بالقرابة ليس بامتناع على
 سرج الله فان الاول من اتم المعاني والثاني من
 اتم اللغات والثاني ما اذا كان مولدا لا يفيد
 جعل سرج اسم مفعول منه خروجه عن القرابة
 لان المولد غريب وفيه ابرج لا يفرق بين وجه الجواب
 فرق بعنده بين والثالث ان كان مولدا لم يصح
 جعل سرج اسم مفعول منه لانه لغة اصلية ولا
 تخفى بانيه والوجه الثاني من الجواب ان سرج الله
 ايضا غريب فلا يفيد جعل سرج اسم مفعول
 منه خروجه عن القرابة وفيه وفيه ان كان مولدا
 كان غريبا فلا يحسن اجتماع القرابة في مقابلته

الاول ان يحتمل ان يكون سرج الله بوجهه مولدا
 مستخدما من التبراج وفيه ففرع وجع لهما انه
 اذا كان مولدا لمعاد فاجب حكمه بالقرابة فقد
 صح حكمه بها لانه يوجد حال الحكم في الوجود
 بالحكم بناء على جعله اسم مفعول من سرج الله وفيه
 ان الظاهر ان الحكم بالقرابة ليس بامتناع على
 سرج الله فان الاول من اتم المعاني والثاني من
 اتم اللغات والثاني ما اذا كان مولدا لا يفيد
 جعل سرج اسم مفعول منه خروجه عن القرابة
 لان المولد غريب وفيه ابرج لا يفرق بين وجه الجواب
 فرق بعنده بين والثالث ان كان مولدا لم يصح
 جعل سرج اسم مفعول منه لانه لغة اصلية ولا
 تخفى بانيه والوجه الثاني من الجواب ان سرج الله
 ايضا غريب فلا يفيد جعل سرج اسم مفعول
 منه خروجه عن القرابة وفيه وفيه ان كان مولدا
 كان غريبا فلا يحسن اجتماع القرابة في مقابلته

وهذه

واضا قد سبق ان هذا الجواب لا يستقيم على التبرج
 الثاني للسؤال هذا تقرير الجواب على اول وجهي تقرير
 السؤال ولما على الوجه الثاني فلا يصح ثانيا
 الجواب صدق وكذا ثاني وجع تقرير الوجه لا
 من وجه الجواب ولما كان في هذا التخصيص
 الشبهة والمناقشات وان امكن دفع بعضها
 غيرها في قوله قلت هو ايضا من هذا القبيل
 او ما هو من التبرج لا يعنى ان سرج الله من قبل
 الغريب وما هو من التبرج كالسرج فلا يفيد
 جعله اسم مفعول منه خروجه عن القرابة
 استعمل لكل واضح معروف انصر على معنى الاشياء
 وذكر وجه الله في شرح الكشاف انه ينبغي ان
 للشرف والاشتهار وكان نظري ان وصف
 اللقب بالشرف ليس له كثير معنى وليس بذلك
 انما هو من جهة القرابة ان اراد ان القرابة
 مستقلة عليها كما في الشرح لان الكرامة

واضا قد سبق ان هذا الجواب لا يستقيم على التبرج
 الثاني للسؤال هذا تقرير الجواب على اول وجهي تقرير
 السؤال ولما على الوجه الثاني فلا يصح ثانيا
 الجواب صدق وكذا ثاني وجع تقرير الوجه لا
 من وجه الجواب ولما كان في هذا التخصيص
 الشبهة والمناقشات وان امكن دفع بعضها
 غيرها في قوله قلت هو ايضا من هذا القبيل
 او ما هو من التبرج لا يعنى ان سرج الله من قبل
 الغريب وما هو من التبرج كالسرج فلا يفيد
 جعله اسم مفعول منه خروجه عن القرابة
 استعمل لكل واضح معروف انصر على معنى الاشياء
 وذكر وجه الله في شرح الكشاف انه ينبغي ان
 للشرف والاشتهار وكان نظري ان وصف
 اللقب بالشرف ليس له كثير معنى وليس بذلك
 انما هو من جهة القرابة ان اراد ان القرابة
 مستقلة عليها كما في الشرح لان الكرامة

دائرة تحت الغاية فكراهة ذلك للفظ لغزابة
 المستقلة عليها منوع كيف ولم يذكر في تفسير
 الوضعية ما يدل على الكراهة وان اراد ان الكراهة
 بسبب الغزابة من جهتها يلزم ان يكون كل غريب
 كريها وهو مجموع وليس لمفرد صاحب الفعل كراهة
 الامر انما ان الخلو من الكراهة داخل في مفهوم
 فصاحة المفرد فاجب عدم كونه في تعريفها واما
 الكراهة داخل في فصاحة فلا بد من تعريفها من ذكر
 الخلو من الكراهة والامكن التعريف مانعا
 ولا بد من نفي منعهما بما ذكره رحمه الله ان الكراهة
 بسبب الغزابة اما الاولى فلا تلابز من اعتبار
 انتفاء السبب الخاص في مفهوم اعتبار انتفاء
 مسببه فيه ولما المتطلب فلا تلابز من انتفاء
 السبب الخاص انتفاء السبب بخلاف ان يثبت النفي
 باسباب هي ولان السبب ضروري والسبب لا يلزم
 ولا يلزم من انتفاء المعلوم انتفاء اللازم بخلاف

وذكر

يكون للادب اعم ولو ذكر وجه الله ما يدل على ان الكراهة
 سبب للغزابة انتفع الثاني لان انتفاء السبب
 انتفاء السبب مطلقا وقيل لان الكراهة منتزعة
 بل ما ذكره الخليل ومما سلمه ان الكراهة اما ان
 يرجع الى النعم لا يلية نفس للفظ واما ان يرجع الى
 نفس للفظ لغزابه وانما ان يرجع الى نفسه لا يلية
 على كونه ينفر الطبع عنه صلى الاول لاخفاء ان
 ذكر الكراهة مستغني عنه وكذا على الثاني لان
 الغزابة يغني عنه واما على الثالث فلا بد من ذكرها
 لانه لا بد ان يذكر في تعريفها فصاحة الخلو من
 الاشغال المذكور لا خلا لوله بالفصاحة جزوا واذا
 عرفت ذلك عرفنا انه لا يفيده عليه نظير رحمه الله
 انما اراد بمراد يكون الكراهة في بعض الافعال
 ثابتة مع قطع النظر عن النعم لان الخلل في النعم
 ذلك بل يمتنع حيث ذكرنا كراهته فذلك يكون للغزابة
 اولاد منتزعا لا للتعميم وانما اراد بمراد كراهته

حيثما كانت تكون ثابتة مع قطع النظر عن التغيير
 وانما ذكر لفظ التبرع على سبيل التيسير في بيان
 مشكل **ج** ان الصبي في خلوصه فيكون
 المقيد بهذه الحال هو المخلص كونه في العلم بل في
 ذي الحال يتصور عليه انه لا يستقيم بهذا الاختيار
 حيث ان ريد الجمل بل يلزم ان يكون مثله كلاما مضيقا
 لا يصدق عليه انتفاء الصبر من الامور المذكورة لئلا
 تضاعف كل اتيه في ان يقال ريد الجمل كما يقال عند الزلز
 ان يمتنع عن الشهوات حال الاختيار فاذا ارتكب
 شيئا منها لا يضطره لا يسطع هذا انه بل يكون
 عد لا لا يصدق عليه انه تمتع عنها حال
 الاختيار وان ارتكبها لا يضطره لم يصدق الا ارتكبا
 لا يضطره في صدقها لا تهلك حال الاختيار فكذا
 مبني لا يصدق عدم التخلص في حال عدم مضاعفة
 الكلمات وهي ان يقال ريد الجمل في صدق المخلص
 في حال مضاعفها وهي ان يقال ريد الجمل والجواب

انه انما يصدق عليه ان يكون قولنا ريد الجمل **الضيق**
 الكلمات وهو يمنع بل هو الجمل انما هو قولنا
 ريد الجمل وهو غير قولنا ريد الجمل بل يثبت كلامه ولما
 له حال تضاعفه الكلمات وحال عدمها يستقيم
 ما ذكرت كما وجد شخص واحد له حال لان حال
 الاختيار وحال الاضطرار ما يستقيم ما ذكر في **ج**
لا يبرح يكون قيدا للشا فلا تامل في **ج**
 الجمل اعني الكلمات فيكون قيدا للمنفقات
 اعتبار في الضمان المخلص عنه ولا يكون قيدا
 للمخلص فيكون قيدا للمنفقات اذا كان قيدا للمنفقات
 يكون التبرع في حال عدم مفيد فيكون التبرع
 واجبا في القيد على ما هو المقرر عند من يبرح
 الحق لما قبل على المقيد بل في حال فيلزم ان يكون
 المعنى في مضاعفة الكلام انتفاء مضاعفة الكلام
 مع وجود التام لا انتفاء التام ومع وجود **الضيق**
 وهو عكس كل المقصود ولما نزل عن ذلك

لا يكون في حال الضيق

لا يكون في حال الضيق

لا يكون في حال الضيق

لا يكون في حال الضيق

هذا هو المقصود من تعريف التعريف

هذا هو المقصود من تعريف التعريف

فلهذا انما ان يصدق على صورة وجود الشايع مع تضاف
ضاحه الكلمات ولذا قال رحمه الله ويلزم ان يكون
الكلام المشتمل على ثبوت الكلمات غير المتضمن
لان هذا لا يزم سواء اقصر على ان الاصل
يجمع الفعل في القيد وضم اليه حيث لان لا يزم
على الاول ان يكون هذا الكلام هو الفصح لا غير
على الثاني ان يكون ضيحا وان كان غير ايضا ضيحا
وكونه ضيحا قد يستلزم بينهما فان على تقدير
كل منهما فما ذكر ههنا اولى بما وقع في الترخيص
ان يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات غير
الفصح شافرا كانت ولا ضيحا لا يستقيم على
تقدير التثنية وان كان يمكن توجيهه بان اراد
ان يبين غاية متباد هذا القول فذكر ان يجمع
التعريف على صنفين من الكلام ولا يصدق للتعريف
على منهما فالحصول من المقصود من الكلام
على التثنية لكن خبر بان الفصح عدم التعريف
ان يكون

هذا هو المقصود من تعريف التعريف

هذا هو المقصود من تعريف التعريف

على من اراد التعريف كونه في ضد على التعريف
وعلى من اراد ان كان غير الشايع عليه التعريف
الثاني كونه في الاول فان كانا داخلين
مع الفصح كما يدل على التعريف على ما ذكرنا ههنا
فلا بد ان يخل الشايع مع عدم الفصح بطريق
فك لا يثبت في ذلك في باب التعريفات فانه
يكون في هذا التعريف عدم على التعريف سحبا
اذا كان ضادا على الغير فخطرون من افراد الغير
كلية بخبره على تقدير ان الضماد على الاصل المذكور
على على تقدير التثنية يصدق التعريف على تقدير
من الكلام ليس في ههنا من افراد المعرف فكل
الاولى انما يستقيم بالنسبة الى احداهما ويصدق
الفصح الثاني يصدق التعريف عليه دونها
مرصدة على الاخر كما بينا في الجائز
المشهورين المحور فلا يصدق الضمير يجوز في
غير المشهور فان الاما في الذكر على العمل
هذا هو المقصود من تعريف التعريف

هذا هو المقصود من تعريف التعريف

في ضرب ثلثه ريدا وجبا الضعف وان جاز لم يضر
 كما لا يخفى وان جاز لفظا ومعنى وحكما الذكر للفظي
 ان يكون مفعولا بغير جاز قبل الضم سواء كان مذكورا
 قبل ضمير لفظا ومعنى ^{الضمير} نحو ضرب ريدا علامة فان
 ريدا وان كان مذكورا قبل ضمير جاز لانه مذكور
 معنى بعد لان رتبة الفاعل التقدم على المفعول
 والذكر للمعنى لان لا يكون مصححا لكونه متسا
 ما يقتضي ذكر معنى كون رتبة الفاعل التقدم على
 المفعول نحو ضرب علامة ريدا فان ذلك يقتضي
 كون ريدا قبل الضمير معنى ويكون رتبة المفعول
 الاول التقدم على الثاني نحو عطيته درهم ريدا
 وكففت له كلاما السابق للمرجع نحو قوله تعالى انك
 هو اقرب للشعوى فان الفعل منضم بصديقه و
 كما يستلزم الكلام السابق لذكر المرجع استلزاما
 قريبا كقوله تعالى ولا يؤمنوا بما مورثت فاما الكلام
 السابق في ذكر الميراث وانما ذلك على المورثا وجبة

معنى ان ضمير ضرب ريدا
 علامة فان ريدا مذكور

تقدم على المفعول

نحو

كقوله تعالى اني انزلت بالبحر ايسا بن مريم فان ذكر
 الغنى سابقا بل على الشمس ونحو ذلك ما هو جاز
 قوله مذكورا معنى والذكر للحكم لان لا يكون متسا
 به ولا يكون شيء من سياقه او سياق مقتضيا لذكر
 معنى لان حكم الواضع بانفسه الضمير وما جاز
 مرجعا له بانهم ان يتقدم مقتضى ذكره كما وذلك
 انما انما عرف مقتضى حكم الواضع لاخر من جاز بانها
 في وضع الضمير موضع المظهر فالمرجع المؤخر لغرض فقد
 حكما كما ان المحذوف لعل في حكم التاب ظهر
 بما ذكرنا ان قوله لفظا ومعنى وحكما متعلق بالذكر
 وبيان لانسابه ولان تجعل من علما بمعنى كون
 الانساب قبل الذكر اقدم الضمير على الذكر فيكون
 بيان الانساب اقدم الضمير على ذكر المرجع وبآخر
 المرجع عنه لفظي ومعنوي وحكمي والمتشبه ^{بها}
 انسابا لتقدم المرجع والانسابه سهل فان احدها
 يعلم بالمقابلة له الاخر وما وقع في الشرح من

الاقتضاي على اللفظ والمعنى دون ذكر الحكم فيبقى على
 ان اراد بالمعنوي ما يتناول الحكم لان المراد بالمعنوي
 ما يقابل اللفظ حكما كان ولا **ف** واو اوتى و
 اوتى الخ الا ان لم يكن مقتضا للعطف على المستكن
 في امته لوجود الفصل فيكون المعنى امته ويصح
 اوتى لوجوه احدها حسن المقابلة بقول امته
 وحدي فان قوله وحدي في مقابلة قوله واوتى
 معي وقد جعل ما لا وفيد للوم الذي قيل
 بالمدح فيبقى ان يكون قوله واوتى معي ايضا
 ما لا وفيد للمدح بخلافه للتطبيق في الشفا بيان
 والنا في انه على تقدير العطف يكون مدح لوتى
 جزاء للمدح الشايع وهو موافا عليه ولا يخفى انه
 فاصح في بيان المدح بالنسبة اليها اذ لم يدل الكلام
 على التوقف كانه تقدير لحياته والنا انما
 يلزم على تقدير العطف استدراك قوله معي
 الرابع ان يلزم على تقدير العطف نقاد الشرط

الذي

والجواب فان المعطوف على ^{الشرط} ~~الشرط~~ كالمعطوف عليه
 ومعلوم ان المعطوف عليه غير الشرط وما على
 تقدير الجاهلية فالشرط هو مدح الشاعر ولفظ
 والجواب مدح مقيدا بالجاهل المذكور ويكون رفع
 الاحسين بان المعية بدل على عدم تراخي مدحهم
 مدح معني والشرط بيان اعتبار العطف ولا يفتقد
 بالشرط فيكون المجموع **جزاء** **ف** في مقابلته المدح
 بالوم ربما يقصد معناه بانما اشار به الثاني في
 لا ينبغي ان يخطى بالعاقل ولو على سبيل الشرط
 التعليق بل لو ادعاه فاما يرضى لومه دون ذم
 وفي استعماله من الدلالة على الصلابة في المدح
 واذ الخالية عن هذه الدلالة بل هي صالحة في نفي
 سوء الخيرية لطاقتها شاربا ان يقتضيه
 ولا يخلو انما بما يدل على سبيل الكسبة في
 اللوم وان كان فيه لطافة ايضا ولا يخلو
 بالوم على لومه المشعورية بالوم له بنفسه

فايده الكلية المبرهنة الطائفة المتنازعة **فقد**
 تافكل التنازع اليقيني تنازعا كاملا ولا يلزم ان لا يكون
 تنازعا جوهريا بل في السبق ان الثاني دون الثاني
 ولا ان يكون الامرين موجبا للتنازع في الجملة **فقد**
 كما له حتى يلزم عدم ضاحية نحو فجميع وقوعه في
 القران بل لا يلزم ان اجتماع الامرين سبب للتنازع
 القوي الكامل ويجوز ان لا يكون واحدا منهما موجبا
 للتنازع اصدرا وايضا في قوله تافكل التنازع
 اشار الى ان التنازع بينهما بمعنى التفرع لا بمعنى
 اضطراره حتى يلزم ما ذكره وقابله التعبير عنها
 للدلالة على الكمال لان الفعل اذا شارك في فعل واحد
 بجوهر كائما **فقد** قيل ذكر التاليف يعني عن ذكر التعليل
 اللفظي لانه لا يكون الا ضعف التاليف فالتحليل
 عن ضعف موجب التحلوص عنه اعلم التحليل الى غير
 بان ذكر ايجاد الامرين من الضعف والتعقيد
 اللفظي يعني عن الاحكام اغناء الضعف على سبق

ضعف

واما اغناء التعقيد فلا يلزم للضعف لان التاليف
 اذا لم يوافق لقانونا وجب صعوبة في الفهم لا محالة
 والخصوص عن اللزوم موجب التحلوص عن الملزوم فان كان
 ضد رحمة الله بما ذكره وضع اعتبار منه لم يحسن الاقتصار
 على بعض السوال وان كان لا يقتضيانها على ما ذكره
 لا يلزم السوال بقاومه لانها ما يقع اغناء ذكره ضعف
 عن ذكر التعقيد ولا يلزم العكس ودفعه ان يقال
 لان كل ضعف موجب تعقيد فان قيل
 جاء في الجملة لتبين من قبل على الضعف دون التعقيد
فقد محل واقع في انتقال الذهن ما ان يراد التحلل الواقع
 للتكملة وللشامع على الاول لا يصح تعليل التحلل بايراد
 اللوازم وعلى الثاني لا يصح تعليل عدم ظهور ذلك
 بالتحلل اذ الامر بالعكس فيها ويكره ان يراد الاول
 على ما يناسب قرينه وهو التحلل الواقع في النظر
 وتعليله بالارادة باعتبار معنى العلم والظهور اي
 تعرض التحلل وظهره لا يراد وان يراد الثاني فيقول

مدم ظهور الدلالة باعتبار معنى العلم والظهور **والله**
 وذلك بحسب ارادة اللوالم قد فهم منه ان التبعيد
 في التعقيد لا غير توجبه بانرا اذا حصل التعقيد
 بسببان قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه
 يكون ذلك للملاحة ضعفا لتأليف وتوجيه
 انما حصل الارادة بالذكر لان القسم الآخر هو ان
 يراد باللفظ ما ليس من لوازمه اقل قليل سمي
 في كلام يعتمد به ثم انما يريد باللوالم والوظا
 معنى الجنس على ما عليه اتم الاصول ان لا يجرى
 يطل الجمعية الى الحبس في لا خطأ وانما يريد
 معنى الجمع فظ انه لا يصح اعتبار بالنظر في كل مادة
 وجود لانه بعيد وعلى التعديرون فالظ انه
 يلزم كثرة الواسطة في كل مادة ووجه ان يراد بها
 لكثرة ان يكون فوق الواحد فاللزم وجود لازم
 بعيد ومقتضى ذلك واسطتين او اكثر في كل مادة
والله ساطب بعد الدار عنكم كثر موافق كثر بين

فلا يجرى استاده بظهور اللوالم
 بكفى في كل مادة

والضامة البعد الى العارية مع اضافة الفرجة وقامت
 للطلبين لطايف حيث اشار بذكر السبب الى الطلب
 البعد وان كان يتوصل اليه بقصور عظيم هو القرب
 لكن لما كان في نفسه طلبا للبعد الذي هو في
 الذي واسور من الشوايق لا يخفى في مهالكه
 انما يريد من التورط في رتبة التسمية فاما ان
 على التبعيد على موضوعه وهو الاستقبال وان تملكه
 على مجرد التاكيد فالطامة باعتبار العبار المأثرة
 على الاستقبال وضعا وفيه ايضا البعد الى
 الدار والقرب الى ذواتهم الواجبة ان تلتزم في طلب
 البعد فالعائق لا يطلب لانه بعد بعد فكيف
 على انما كيف يطلب بل يطلب بعد كما يرون طول الحجة
 انما هو قرينة ذات المحبوب لا من كبر **والله** هو الصحيح
 اما لانه ثبت عند النقل الصحيح ولما لا لا الصحيح عند
 في معنى البيت ما ذكره الشيخ وهو مبني على الرفع لكنه
 خطأ كما نراه وبالخطأ ما بعد سطا او يكون في

فاما ما قيل في خبر كثر بين
 الله تعالى في قوله تعالى

الشيخ
 قوله

حكمه عند البلقاء والاعلاء وجهه ظاهر الحق كما ذكر
 في التبرج انه يستعمل الجود في طلق خلوا العين
 استعمله لا القيد في الطلق ثم كمن بالطلاق عن التزويج
قال اعيب نفسك طيب وطيب وتساخير ولا يحز
 يجعل صيغة المتكلم من كذب طيب وتساخير
 به قيل لظن كلام الشيخ ان جعل طيبا لم يعد
 جازا عن لا يفهم وهو طيب النفس به وجعل سكب
 الدعوى جازا عن سببه وهو الحق والافهم
 لا حاجة الى الجور في سكب الدعوى بل اذا كان تقرير
 للمعنى وبيان لسبب الشك **قال** وللقوم فهمنا
 كلام فاسد وهو ما ذكرنا في معنى البيت ان عادة
 والاخوان الايمان بنقض المطر وخلافه في القصور
 الشاغل لم يعد يحصل غيبته وهو الغرض في الشك
 الحق لم يحصل غيبته وهو التزويج ووجه فساد
 ان الزمان والاخوان بما ياتيان بما هو قبض المطر
 في الواقع لا بما يظهر من طول يومه وليس يومنا

صيغة المتكلم

بلغ الفساد ان من ظرافة الشعر انهم يتعدون
 طلب فيكون مطلوبهم خلافة نسبيا اليه
 لما اشبهوا الزمان بالحق في خلافه وهذا من ادنى
 الخطايا في الحق انما اشبهوا نظرا ولا يصدق فيه
 امثال هذه المناقضات وقد جاء ذلك مرارا
 ابو الحسن الباقري فقال ولكم غيبته الغرض في
 واحسنه في الشقاير من وادي في طاعت من هذا
قال الوصال لا يمانع في الامور على خلاف مرادي **قال**
 كما تجري في الماء يشعوان لظلال الشيوخ على العرش
 على سبيل الاستعانة على اذكر في الاساس
 الجاز من رسله وسبوح ووجه ان الشايع
 الشيوخ من رسله في الماء فان اعبر من سبوح
 في البيت وهو العرش على تشبيه سبها في البريا
 منها في البحر في سبحة التبرج علم انساب الزك
 يكونا الشيوخ استعانة بغيره وان اعبر لموصف
 جزا لغيره على تشبيه العرش لشخص سابع في الماء يكون

المراد من قوله في الشقاير من وادي في طاعت من هذا
 والمراد من قوله في الامور على خلاف مرادي
 والمراد من قوله في الماء يشعوان لظلال الشيوخ على العرش
 والمراد من قوله على سبيل الاستعانة على اذكر في الاساس
 والمراد من قوله الجاز من رسله وسبوح ووجه ان الشايع
 والمراد من قوله الشيوخ من رسله في الماء فان اعبر من سبوح
 والمراد من قوله في البيت وهو العرش على تشبيه سبها في البريا
 والمراد من قوله منها في البحر في سبحة التبرج علم انساب الزك
 والمراد من قوله يكونا الشيوخ استعانة بغيره وان اعبر لموصف
 والمراد من قوله جزا لغيره على تشبيه العرش لشخص سابع في الماء يكون

استغناء اصلية مصرحة ولا يخفى ما في ان الشئ
 على السامع من لطف المبالغة وما في ذكر الاستعداد
 في الغرض مع التسويج من اللطافة فان العكس في
 الاستعداد لا يترك من المبالغة ولا يفي من استبعادها
 التام في المراد بالفتوح ههنا مطلقا فتشبهت
 للفتوح في المطلق **فان** لا يخفى انه لا يحصل كثرة ذكره
 فاما لان التكرار لما كان هو الذكر مرة بعد اخرى
 فاما ان يراد به مجموع الذكرين او الذكر الامر وعلى الا
 لا يخفى فبليث الذكر عدد التكرار فضلا عن كثرة
 وعلى الثاني لا يخفى كثرة بالثبوت وان تحقق لم يقد
 لان الظاهر انه لا يتحقق الكثرة بدون التعدد بل
 يحتاج الى زيادة عليه فذلك بد من تجميع الذكر لا قل
 حتى يحصل ثبوت تكررات وفيما عاب عن هذه الايراد
 وجهين اخرين احدهما ان قوله كثرة التكرار ليس من حيث
 المصدر الى الفاعل بل اضافة المسبب سببه و
 فعل المصدر هو الذكر بسبب التكرار والثاني ان
 كثرة التكرار

ان يراد بالذكر ثانيا ان يحصل تكرار واحد منهما بالنسبة
 الى الذكر ثانيا او الاخر بالنسبة الى الذكر ولا وقد
 حصل بالذكر ثانيا تكرار واحد فالجواب عن تلك التكررات
فان لا يخفى ان التكرار في المثالين لا يقع في التكرار
 ليكون اللون وفتح التال الحجاز والتجديد بفتح الت
 وكسر التال الموضع الذي فيه الحجاز ولا يبعد
 ان يوقف بانما ذكر رحمه الله بيان للمراد ههنا
 فانه ان يراد بالجماع ههنا موضعها **فان** وصاد ذلك
 ما يشهد به العقل والقل اما النقل فانه نقل
 من الصالح واما العقل فلان المناسبات انما يكون في
 الامر بالتصويت مراع على الصوت له لا مراع على
 الصوت الغير فبذلك انما يكون كذا لك اذا كان
 الغرض من التصويت سماع الصوت فاما اذا كان الغرض
 الشاغل والحوكمة اليه بل ترغم بها هذه الايراد
 ولا تحظ الاوداد فلا وديما يبين انه لا يقتصر
 في الامر بالتصويت على التمايز بل يتم التمايز

القوة بانفردتها وقاية ما يمكن ان يقال معنى انها
 العقل بفساده انه يحكم بفساد حجة بها العقل
 وعنه من دونه **او** لا فلا يخل بالفساد قيل
 ردصا المقياس شرح فحجبه النظر في القيل المذكور
 في فصاحة المعروض ان الكراهة في التمتع ان ادت
 اليه العقل بطلت تحت التنازل لا فلا يخل وعنه
 بوجه الضعف هذا الوجه ظاهر في الظاهر
 صعبه لو ردد المنع على قوله لا فلا يخل بالفساد
 وانه وارده فيها اجماع الجواب انه لا جهة للاخل
 كثر التكرار وتنازع الإضافات الا ما يلزمها
 من التنازل بخلاف الكراهة في التمتع فانها ياسب
 الاخلاص ويصلح سببا له من غير ان يحل في ما يلزمها
 من التنازل لا بالفساد كما يجوز عن غير العقل
 على اللسان فكذلك ما يشغل عن التمتع **او** راحة في
 التمتع تترار عن الحال فان كيفية في النفس غير
 فيها وقوله لا يتوقف ثقله على عقل الغير ولا

من المشهور وهو لا يوجب شق صور آخرها
 لانه يخرج عن الحد الكيفيات التي تقتضي تصورها
 تصور غير ما كالعلم والقدح والابت قامة **او** غيرها
 فان تصوراتها موصية لتصورات متعلقات كذا
 لا يتوقف عليها توقف المعلول على علتها كقوله لا
 عرف النسبية على المشهور لا يفي الحد جامعها
 بخلاف ذلك سمع الله فهو ولي من هذا الوجه
 لكن رد عليه الكيفية المركبة لتوقف تصور
 على تصور على تصور الاخل وكذا الكيفية النظرية
 لتوقف تصورها على القول الشارح فلا يفي الحد
 جامعها ولا يرد ذلك على المشهورا شعرا بان لو
 عبر عن المقصود الخ فديهم منه ان اوله يذكر الملكة
 في التعريف يلزم ان يكون هذا المعبر صحيحا وليس
 كذلك لانه ان اراد التعبير عن مقصوده في الجملة
 ان يكون اللام في المقصود لا يستغني عن العرف في
 عن ذلك وان اراد عن كل ما يخل تحت تصور

قوله

علم هو معنى الاستقراء العرفي الظاهري لا يتحقق
 بدون التوضيح فقولنا ما لم يكن ذلك راسخا فيه على
 تأمل ويمكن دفعه بان ليس قصد الان ذكر الملكة
 يشعر بما ذكر ولا يثبت استقامته هذا الاستعداد
 ولما ان في التعريف ما يوجب عدم صراحة هذا المعبر
 فيه فارجح في ذلك ولو قل قوله ملكة اخر اذ
 عن تعبير هذا المعبر لنتوجه ما ذكر على انه لو قل
 كذلك لا يمكن لدخولها بيننا في الحاشية **بل**
 الى ان يعبر شعرا بان الحال انما يقتضي اعتبار ذلك
 الخصوصية ويدعى اليه ولا يقتضي فصل الكلام
 انما يقتضيه امر اخر **فاداة** فائدة الجزاء ولا
 زعمنا او غيرها وقد مر رحمة الله بذلك في طرح لقنا
 حيث قال لما كانت المطابقة انما يتحقق بتلك
 الخصوصية وكان اقتضاء اصل الكلام ثانيا وانما
 اثر الاكاد في اقتضاء تلك الخصوصية سماع
 الملائق مقتضى الحال على تلك الخصوصية انتهى

كلام

هذا هو الحق
 لا يخفى على
 من تأمل
 في هذا
 الكلام
 من حيث
 هو

كلامه لا يقال مقتضى الحال انما هو فصل الخصوصية
 لا اعتبارها كما يشعر به قوله الى ان يعبر انما نقول
 ليس مقتضى هو الخصوصية على اي وجه وجد
 في الكلام بل اذا كانت مقرونة بالقتل والا
 اعتبارها انما شاهد على ذلك بحجة على الله
 وجهه من قولنا الموقوف على لفظ اسم الله تعالى مع ان
 هو الله عنه فراء قوله تعالى والذين ينجون منك
 علينا المعلوم بان كان للاعتبار من اجل عظيم
 في مقتضى الحال بالحق في غير لفظه جعل مقتضى
 فصل الاعتبار مع ان فيه نوع تهديد لما ستر
 انما مقتضى هو الاعتبار المناسب وانما قال مع الكلام
 مع ان الخصوصية انما هي الكلام لا قبل الكاد
 بكونه مؤويا لاصل المراد والاشك ان الخصوصية
 خارجا عنه مصاحبة له وانما هي داخل في مجموع الكاد
 المركب من الكاد للمؤيد لاصل المعنى من الخصوصية
 وانما يبدأ الكلام بهذا لانه حتى يحتاج الى كماله

هذا هو الحق
 لا يخفى على
 من تأمل
 في هذا
 الكلام
 من حيث
 هو

مع وليم كلمة في اشعار بان مقتضى الحال لا يبد
 ان يكون زائدا على المعنى ولو قال في الكلام لا الكلام
 غير ذلك لا يشعار بان قلت قد يقتضى المقام لا
 طر ان اصل المراد قلت هذا الانقضا زائدا على
 اصل المراد **ف** خصوصية في التصريح في الخاء اوضح
 منهما مكان وجهه ان انحصار في الخاء فيقول
 ان المصدق رتبة فيه يصير معنى الصدق ووجهها صدق
 فلا يلزم الخاف هذا التاويل واما وجه في الجملة
 بناء على جعل المصدق بمعنى الصفة او ان يكون التا
 للمبالغة **ف** وهو مقتضى الحال الظاهر ان الصبر **ف**
 الخصوصية والتذكير باعتبار ان الصبر **ف**
 ان يعتبر اعتبار الخصوصية مقتضى الحال لا يولد
 السابق **ف** ويقتضى لك الخ ان التحقيق ان مقتضى
 الحال هو الكلام المكيف بكيفية مخصوصية كالقوله
 المؤكد والحال ان التاكيد مثلا ومعنى مطابق الكلام
 مقتضى الحال صدق ذلك الكلام عليه بمعنى الحقيقة

اشارة

ان مقتضى الحال لا يولد
 ان مقتضى الحال لا يولد
 ان مقتضى الحال لا يولد

اشارة الى ان ما يدل عليه كلامهم في موضع ان يقتضى
 هو الاحوال ان التاكيد والتلوين مثلا لا يستحق
 بل ساج كما ذكر في التبرع اعلم انما يصلح وجهه للمال
 ما صرح به الله وما لم يصرح به لم يرد ما ساقط
 منه في الخبر اني ذكر في شرح التبرع وهو ان ذكر
 التبرع في تعريف المعاني تطبيق الكلام على مقتضى
 الحال ذكره فان يدل على ان مقتضى الحال ان مقتضى
 هو الكلام لا الاحوال والنا في ان ذكر المصبر في
 المعاني الاحوال اني فيها ابطاق للتطبيق مقتضى الحال
 فلو جعل مقتضى نفس تلك الاحوال لم يصح هذا
 القول فيكون هو الكلام ان التاكيد ان المطابقة بمعنى
 الصدق كما هو اصطلاح العقول ولا يمكن اعتبار التبرع
 بين الكلام وبين تلك الاحوال اصد وحين اعتبار
 بين الكلام الذي يورده التكلم وبين الكلام الكلي كما ذكر
 بقا معنى انقضا الحال تحقيق حقيقة في تلك الاحوال
 لا في الكلام المنقول عليها فان انكار المطابق مثلا

ان مقتضى الحال لا يولد
 ان مقتضى الحال لا يولد
 ان مقتضى الحال لا يولد

تالمذكور

أحوالها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي يكون اللفظ
 باشتغال به على تلك الأحوال مقتضى مقتضى
 الحال فليكن ما ذكره المصنف في تعريف المعاني
 تكون المقتضى هو الأحوال وأما الثاني فلا يكون
 المطابقة كما يكون بمعنى التصديق على ما هو اصطلاح
 العقول يكون بمعنى الموافقة على ما هو المعنى للعقول
 بل بما يرجع هذا بأنه لا يلزم مطابقة اصطلاح هذا
 الأمر اصطلاح العقول كيف والعلمان متباينان
 غاية التباين ثم لو لم يعرف في هذا الفن اصطلاح
 في لفظ المطابقة فليجعل على المعنى المعنوي الذي
 هو الأصل المتعبر به لا يوجد دليل النقل والموت
 فقه ولا ريب في صحة القول بموافقة الكلام المذكور
 باشتغال به عليها مع استحصال المطابقة فيها
 على التصديق بموجب حكمها لا اصطلاح العقول لأنه
 يقال في اصطلاح الكل مطابق للفرق بمعنى أن الكل
 صادق عليه وهما سابق للفرق مطابق للكل

محمود

بمعنى صدق الكل عليه فالصادق منه هو المطابق
 على لفظ اسم الفاعل وهما على لفظ اسم المفعول
 والمصدق عليه بالعكس وهذا معنى قوله
 على عكس ما يقال الكل مطابق للفرق نظير ما
 ذكره ابن مطايع في الكلام المقتضى يحمل كونه مقتضى
 هو الأحوال وإذا كانت هذه الأمور محتملة لذلك
 وما قلناه من ذلك لا يبرهن في معظم المواضع محتملة
 ذلك وحمل المحتمل بسرعة واضحة سيما إذا أتت
 الحكم بما هو الأصل في الملاقاة الألفاظ وهو تحقق
 المعنى حقيقة كما بينا وقد اكتشف عليك ما ذكرنا
 انتفاع الأمور التي دعت به حكمة الحكماء بالاشتغال
ولا لا الاعتناء باللاق تعليل بيان علة تفاوت
 المقامات لاختلاف مقتضى الحال على أساس
 تفاوت المقامات علة لاختلاف مقتضى لانه إذا
 تفاوتت المقامات فالاعتناء باللاق بأحد
 وهو الذي يكون مقتضاه اعتبار الاعتناء باللاق

هذا هو مقتضى الحال أي يكون اللفظ مقتضى مقتضى
 الحال فليكن ما ذكره المصنف في تعريف المعاني
 تكون المقتضى هو الأحوال وأما الثاني فلا يكون
 المطابقة كما يكون بمعنى التصديق على ما هو اصطلاح
 العقول يكون بمعنى الموافقة على ما هو المعنى للعقول
 بل بما يرجع هذا بأنه لا يلزم مطابقة اصطلاح هذا
 الأمر اصطلاح العقول كيف والعلمان متباينان
 غاية التباين ثم لو لم يعرف في هذا الفن اصطلاح
 في لفظ المطابقة فليجعل على المعنى المعنوي الذي
 هو الأصل المتعبر به لا يوجد دليل النقل والموت
 فقه ولا ريب في صحة القول بموافقة الكلام المذكور
 باشتغال به عليها مع استحصال المطابقة فيها
 على التصديق بموجب حكمها لا اصطلاح العقول لأنه
 يقال في اصطلاح الكل مطابق للفرق بمعنى أن الكل
 صادق عليه وهما سابق للفرق مطابق للكل

هذا هو مقتضى الحال أي يكون اللفظ مقتضى مقتضى
 الحال فليكن ما ذكره المصنف في تعريف المعاني
 تكون المقتضى هو الأحوال وأما الثاني فلا يكون
 المطابقة كما يكون بمعنى التصديق على ما هو اصطلاح
 العقول يكون بمعنى الموافقة على ما هو المعنى للعقول
 بل بما يرجع هذا بأنه لا يلزم مطابقة اصطلاح هذا
 الأمر اصطلاح العقول كيف والعلمان متباينان
 غاية التباين ثم لو لم يعرف في هذا الفن اصطلاح
 في لفظ المطابقة فليجعل على المعنى المعنوي الذي
 هو الأصل المتعبر به لا يوجد دليل النقل والموت
 فقه ولا ريب في صحة القول بموافقة الكلام المذكور
 باشتغال به عليها مع استحصال المطابقة فيها
 على التصديق بموجب حكمها لا اصطلاح العقول لأنه
 يقال في اصطلاح الكل مطابق للفرق بمعنى أن الكل
 صادق عليه وهما سابق للفرق مطابق للكل

في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 اذكروا نعم الله اليكم
 التي لا تحصى ان كنتم
 تعلمون ان الله هو
 الغني العزيز
 الذي خلقكم
 ويريكم نعمه
 في كل حين
 فليذكرن
 نعم الله
 التي لا تحصى
 في كل حين
 فليذكرن
 نعم الله
 التي لا تحصى
 في كل حين

بالاخر فتفاوت مقتضيات المقامات من ثلثا
 مقتضيات الاكوال لان المقام هو الحال لا يتغير
 الا بالاعتبار كما ذكرناه الله ولين وجهه بتجسدا
 الحال من بين الازمنة الثلاثة وجهه بخصاص
 المقام من بين الفاظ الامكنة من غير الخس عني
 كما يحسن وقد بينا الثاني في الخاتبة **قوله** مقام
 تقييد لا يصح جمع التقييد بل يجمع ما ذكره من
 الحكم والتعليق والتسديد والسند في متعلقه
 فاقبل المذكور لانه لا يستقيم كلمة او في قوله
 او ارادة قصر او تابع الخ ولا الى احده المذكوران
 معينا كالحكم سند وهو ظاهر بل انه الرجوع الى اطلاق
 مطلقا وانه صنادق على كل من ينفذ تقييد
 احدها بمؤكد وكذا وكذا على ان يكون لاحد في الاول
 غير من في الثاني والثالث ولا حاجة الى ان يقد
 هكذا او تقييد باداة قصر او تقييد للغيبة
 باذكرياته انه قد توهم ان في الكلام لغا ونسرا

خبر

تقييده بمؤكد يرجع الى اطلاق الحكم بتقييده
 قصر الى اطلاق التعليق وهكذا الى الاخر وليس كذلك
 فان اطلاق الحكم وتقييده يتحقق بالنسبة الى اداة
 القصر والشرط ايضا كما بالنسبة الى المؤكد وكذا
 لا يصح الاطلاق والتقييد بالمؤكد بالنسبة الى
 التعليق ايضا كما بالنسبة الى الحكم وعلى هذا فشر
قوله اي مع كلمة اخرى صاحبة لها او لي منها
 وقع في النسخ كلمة اخرى صوحبت بها فانه لا
 يستقيم لا يتكلف والعينان الصحيح صوحبت
 او صوحبت باسقاط لفظهما فان قلت الظاهر
 المعنى لكل كلمة مع صاحبتها مقام ليس كذلك
 مع غير صاحبة مطلقا سواء شاركها لغزيتك
 الصاحبة مع غير تلك الكلمة مثلا لا نفع لنا
 مقام ليس لها مع غير سواء شاركه في انصاف

المعنى الاول وكذا للمصاحبة مع ان مقام ليس له ^{هنا} شي
 فصار جركا الثاني بالكلية وتقييدا لا يتصور
 المشاركة في اصل المعنى الثاني هو المذكور ^{بعض}
 لا يصدق على المصاحبة مع الكلمة ^{حيثما} انها كل جمع
 فيندرج المقام الذي للمصاحبة مع كلمة في المقام
 الذي للكل جمع صاحبها بل كلاهما مقام واحد
 وكذا حال المقام الذي للمصاحبة مع غير الكلمة ^{بالنسبة}
 الى المقام الذي للكلمة مع غير المصاحبة فاذ قلنا
 للكل جمع صاحبها مقام ليس لها مع غير تلك ^{المصاحبة}
 فقد افترنا ان هذا المقام ليس للمصاحبة مع غير
 الكلمة ايض فيعلم في المثال المذكور ان لا يجمع ^{المصاحبة}
 مقام ليس لها مع غير وليس له مع غيرها لان
 المتأخر مع الكلمة مع صاحبها فيكون لها مقاما
 ليس لها مع غير المصاحبة واما وجه التقييد ^{بالمشاركة}

ان

فهو ان صورة المشاركة هي المشتملة على الغرابية
 المتخاطبة الى البيان فلو لم تقيد بالمشاركة لربما
 توهم ان الحكم المذكور في غيرها الشيوخ ^{الخصيص}
 العمومات **فقد** الفعل الذي قصد الاقتراض ^{الشرط}
 لا شك ان الفعل في نحو ضربت نفس الشرط لا
 مقترن بالشرط فكان اذا زاد بالشرط اذا لم يجد ^{الشرط}
 او اراد بالشرط معنى الشرطية **فقد** ارتفاع
 شأن الكلام الى ترجيح على كلتا المقدستين
 اما على الاول فلما تقرر ان نفس الحسن ^{نفس} ولغيره
 بمطابقة الاعتبار المناسب لا تقع في الحسن
 لا بد ان يكون زائدا على اصل الحسن فلا يكون ^{تقيد}
 بالمطابقة بل يكملها وزيادتها واما الثابت ^{نفس}
 المطابقة اصل الحسن ولذلك ذكر في المعنى
 الارتفاع والاختلاف بقدر زيادة ^{نفس}

لما يتوهم وانما على الثانية فلا لا الخطاط في
الحسن ويجعل الحسن بانتهاء المطابقة في
الحسن بالكلية فلا يستقيم لان الخطاط في
الحسن لعدم المطابقة ويمكن ان يقال لما كان
الارتفاع بالمطابقة الكاملة مع ان يكون لها
بالمطابقة لان المطابقة الكاملة مطابقة رشح
اطلاق ومطلقة عليها ولذا اريد بالمطابقة
الكاملة منها مع ان الخطاط بعدم المطابقة
وان ابيت عرف ذلك بنا على انشاء من المطابقة
واصلها فيه ان يكون نفس الحسن بالمطابقة وعد
بعدها امر ذكر المتكافؤ لعل الحكم يسلم
يلتزم الحسن بحد الفصاحة من غير حاجة الى
المطابقة والارتفاع في الحسن بالمطابقة
واذا دأب بالكلام والكلام الفصح اذ لو اجرى الكلام

بـ

الفصح
على اطلاقه لزم ارتفاع الكلام المطابق الفصح
لكنه ليس الارتفاع لان الارتفاع انما هو بالبلادة
هو عبارة عن المطابقة مع الفصاحة لكن الشا
في اطلاق الكلام مطلقا على الفصح لان الفصح
ليست بمرتبة الكمال كما لا بد من غير حقي بالبلادة
بناء على ان غير الكمال نقصان بل هو بالعدم ولم
يمكن انقيسار بالبلغة هنا لما كان قوله والخطاط
بعدم المطابقة وقد امكن في عبارة المفتاح
لانه جعل الارتفاع والخطاط بقدر المطابقة
قوله وفي الحسن الذاتي لان العرض لا يحسن
بل بالحسن بالبدعيه ولا يثبت الحسن الذاتي
بل بالمطابقة وهما كلام وهو انهم اطلقوا القول
بان هذه الحسنات خارجة عن جلال بلادة لا يجب
حسانا ذاتا أصلا ولا تعارض بالمطابقة أصلا

انما الحالك
 ولا تقابل المطابقة راسا لكن معلوم عندك
 فاقبض على ايرادها اذ ذلك يكون تطبيقا للكلام
 على مقتضى الحالة الاخلاص في حيز البلاغة فلا بد
 القول بايمانها كما يجب حسن اختيارها بوجوب حسن
 ذاتها من الحجارة الاولى خارجة عن البلاغة
 من الحجارة الثمانية داخلية فيها فكانها انما اطلقوا
 القول بحجرونها الانا قصفا للحال باها لا يحج
 ندره وخفاء فلم يذكرها في مباحث المعاني
 بل ذكرها من الحسنات البديعية ماضية
 الحال اياه عن كونه الندر والخفاء كما لا نقاش
 الاعراض والتجاهل وكان ذلك منهم نوع تنبيه على
 ان التحسين العرض لا ينافي الدائم بل يمتزج
 فيكون محسنا محسنا ذاتيا وعرضيا معا
قوله على ما بعين اصنافه المقصود لا ينافي

تخصر

المقصود كذا كروا في ضربين رديا فالما ان يقيد انحصار
 جميع الضربات في حال القياس وفيه ماثل لا
 اصنافه المقصود انما تعين العبر لا ناسم الحسب
 المضاف من اوائت العبر والاختصاص في المثال
 المذكور انما هو نتيجة ان العبر فيه يستلزم
 فانه اذا كان جميع الضربات في حال القياس لم
 يكون ضرب في غير تلك الحال والامكن جميعه
 في تلك الحال لا يمنع ان يكون ضرب واحد
 في حالين واما ما تحريفه فالعبر فيه لما يقتضيه
 المقصود فانه لا يلزم من كون المطابقة سببا للتحسين
 ان لا يحصل الا تنوع بعير المطابقة لجوارق
 الاسباب بسبب واحد فيجوز حصوله بكل منهما
 فاما يلزم المقصود لا الكلام على خصوص سببية
 جميع الاربعا فان المطابقة وليس فليس يكون

دفعه بان ليس معنى الكلام مجرد ان المطابقة شئ
الارتفاعات بل ان جميعها حاصل بسبب المطابقة
ومعلوم ان ذلك يستلزم الخضوع لوصف
ارتفاع غير المطابقة لم يصح ان يكون ذلك ارتفاعا
حاصلا بها لا امتناع فذلك المخصوص لا يثنى واحدا
فقد علم ان المراد بالاعتبار المناسبي مقتضى
الحال واحد يشعر بان الفاء في قوله مقتضى الحال
للمفرع على مقدمتين ذكرنا احدهما وهي ان
الارتفاع بمطابقه الاعتبار المناسبي لا يخرجه
معلومته وهي ان الاعتبار بمطابقه مقتضى
يشعر ايضا بان معنى حمل الاعتبار على مقتضى
انهما واحد فينا فيشر في كلام الامرين اما في الاول
فذلك ان الفاء يجوز ان يكون للتعليل واما في الثاني
فذلك ان يجوز ان يكون بمعنى الكلام قصر المستند

على المستند اليه اركبته على اقل ان ضمير القصر
قد يكون لقصر المستند اليه على المستند والحاصل
ان هذا احتمالان مستلزمان لان الفاء اما للتعليل
للمفرع وعلى كل تقدير فمعنى الكلام اما الاتحاد
اما قصر المستند على المستند اليه واما عكسه وعلى
الاستعمال الاول وهو ان يكون الفاء للتعليل بمعنى
الكلام هو الاتحاد فذلك اعتبارا واحدا ولا يعجز
شئ لان المعامل هو ان جميع الارتفاعات متساوية
الاعتبار المناسبي لا يخفى في ان ثبت مقتضى
والاعتبار واحد بسبب خطه مقدرة وهي ان
جميع الارتفاعات بالبدعة التي هي مطابقة
المقتضى واما الاحتمال الثاني فانه لا يصح
شوب المناقضة اما الاحتمال الثاني وهو ان
يكون الفاء للتعليل والمعنى هو قصر المستند

على السند اليه فلا يخرج كون المعنى ان جميعها ^{عانت}
 لمطابقة الاعتبار لان كل اعتبار مقتضى ^{عليه} وتخييل
 ان يجوز ان يكون مقتضى اعم فالارتفاع ^{للمعنى}
 بمطابقه بعض افراد مقتضى الذي لا يكون
 اعتبارا لا يكون حاصلا بمطابقه الاعتبار
 اما الاحتمال الثالث وهو ان يكون ^{للمعنى} التعليل
 والمعنى قصر السند اليه على السند فلا يخرج
 البطلان ^{من} كل مقتضى اعتبار يجوز ان يكون
 اعتبارا اعم بمطابقة بعض افراد الاعتبار ^{للمعنى}
 لا يكون مقتضى لا يكون سببا لارتفاع لا يكون
 الا بالبدعة التي هي مطابقه مقتضى فرد
 يثبت ان جميع الارتفاعات لمطابقه مطلقا
 بل بمطابقه الاعتبار الذي يكون مقتضى
 لوارثه معنى المعلن ان جميع الارتفاعات

بمطابقه

بمطابقة الاعتبار في الجملة لا بمطابقته مطلقا
 ثم التعليل ولما الاحتمال الرابع وهو ان يكون ^{للمعنى}
 للتفريع والمعنى هو الاتحاد وهو الذي اختار
 رحمه الله فتجده عليه ان الذي ^{للمعنى} من المحصور ليس
 التباين الكلي ^{للمعنى} والمقتضى والاعتبار لا يخرج
 كل المحصورين ^{للمعنى} اما سائر النسب من المساوات
 العموم والمخصوص مطلقا من وجه فالمحصران
 لا يبطلان بها اما المساواة فقط واما العموم
 المخصوص مطلقا فلا يلازم من المحصور في الاعم
 المحصور في جميع افراد ^{للمعنى} ليجوز ان يكون المحصور فيه
 بعض الافراد الذي هو الاخص عينه مثلا اذا
 قلت ما في الدار الا الانسان وما فيها الا الحجر
 يفهم كل المحصورين مع انهما في الاعم والاختصاص
 وقصر على حال الاعم والاختصاص من وجه ولو قيل

مطابقة الاعتبار ^{مطلقة} المتبادر من المطابقتين المذكورتين في المحصرين
ومطابقة المقضي مطلقا اندفع العموم ^{وخص} وخصر
مطلقا ومن بعد ولو قيل ان فيهم مذكور الارتفاع
بمطابقة الاعتبار ان السبب بمطابقة الاعتبار
من حيث هي هي وكذا من كون الارتفاع مطلقا
المقتضي ان السبب بمطابقة من حيث هي هي
فا الظاهر ان يتدفع المساواة ايضا ويتبطل اتحاد في
المفهوم وقيل في توجيه هذا الاحتمال ان المحصر
يدل ان على المطابقتين فلو لم يكن المقضي ^{اعتبار} الا
واحدة لعمادته بمطابقة فاما ان يكون كل منهما
علة تامة وهو محتمل لا يستحال تعدد العلة ^{مقتضى} التباين
ليشواحد واما ان يكون كل منهما علة ناقصة
بان يكون لكل منهما ^{مقتضى} حل في حصول المعلول فيبطل
كل المحصرين واما ان يكون احدهما من اعملة

وذلك

ولا يكون للاخرى مدخل أصلا فبطل المحصر
وقيل بحشاشا ما اولا فلا ينبغي ما ذكره على انه
يتوقف صحة قولنا ليس لا ارتفاع الا بالمطابقة
على ان يكون المطابقة علة تامة وهو لم لا يجوز
يكون لجوه كون الارتفاع موقفا على المطابقة
لا يحصل بدونها فبطلان المحصرين على تقدير كون
كل منهما علة ناقصة هم واما ثانيا فلا ينبغي ^{تقديم} ان
لم يذكر وهو ان يكون احدهما علة تامة والاخرى
علة ناقصة ^{مقتضى} ان يستقيم المحصران ايضا كما ذكرنا
واما الاحتمال الخامس وهو ان يكون الفناء ^{مقتضى} للقصر
المعنى قصر المسند على المسند اليه فيخرج عليه ان
مبنى هذا القصر لا يصح الاعلى تقدير المساواة
او كون الاعتبار اخص مطلقا وهذا لا يلزم من
المحصرين لجواز العموم من وجه او اعميته الاعتبار

مطلقا واما الاحتال الشاذ فهو ان يكون
 الفناء للتفريق والمعنى قصر المسند اليه على
 المسند فيجب عليه ان يمتنع هذا القصر على
 المساواة ويكون مقتضى اخص مطلقا فلا ينافي
 القصر من المحصرين لجواز الغرض من وجه او عينة
 المقتضى مطلقا واعلم ان شاذنا هذا في هذا
 المقام علميا اختار صحة الله في المطابقة
 بمعنى الصديق اما اذا اجتزنا ايع كونها بمعنى
 الموافقة واستعمال الكلام على مقتضى اعتبارها
 كما ذكرنا فيريد الانقسام وينسب الكلام كما يتنا
 الحاشية **قوله** لان القريب من حد الاعجاز لا
 من الطرف الاعلى لان طرف الثاني نهايته فيجب ان
 يكون امرنا هذا لا ينقسم في الامتداد الذي
 جعله ذلك الامر طرفا له فاذا جعل حدا لاجزاء

طرفا

طرفا احل لم يمكن ان يحصل القريب من حد الاعجاز
 الطرف الاعلى والايضا انقسام الطرف لامتداد
 الذي جعل الطرف طرفا له نعم قد يجعل الطرف
 نوعا ونهايته واحدة مع تعدد افرادها لا
 المحو في الطرفية انما هو فصل النوع ولا تعدد
 فيه من حيث النوع وقد تعدد الافراد لا يوجب
 من حيث هو فقلت فلم لا يجوز ان يكون نفس
 نوع الاعجاز وطبيعته طرفا اعلى وحد الاعجاز
 نهايته وما يقر منها من افراد ذلك النوع
 الحكم الثابت للنوع يجوز ان يكون ثابتا لافراد
 كالجسمية الثابتة لادنفسان ثابتة لافراد
 من زيد وعمر وغيرهما فالطرفية الثابتة
 للنوع يجوز ان يثبت لافراد من نهايتها الاعجاز
 وما يقرب منها قلت الحكم الثابت للنوع من

من حيث هو نوع لا يكون ثابتا لافراد ^{عنه} فطكا كالتنوع
الثابتة للذات تنوع ثبوتها لغيرها ^{لجسده}
الثابتة للمجرى تمنع ثبوتها للذات ^{والقوى}
وغيرها من افراد المجرى والاشك الطريف انما
يثبت الطبيعة الاعجاز من حيث هي لان الوحدة لا
الطريف وهي انما يثبت الطبيعة من حيث هي
اذ عند ذلك حطة الافراد يحصل التقدير ^{لها}
للطريفية وهذا بخلاف الجسمانية الثابتة للذات
فانها ليست من احكام طبيعته بل من احكام ^{افراد}
لا يقال له لا يجوز ان يعبر عن النوع بافراجه فعبث
عن نوع الاعجاز بخلاف الاعجاز وما يقرب منه فيكون
الطريفية ثابتة للنوع كذا على سبيل التبعين
بافراجه لانا نقول لوصف التعبير عنه بافراجه ^{فانما}
يصح في غير الاحكام الثابتة للطبيعة النوع ^{من}

من

من حيث هي اما فيها فاذ كانا قلت زيد عمر ^{من}
غيرهما الماخرا فاذ كانا نوع فان لفظاته
لا يصح ولان نوع فيها فاما يصح في جميعها ^{بعضها}
سيما اذا كان اقلها وهذا لا يمكن لان ^{الفرق}
النهاية لا يتناول الوسط الى المستدا ^{جوها}
والظاهرة لا يتناول جميع ما بين الوسط والنهاية
ايضا بل بعضه فلو يجوز التعبير بنهاية الاعجاز
وما يقرب منها من نوع الاعجاز على ان هذا الاعجاز
ليس بمعنى نهايته بل بمعنى مرتبته على الامانة
بما يبينه مما يقرب من هذا الاعجاز يكون خارجا عن
الاعجاز بدون افراجه ^{وهو} وهو ما اذا غير الكثرة
عنه الى ما دون ذلك قبل ان غير ما نع لصدقه
على الطريف الاعلى والمراتب المتوسطة لافراجه
الاسفل ما دونها ايضا فيصدق عليها ما اذا

عزل الكلام عنه الى ما دونه الحق والجواب ان
 ما في قوله ما دونه الى ما يرتبه دونه
 ذلك لا يصدق على ما ذكرت من الطرفين
 والمراتب المتوسطة انما اذا عجز الكلام الى ما
 فوق بل المرتبة دون بحيث يكون دون الال
 ايضا وايضا يشعل الكلام بان التعبير الى ما دونه
 علة للالتحاق والاسفل هو الذي يكون التفسير
 ما دون علة للالتحاق واما غير من الاوسط
 الاعلى فلا اذا سئل لتفسير الى ما دونها عن
 الالتحاق كما اذا لم يكن دونها دون الاسفل فم
 قد يجمع التفسير الى ما دونها مع ما هو علة للا
 وهو العلة الى ما دون الاسفل مجرد الاحتمال
 مع العلة لا يوجب العلة **قوله** لانها ليست
 للتكم موصوفا بصفة نقل عنه **قوله** في

القول

المواشع ان المراد بصفة بها في العرف فلا يقال
 عرفا محسوس ومصرع ومطبق لمن يتكلم بما فيه
 تجنيس وترصيع وتطبيق كما يقال عرفا بليغ فصيح
 للتكم فان دفع ما قيل ان وصف من صدر عنه
 التجنيس بالمحسن ضروري للتحقق كما ان كان ذلك
 ضروري بالاطلاق وقيل وجه تخصيصها بصفة
 هذا الكلام ان تحسنها للكلام لا يتوقف على
 بلغة المتكلم بل على بلغة لغة الكلام حتى لو صدر بليغ
 من غير متكلم بليغ يكون هذه الوجوه محسنة فيه
 وبها يمنع ذلك بناء على انها لا يعتبر في البصيرة
 عن البليغ كما ان خواصه اركب كذلك **قوله** ملكة
 يقتدر بها على ان يلف كلام بليغ الطائفة
 على ملكة يقتدر بها على ان يلف كلام بليغ في
 نوع من انواع المعاني كالمح او اللحن او الشكر او

اذ في نوعين وانواع منها وان لم يقتد على لفظ
 كلام بل في جميع الازواج ولا خفاء ان هذا الملك
 ليست بلاغة المتكلم فالنوع في غير ما يقع ^{يمكن}
 ان يدفع بالعناية وهو ان يقال الماعز فضيحة
 المتكلم سابقا بملكه يقتد بها على التغير ^{كل}
 ما يدخل تحت قصد من المعنى المركب ^{فلا} ان
 البلاغة في الكلام مرجعها انما جعل الامر
 مرجعي بلاغة الكلام دون المتكلم وان كان
 مرجعين لبلاغة اي تسميها على ان مرجعيتها
 لبلاغة المتكلم انما هو باعتبار مرجعيتها لبلاغة
 الكلام لان توقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار
 توقف بلاغة الكلام عليهما فلو اطلق البلاغة
 بحيث يتناول البلاغة غير اوصافها لم يعلم
 الجواز ان يكون توقف بلاغة المتكلم عليهما ^{لا}

بلاغة

بلاغة الكلام بل لا اجل امر ^{في} انما لا يحصل
 الى المرجع يستعمل مصداق معنى المرجع وان كان على
 لا القياس في المعنى والمصدر قد يكون بمعنى
 اي المرجع اليه على الحذف ولا ايضا ويستعمل
 اسم مكان بمعنى موضع المرجع ولا فرق في المعنى بين
 المصدر بمعنى المفعول فتقول على الارض مرجع الجود
 المعنى اي وجوده ^{بمعنى} احتمال ان يكون المرجع فيه مصدرا
 المفعول اي المرجع اليه للجود هو المعنى وما ذكره في
 من التغير اي ما لا يحصل اليه انما يتناول
 هو المصدر بمعنى المفعول لا المصدر بمعنى
 والمرجع في عبارة المن لا يحتمل الا المصدر بمعنى
 الحقيقة بليل قول الى الاحتراز ولو لم يكن كلمة الى الم
 المصدر وهذا المعنى لا يتعين من اسم الموضع ^{بمعنى}
 المصدر بمعنى المفعول والامر في ذلك ^{المقصود}

في الاحتراز عن الخطأ كما نراو به عدم الخطأ
 قصد على ان يكون القصد فيه قيدا للنفي لا للنفو
 فصحة قوله ولا لربما التي لا م على تقدير انتفاء عدم
 الخطأ عن قصد ر بما يكون خطأ كترين ان لا يكون
 عن قصد وعلى التقديرين لا يكون بليغا اما الاول
 فلو جرد الخطأ واما الثاني فلا تنفَاء القصد
 فالنفي ما يوجب ان ارادوا الاحتراز عن الخطأ ان
 لا يخطأ اصلا فلا وجه لا وراج ر بما لا م على تقدير
 انتفاء عدم الخطأ قطع بوجود الخطأ فلا وجه لربما
 المدال على انه قد يكون خطأ وان اراد محافظة نفسه
 الخطأ فاما ان يشترط فيها عدم الخطأ فلا حاجة الي
 المحافظة لان يكفي بوجود السبلة عدم الخطأ
 واما ان لا يشترط فلا اعتداء بنجود المحافظة
 بدون عدم الخطأ كيمف والمبالغة تجعل مع علم

عبرة

هذه المحافظة بان لا يخطأ بدون محافظة وتقدم منع
 وجودها بان يخطأ مع المحافظة بقدرين وهو
 انما اريد بالاحتراز الاحتراز عن الخطأ عن قصد
 فقوله ولا يتناول امرين وجود الخطأ الا عن قصد
 التقديرين يتنفي للسبلة فمما وجه الاقتصار على
 الاول كما فعله رحمه الله حتى احتساج الى كل رربما
 وكان الاول ان يقول والا لادى المراد غير الخطأ
 اودى بالمطابق كرا عن قصد فلا يكون بل يفتا
 يمكن ان يقال انتفاء السبلة عند الخطأ انما هو
 مكشوف لا يمكن ان كان وتيل الزامه على الخصم اما
 انتفاءها مع وجود المطابقة لعدم الخطأ لا بعد
 القصد فلا يحج عن خفاء وربما يلقى لا نكا فلذا
 اقتصر على الاول ولا يصح عن شوب لا يقال لحد
 بقر السبلة غة الا بالقضاء مع المطابقة مطلقا

غير اشتراط قصد الانفا لم يقرب بالقصد لا ^{باعتبار}
 عندهم اصلا بل عليه بخطبة على كرم الله وجهه
 قول من قال من المترك على لفظ اسم الفاعل والذات
 بشرطون في الدلالة القصد فما فهم من غير
 قصد لا يكون مدلولاً حيث فهم فتركوا القصد
 لتقرير فيما بينهم **قوله** فيدخل في تميز الكلام الفصيح ^{بفتاها}
 الكلام والكلمة فيستغنى عما ذكره وجهه من
 دخول تميز الكلمات في تميز الكلام لا من غير أحدهما
 الاشارة الى ان تميزا لكلاما ما يتوقف
 بالذات على تميز الكلام الفصيح ولما تميز الكلمات
 فامر يتوقف عليه تميز الكلام ولو لم يتوقف تميز
 الكلام على تميز الكلمات لم يكن تميزها يتوقف
 عليه بل دفعة الكلام المشافي ان اللفظ ان الفصاحة
 يان فصاحي الكلام والكلمة مشتركة لفظا ^{ابدا} فلو

باللفظ

جمعاً
 باللفظ الفصيح ما ينافي ولا الكلام والكلمة يكون
 بين معنى المشتركة تقدير اللفظ انما للحجج
 المذكور من غير ضرورة والناويل لما يقع ^{الاشارة}
 لانه اليه من غير ضرورة ولا ضرورة هيها
 لحصول المطبوع الفصيح على الكلام لانه يدخل في تميز
 تميز الكلمات **قوله** فقد سمي هو ظاهر الانما
 اثبات الاحتياج الى التمييز والبيان بان مرجع اللفظ
 يترفع عليهما لان المرجع امران الاحتراز والتمييز
 المذكوران والاول يحصل بالمعيار والبيان والثاني
 بعضه يحصل باللفظ والفرق في الخبر الحسن هو
 تميز الفريسي عن غيره وتميز محلق القياس عن غيره
 تميزا بانه ضعف التماثل في التعميد اللفظي عن غيره
 وتميز المتشاف عن غيره والبعض الثاني وتميز ما فيه
 تعقيد المعنوي عن غيره يحصل بالبيان ^{قوله} فلا

من بيان ان البعض الحاصل بالامر الاربع غير البعض
 بالبيان بمعنى انما يحصل بالاحتمال بها التثبت
 الاحتياج اليه والاختفاء ان هذا البيان انما
 يحصل اذا جعل الضمير ايما بين لا يوجد لك
 اذ لو جعل ايما اليما يدرك لم يقدركلاما الا
 الحاصل بالبيان لا يدرك بالحسن ولما اتت
 لم يثبت في العلوم الثلثة فلا فاحتمل ان يكون
 فيها فلا يثبت الاحتياج اليها البيان **قوله** المحصر
 المقصود في ثلثه فنون من المعاني والبيان و
 البديع لانه قد سبق ان العلم بالسلافة علم العلم
 المعاني والبيان وعلم توابعها للبديع ليس
 المعنى هو ان المحصر لما كان في علم السلافة **قوله**
 لزم محصر مقصود في ثلثه فنون وجعله فنونا
 ثلثة لانه يمنع الظاهر عليه في يجوز ان يجعل

فانما

احدهما في السلافة والاخر في توابعها والثاني
 المعنى على هذا بضم مقدم معلوم ومجانا
 في العلوم المختلفة ان يجعل كل فن او يكون المراد
 من لزوم المحصر مناسبة واولية **قوله** ولا ينفى وجود
 المناسبة اما تسميته الفن الاول بالمعاني فلا ريب
 بحيث من كيفية تطبيق الكلام على مقتضى الحال
 وان امر متعلق بالمعنى لا منشأه وهو جعله **قوله**
 عن الخطاء في فائدة المعنى المراد وايضا مقتضيات
 الاحوال خصوصيات يعتبر في المعاني اولها والثاني
 واما تسميته الفن الثاني بالبيان لمعلقه
 بايراد المعنى الواحد وبيان بطرق مختلفة في الوضع
 واما تسميته الفن الثالث بالبديع فلا ريب
 عن المحسنيات والاختفاء في بدايتها وكما انتهت
 واما تسميته الفنون الثلثة بالبيان فلا ريب

تجمل

البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير لا
 خفاء في تعليق الفنون بتفصيلها وتحسينها وأما
 تسمية الفنون الأخيرة بالبيان فلهذا
 الفنون الثمانية على الترتيب ولا يعلق الفن الأول
 بالمعاني أكثر وأيضاً لما فيها أشد نفعه على الناس
 بتسمية الأول بالمعاني والأخيرة بالبيان
 الذي هو المنطق المذكور وما سميت الفنون
 الثلاثة بالبدع فلا تلاحظ في بدعيتها
 ولطائف مسائلها وظرافة لطائفها **فرد** الفن
 الأول علم المعاني في الظاهر ان الفنون آخره الكتاب
 فيكون عبارة عن الألفاظ فلا بد من علم المعاني
 عليه من تأويل وهو ان بين اللفظ والمعنى من **سنة**
 والاتصال لا يجوز ان يعطى احدهما حكم الآخر
 فالجواب على الفن الأول وان كان هو اللفظ

الدلالة على المسائل التي هي علم المعاني لكن خص
 المحرر بقدر علم المعاني وبيان آخره الفن الأول
 هو الأول هو الألفاظ الدلالة على علم المعاني في
 مدلول الفن فحاصل الفن بنفسه مدلوله لغاية **سنة**
 بينهما ولذا لا يصح قولهم لا زال كما سمعوا
 من غير اعتبار حرف واللغة تحول علم المعاني في
 الألفاظ الدلالة على **فرد** بمنزلة المفرد يعني
 المعاني ليس جزء البيان حقيقة بل كما يجوز منه
 لان رعاية المطابقة لم يعتبر في البيان على وجه
 الجزئية بل على معنى اعتبارها في ان الألفاظ **التي**
 هو مقصود البيان انما يعتبر بعد رعاية **سنة**
 ولو على التمسك لم يجر هذه البعديّة **فرد**
 سلكاً يقتدر بها الوجهان نزاد بالملكذ هي **سنة**
 للنفس يمكن بها من معرفة جميع المسائل **سنة**

ما كان معلوماً غرضنا فيها ويستحصل ما كان مجهولاً
 ونحوها الملكة على ما يذكر ونحوها ما لا يمكن
 استعمالها في المقدمات التي حصلتها أو لا يتم ما كانت
 مخرجة عنها من حيث كانت من غير حاجة إلى كسب جديد
 العقل لا يفعل لم يصح ما الأول قط وما الثاني
 الشكليات تكون من معرفة جميع مسائل العلم بعد ما
 العلم بلا استطراد أن يكون قد حصل جميع مسائله أو لا
 نحو ونحوه وان تمكن من معرفة كل منها بلا كسب فأن
 نفيه بلا ريب كإيمانه حينئذ ما لم يعرف بعض المسائل
 على ما نقلناه في الكتب وأيضا كان انفعالها بغير
 في معرفة بعض المسائل بل بعد ما تحققت فها هم بلا شك
 الاجتهاد والكتب الجديدة وكما مر منها الله في شرح مسائل
 الشافعي في محلها مثل قوله ويجوز أن يريد به نفس العلم
 والقراءة على المعلومات ومنها ما بالمعلومات ما كان في

الغرض

الغرض فاننا لما ان العلم حقيقة في الادراكات
 المذكورة اطلاقاً للمصدر على المقول ولم يجعل حقيقة
 ترجيحاً لها على الاشتراك وكذا اطلاق العلم للملكة
 لما اطلاق اسم المسبب على ما لا يمكن تقديره شيئاً
 اليه انهم من اطلاق العلم على المعلوم القديمة والحديثة
 الملكة والقواعد من غير استعانة بعينيه وهذا انما
 نلفظ العلم فيها حقيقة عرفية او اصطلاحية **قوله**
 لاستعمالهم للمعرفة في البيانات الظاهرة ايراد لغزها فقط
 ما على اصطلاح البعض في المعرفة قال لا وراثة الكون
 انه انما لفظ المعرفة هنا على العام بما عليه هذا الاصطلاح
 فيترجم على ان اشارة لفظ المعرفة هنا لا تحتاج إلى بيان
 على هذا الاصطلاح لاستقامته على تقدير ان يكون
 المعرفة مستعملة في الادراك مطلقاً من كان ادراكاً
 كالكل في المبرور والكلوب والمصروف في الاصطلاح عند
 كاشح التحصيل فيقول عرف دون يعلم غاية ما

لغزها والعلم لا ادراك

بعض الفضل من تخصيص العلم بالكلمات والمعنى
 بالثبات فشرح كلامه رحمه الله على وقتنا ذكره وقد
 بانتهار لفظ العلم في المعرفة اقتضى كونه كيانا
 على هذا الاصطلاح اليه **ولا** يستبطنه ادراكا
 جرمية الظاهر هذا التفسير على اختصاص المعرفة
 بالجوهرات فياقترب ان هذا انما يستلزم كونه الملائكة
 لا كون الادراكات جرمية ولا يلزم من جرمية الملائكة
 جرمية الادراكات لان ادراك الطير في جرمه لا يكون
 كاللحم انما هو عالم بالجوهرات على الوجه الذي هو
 ان ادراك الجرم وان كان كيانا في نفسه لكنه جرمي
 لا ادراكا كليا لان ادراك الكلي جرمية لان ادراك الجرم
 جرمية الملائكة بموجب جرمية الادراكات من لفظ العلم
 المحققه باذات الجرميات ولما كان جرمية الادراكات
 اهم من ان يكون جرمية الملائكة اولادها لان الواقع فيها
 ان الادراكات من استعمالها لا ادراكا لغير الادراكات الجرمية

يصح انك هيصة

بها لا معنى فلذلك استنبط
 رحمه الله جرمية الادراك

بازداد

بازدادت الجرميات فقال هي معرفة كل فرد فرد قيل
 هذه العيان من قبيل مدرك العاطف والمعتد
 ايكل فرد فرد علميا فالجواب قوله تعالى لا على الذين اذا
 ما اولت لتعلمهم قلت اي ذلكت وحكي ابو زيد
 سمكنا لما فيه انه لم يخرج بالعاطف وقيل
 كل فرد فرد لم يخرج لم يحسن ذلك يحسن القول بجرمية
 كما من قبيل تعدد المضاف اليه صون كنهه
 الجرمية في هذا جوارح من تعدد كمال الحواس
 جوارح مضاف اليه اسود ابيض وضرب القوم
 واحد **قوله** علمنا انبيليه في الفتح جرمي
 في تعريفنا علمنا يقتضيه ان يكون فان الملائكة
 حقيقة هو الكلام لا نفعل الكيفيات وقد اتفقنا
 ان ما يدفعه واما الصحيح هو ان العلامة ذكرية
 شرح قوله صالح الخليل وارتفاع شأن الكلايين
 نال الحسن والقول والخطا في ذلك بحسبانه

قال ابو علي

المقام ما يليق به وهو الذي تسميه مقتضى الحال ان
 ما يليق به الكلام الذي يليق بالمقام والكلام الذي
 هو مقتضى الحال لا يستخير في تصريح صاحب الفتحاح
 لا يخطئ في تصريح الشارح حيث لا يعد قوله وهو الذي
 تسميه مقتضى الحال اطلاق الحكم هكذا وان كان مقتضى
 ذلك المستند اليه هكذا وان كان مقتضى المسئلة
 فكذلك وان كان مقتضى انبائه الخ فان وقوع قوله كان
 كان مقتضى الحال قصدا لقوله وهو الذي تسميه
 مقتضى الحال تصريح بان مقتضى الحال الذي يصح
 المقام له اما هو قبل كلياته فتعبر الشارح بالقل
 لا بطايف الشروع وقوله والامام في القول بانها حال
 يطابق بها اللفظ مقتضى الحال فديننا فيما سبق
 صحة هذا القول مع كون مقتضى نفس الكيفيات فذلك
 قوله واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ حارب
 قبل المذكورة التعريف احوال اللفظ والاسناد ليس

كذلك

لفظا

لفظا احواله لا يكون احوال اللفظ وعما قبل ان
 من اجزاء الكلام وهو الموضوع بهذا العلم وتكون
 المسائل لا يجوز ان يكون من اجزاء موضوع
 العلم فلا يكون البحث عن الاسناد وحواله
 وعوارضه الازمنة عليه من المسائل وذلك ان
 قد بين رحمه الله ان احوال الاسناد من احوال
 الكلام واعراض ذاته له بعرضه بجزء الذي هو
 الاسناد فموضوع المسئلة في الحقيقة انما هو
 الكلام ولم يدع المصنف ذلك في بحث الحقيقة
 والمجاز العقليين حيث جعلها من عوارض ال
 اسناد فقال الاسناد منه حقيقة عقلية ومجاز
 عقلي لا مردع اليه وهو انتساب الحقيقة والمجاز
 على هذا الى العقل بنفسه واما الشيخ عبد القادر
 والسكاكي فقد حافظا على تلك التسمية حيث جعلها
 من عوارض الكلام وصفاته ويحذف اللفظ بالقر

مجرد اصطلاح دفع الاعتراض فاضر على المتكلمين
 هذا العلم لا يخص القطر العربي والتقييد بالعرب
 فاسد **ثالث** ويخص المقصود صريح التفسير الى
 المقصود من المعاني ان كان المذكور سابقا
 المعاني لان من المعاني ذكره واغاجل وجه الله
 كذلك تابعة للمطالع حيث ذكره الايضاح يخص
 المقصود وقد اشار اسمه الذي المنع الى سببه
 وهو اغاجل المقصود من المعاني نفس المعاني
 لان تعريف العلم ببيان الاختصار والتنبيه
 التي خارجة عن المقصود داخل في المعاني
 فلو حصل المعاني في الابواب المذكورة مع خروج
 ما ذكر من التعريف واجوبتها لم يستقم
 المقصود ليس تقريبا على خروج المذكور عن
 المقصود قوله واختصار المعاني في الاجزاء الاربعة
 عبارة عن جميع الابواب الثمانية لا يصدق
 على واحد

على واحد منها فلو جعل من حصر الخصال في الخصال ان
 صدق المعاني على كل منها يقال المقصود في الابواب
 اغاها والمقصود من المعاني لان نفس المعاني لا شك في
 صدق المقصود على كل منها لان المقصود من مقاصد
 المعاني لا يقال اغاها يكون كذلك لو كانت من بعضها
 وهو لم لا يجوز بيانها فيكون المقصود نفس
 المعاني انه لا يصدق على شيء من الابواب لانه
 يقال وجعلت بيانها لم يستقم ما اشار اليه في الشرح
 من فائدة ادراج المقصود لانه بناء على خروج ما ذكر
 عن ذكر المقصود ودخوله في ذكر المعاني فاذا جعل بيانها
 كان للمقصود نفس المعاني فاذا خرجت هذه الامور
 عن المقصود خرجت عن المعاني ايضا واذا دخلت
 في المعاني دخلت في المقصود ايضا والتفصيل ان كلمة
 اما سله المقصود او بيانها او تبعيضه لا يسئل الى
 الاول لان ما قصد من الشيء يكون ساجعا عنه

فيلزم خروج الابواب عن المعاني وفسادها فلا
 للفتا والالام يكن في ادراج المقصود فانه متعين
 الثالث وج يصح حمل الحمل في الجزئيات لانت
 المقصود الذي هو بعض المعاني يصدق على كل من
 افراد الابواب بل لا يصح على هذا التقدير حمل الحمل
 في الاجزاء يتكلف عظيم وعاية العناية ان يقال ان
 التعريف واجب في ذكر من جملة المعاني شدة الانصاف
 ولا يبعد ان يذهب الوهم اليها من اطلاق لفظ
 المعاني وما ادراج لفظ المقصود اندفع ذلك الوهم لا
 الطان يبادر من اطلاق المقصود من المعاني
 مقاصد وخالفه فيخرج ما يلحق به لشدة الانصاف
 فقل هذا يكون من بياضه ويكون حملا في
 الاجزاء او يقال مقصودة رحمة الله ان يخصص وان
 رجع الى المعاني كما هو الطان لكن المقصود انحصارها
 وما هو المقصود منه واذا كان في غير المقصود ان
 يكون

جعل من حملا في الاجزاء **فلا** يصح التقسيم لان
 صفة دسي على صدق المقسم على اقسامه والمقسم
 الكلام المشتمل على النسبة يقسم الى الجزئيات الانشاء
 بانه ان كان نسبة خارج بطريقه او لا يخرج والا
 فانشاء فلو نسبة النسبة عما يشتمل ما في الانشاء
 يصدق المقسم على الانشاء لا يوافق معنى قوله والا
 فانشاء اى وان لم يكن نسبة خارج اعلم ان يكون
 الكلام نسبة ولا يكون لها خارج كذلك وان
 لا يكون له نسبة اصلا فلا يكون نسبة خارج
 لانه يقال المتبادر من قوله ان لم يكن نسبة خارج ان
 يكون له نسبة ولا خارج لها على ما هو ناعدا في
 التقيد **فلا** ان كان النسبة خارج اما ان يراد
 بشيئ الخارج لنسبة الكلام ان الكلام يدل عليه
 ويشعر به وان يراد ان بين طرفي نسبة الكلام
 في الواقع هي المساواة بالخارج والنسبة الخارجية

رحمه الله كما يشعر بالثاني وهو ظاهر يشعر بالاول حيث
 قال فيها ذكر بعد من التصديق من غير قصد الى كونه
 والاعلى نسبة خارجية وقد اوضح عنه من قال
 رقع النسبة التي يشعر بها الكلام والكذب عدم وقوعها
 ثم انه يتجه على الاول ان لا يكون الخبر المخادب
 خارج وان لا يقع قول الكذب عدم مطابقة نسبة
 الكلام الخارج لان الخارج يقع في الواقع ونفس
 الامر وما يدل عليه الكلام فنسبته مطابقة له
 اليقظة ويمكن دفع الاول بان ليس المراد بالخارج
 ما يكون واقعا في نفس الامر بل يكون خارجا
 بحيث لا يلفظ اي يدل اللفظ على انه خارج ولا
 فخلص عن التمسك بالثاني ان الكذب ليس عدم
 مطابقة النسبتين بل عدم وقوع النسبة التي
 بها الكلام كما نقلناه ويؤيد قولين والى مدلول الخبر
 انما هو التصديق واما الكذب فاحتمال الحق على الامد
 له

له في احد الازمنة الثلاثة دفع لنوعين بعيدين
 الاخبار الاستقبالية اللاحقة بانه يكون
 كاذبة باجمها والسلبية صادقة بحليتها لان النسبة
 الخارجية في الاخبار والاستقبالية سلبية في المثال
 فيكذب الموجبة منها مطلقا ويصدق السالبة ^{لك}
 في المثال النسبتين في الاول وتوافقهما في الثانية
 فانشار الى دفع ذلك بان ثبوت النسبة الخارجية
 يعتمد في احد الازمنة ^{الثلاث} في الخبر الاستقبالي ^{باعتبار}
 النسبة الخارجية في الاستقبال فصدقه بطابقته
 النسبة المفهومة منه الخارجية المعبر عنها بالاستقبال
 فيصدق من الخبر اللاحق ما يطابق نسبة النسبة
 الخارجية الاستقبالية ويكذب منه ما لا يطابقها
 وكذا في الخبر السلبية وتوضيحه انه ان كان المراد ^{بثبوت}
 الخارج النسبة الكلام ان الكلام يدل عليه كما اشار
 رحمه الله بقوله من غير قصد الى كونه والاعلى نسبة

في الواقع

حاصلة وقد افهم من ذلك من قال الصدق في الحقيقة
كون النسبة التي يشعر بها الكلام واقعة في الكلام
وقد ما الخارج في الخبر الاستقبال ما يكون في الاستقبال
والماضي ما كان في الماضي والحال ما كان في الحال
فان كان المراد ان بين طرفي نسبة الكلام نسبة
خارجية فالخارج ايها يكون في الاستقبال لان
نسبة الكلام كانت استقبالية كانت الخارجية ايها
موافقة لها لانها بعينها هي نسبة النسبة الكلامية
وقد نقل عنه رحمه الله في بعض المواضع قولنا في احد
الازمنة الثلاثة دفع التوهم ان الخبر الاستقبال
لا خارج له فلا يكون خبرا ومنشاء التوهم انه
ان النسبة الخارجية بعينها هي نسبة النسبة الكلامية
يجب ان يمتنع نسبة على ذلك بقوله في احد الازمنة
فاندفع التوهم واستظهر ان ذلك مبنى على ان المراد
بالخارج ما يدرك عليه الكلام والآن الخبر الاستقبال

في

خارج في الحال جعل النسبة الواقعة في نفس الامر بين
طرفي الكلام فانهم اي وان لم يكن نسبة خارجة
اي تطابقه او لا تطابقه رجاء فيهم منه ان نسبة الكلام
الانشائي خارجا لكن لا يكون بحيث تطابقه نسبة
الكلام او لا تطابقه فالفرق بين الخبر الانشائي
اذا هو باعتبار ان خارج الخبر بحيث تطابقه نسبة
اوله تطابقه وخارج الانشاء ليس كذلك ويتوجه
عليه ان هذا دفع للتفويضين المهم الا ان يوجه
فوله تطابقه او لا تطابقه على معنى قصد المطابقة
وقصد عدمها كما قال رحمه الله بحيث يقصد الكلام
سارية او لا تطابقه او يحتمل قوله او لا تطابقه على
معنى عدم الملكة بمعنى اخف من سلب المطابقة وما
ذكره من التعمين التصديق يشعر انه لا خارج النسبة
الكلام الانشائي حيث قال من غير قصد الى كونه
على نسبة حاصلة في الواقع لايق انه لا يخرج

بالنفي القصد الى الدلالة على الخارج وانه لا يوجب
نفيه لانه يقال هذا بنا وعلى ان معنى ثبوت الخارج
النسبة الكلام ان الكلام يدعى عليه الا انه ادرج
القصد اما اعلاما باعتبار القصد في الدلالة على
ما قالوا بان ما لا يقصد لا يعتبر في جوده في النفي
القصد في حكم نفي ثبوت الخارج للنسبة على ان العالم
يتعرض في مقام الفرق بين الانشاء والخبر لا انتفاء
تبد المطابقة وجودا وعدمه في الانشاء او اقتصار
ما نفي القصد الى الدلالة على الخارج على ان قيد
المطابقة ليس مذكرا لفرق بل مذكرا للقصد المذكور
غاية الامر ان يتوجه ان قوله ان لم يكن لنفسه
كذلك في ثبوت الخارج بناء على ما تقدم من نفي
رجوع النفي الى القيد والاشرفيه سهل عند الاهل
ولذا ان تقول ان كان المراد بثبوت الخارج النسبة
ما ذكر يكون الامر كذلك يجوز ان يراد بالشيئين
الذين

الذين اعتبر بينهما نسبة في الكلام فبما مع قطع النظر
عن الكلام نسبة في الواقع فهذه النسبة الواقعة
خارجة فلا نشأ خارج لكن لا يقصد للمطابقة
بينه وبين نسبة الانشاء وجودا وعدمه فلا
الربط وهذا معنى وجود النسبة الخارجية اي
ما ذكرنا من وجود النسبة في الواقع بين الشيئين
المذكورين مع قطع النظر عن الذهن مع
النسبة الخارجية ينشأ الى ان ليس معنى الخارج ههنا
ما يراد في الاعيان حتى يلزم كون النسبة في الامور
العسرة الموجودة في الاعيان بل معنى الخارج ههنا
خارج الذهن اي الواقع ونفس كما سيصحح رحمه الله
ان الواقع هو الخارج الذهني يكون النسبة الكلام
توفيقه انهم قالوا بوجود النسبة الخارجية ههنا
فربما يتوهم منه ان النسبة من الامور الموجودة
في الخارج وانه فظ لما تقدم ان النسبة ليست موجودة

في الخارج فدفع رحمه الله ذلك بان معنى الخارج
 ههنا الواقع وخارج ذهن المتكلم والمخاطب اعني
 خارج الكلام لا يراد في الاعيان فلا يطل^ق في
 النسبة الخارجية بهذا المعنى ما تقر^ر ان النسبة
 ليست بموجودة في الخارج لان الخارج ^{يعني} غايه
 ما يراد في الاعيان وقد دفع بان معنى كون
 النسبة خارجية ههنا انه امر خارج لا موجب
 فالخارج ههنا ظرف نفس النسبة لا بوجودها
 وهذا لا يناقض ما قرر ان النسبة ليست موجودة
 في الخارج لان الخارج غايه ظرف لوجود النسبة
 لا لنفسها وانبات ظرفية الخارج لنفسها لا يناقض
 في ظرفية لوجودها لان في الثانية لا يوجب
 في الاول راثبات الاول لا يستلزم اثبات
 الثانية فان الخارج في قولنا زيد موجود في الخارج
 ظرف لنفس الوجود ولم يلزم منه كونه ظرفا لوجود

الوجود

الوجود حتى يلزم كون موجودا خارجيا فان الموجود
 الخارج ما يكون الخارج ظرفا لوجوده لا ما يكون
 الخارج ظرفا لنفسه وفي قولنا الوجود ليس موجودا
 في الخارج ظرفا لوجود الوجود ولم يلزم منه في
 كون الخارج ظرفا لنفس الوجود حتى يلزم انتفاء
 الوجود الخارجي فان قلت فالامر بالخارج اعم من
 الموجود الخارجي فان الامر بالخارج يجوز ان يكون
 معدوم في الخارج كالوجود للخارج فامعنى قوله
 سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية او ^{ليست}
 منها الظهور انها امر خارجي جزوا وان لم يكن ^{موجودا}
 خارجيا وان كان المراد من الامور الخارج ^{مادة} المعتبرة
 الخارجية لتحسن الترتيد ايم للقطع بانها ليست
 موجودة في الخارج بقا له معناه عدم توقف وجود
 النسبة الخارجية ههنا على كونها من الموجودات
 الخارجية وقد يقال انه اشار الخلال في تحقيق النسبة

في الخارج بين المتكلم والحكيم والمناسبات التي لا
 موار الخارجية على الموجودات على ما لا يخفى
 لا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر قد يوجب به
 الخبر اعظم من اننا واكثر ايجافا واورثنا واصلنا
 ولا قدم في الكتب ايجافا الخبر واورثنا الاجمات المتشابهة
 بين الانشاء والخبر في باب الخبر فيجزان ^{هذا الحكم} يخص
 بالخبر وان يحقق في الانشاء ^{انما} على انه لا حاجة
 اليه بعد تقييد الكلام بالبديع ربما يقتدر عنه
 بان قصده التحقيق معني الاطلاق وان كون
 الزيادة الفائدة له بما سبق الى الوهم ان الاطلاق
 هو مطلق الزيادة وان كان زيادة الكلام البليغ ^{فان}
 او ان اسم مام قيد الفائدة على تقدير عدم التقييد
 لا يخلو عن خفاء ربما اوردت ذهولا عنه فخرج
 الذي قد سبق استمارة ما اليه اشارة الى وجه تسمية
 ذلك الخبر بالمتنبيه فانه انما استعمل فيما سبق بوجه
 ذلك

والا استعمل في البديع وما في حكمها وانه يستعمل فيها
 يستعمل في الدليل كالبديع وما في حكمه وما سبق
 الاشارة اليه في حكم البديع ^{في} اي مطابقة حكمه انشاء
 لان المطابقة ما غاي الحكم او لا بالذات والخبر
 وبالعرض وصدق الخبر ان كان عبارة عن مطابقة
 الخبر كان حكمه حكم المطابقة في الثبوت الحكم او لا
 وبالذات وان كان عبارة عن مطابقة حكم الخبر فما
 يسبق الى الوهم ان صدق ^خ ثابت للخبر او لا بالذات
 لان الصدق كون الخبر مطابقة الحكم وانه ثابت
 للخبر او لا لا الحكم لكن التحقيق انه ^خ اسم ثابت
 الحكم او لا لان مطابقة الحكم امر ثابت له او لا وما
 كون الخبر مطابقة الحكم فهو ليس عين مطابقة الحكم
 بل انما هو مبني وهذا كما قيل في تعريف الدلالة بهم
 المعنى من الاقنعة فعلا لا عراضا بان الفهم صفة
 الفاهم ^{في} والدلالة ان صفة اللفظ فكيف يصح تعريفها

ان فهم المعنى من اللفظ كون اللفظ مفهوماً من المعنى
 وهو وصفه اللفظ وان كان نفس الفهم وصفه للفهم
 عليه بان فهم المعنى من الالفاظ لا يتم وصفه للفهم
 لكن له تعلق باللفظ والمعنى فيسببه مبدأ الفصل
 المتصور باللفظ والمعنى كون اللفظ يفهم منه المعنى
 وكون المعنى يفهم من اللفظ **فقط** مطابقة تلك النسبة
 المفهومة من الكلام الطائفة التي نذكر عليها الخبر
 ولما مره ربه الله في كتابه بشعر بانها هي وترج النسبة
 اولا فتوحيها ويصح عليه ان الخبر لا يدل الا على
 الوقوع الواقعي وهو النسبة المفهومة والخارجية
 اي تكيف بتصور مطابقتها مع إيجادها وتبين
 دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوماً
 من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه
 في الواقع مع قطع النظر عن الكلام وما يدعى عليه
 والوقوع باحد الاعتبارين عذون بالاعتبار الآخر

ويجوز ان يتحقق التطابق بين المتباينين بالاعتبار
 وقد بينا ان النسبة المفهومة التي هي مطابقتها
 للخارج صدق اتمامها لايقاع اي ادراك ان النسبة
 واقعة ومطابقة للنسبة الخارجية بان يكون
 موافقاً لكونها شويتين وعدم مطابقتها
 بان يكون هي الا وترج لاصلا فمما شويتا وسبباً
 وكذا حال القضية السالبة فان النسبة المفهومة
 منها الانتراع اي ادراك ان النسبة ليست **تقوة**
 ومطابقة الخارج بان يكون الخارج الا وترج
 وعدم مطابقة له بان يكون الوقوع والصدق
 يطابقها شويتا في القضية المرجية وانقوائها
 السالبة والكذب فيها يتخالفها شويتا وانقائها
فلا اللهم الا ان يقال انه كاذب وجه الاس
 مستبعد ان المفهوم الطعن عدم مطابقة
 الخبر لا اعتقاد ان يكون غة اعتقاد ولا يظا

الخبر على ما هو ووقع النفي القيد وهذا بنا على
 انه ثبت عند رضى الله ان النظام قابل بالحصر اليه
 والافليس هو من ينكر الاختصاص في عن
 التزام ذلك البعد **فان** ان المكول خبر هو الحق
 كما ذكر في الشرح لان ما يدل الخبر ما يدل على
 الحكم ولا يلزم منه ان يكون فاندلج كما يدل ذلك
 الحكم لم يرد على المدلول على الدلالة الفعيلة
فان فانه تفاجعهم كما ذكر بين الحق ولم يتعرض رضى الله
 الا ان الآية اثبت الكذب بعدم مطابقة للاعتقاد
 مع مطابقة الواقع ولم يتعرض لمال الصدق
 لما تعرض في الشرح وكان وجهه ان نعا ان الآية
 لا يدل على ان الصدق مطابقة للاعتقاد فقط
 بل وان يكون مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا كما
 هو مذهب الحافظ ويكون يكذب به تعالى للنافقين
 باعتبار ان كلامهم لم يطابق الواقع والاعتقاد
 بموجبه

جميعا لا باعتبار انه لم يطابق الاعتقاد فقط فيشكل
 وجه الاستدلال بالآية لانها لا تثبت ما هو
 للدين من كون الصدق مطابقة للاعتقاد وكذلك
 عدم مطابقته ويمكن ان يقال قد يكون الغرض من
 الاستدلال بقرينة مذهب الخصم والآية ينفي كون
 الصدق مطابقة الواقع كما مذهب الخصم لانها
 اثبت الكذب معها فلا يكون الصدق بها ضرورة
 امتناع اجتماع الصدق والكذب اتفاقا وان قيل
 بان نفاها ما ولا يبعد ان يثبت بالآية كون
 الصدق مطابقة للاعتقاد فقط بان من جعل
 الكذب عدم مطابقة للاعتقاد فقط لم يجعل ^{الصدق} الصدق
 مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا ومن جعل الصدق
 مطابقة لم يجعل الكذب عدم مطابقة للاعتقاد
 فقط بل المناسب كون الكذب عدم مطابقة للاعتقاد
 فقط ان يكون الصدق مطابقته فقط على ما هو مقتضى

مقابلتهما **في** شهادة ان واللام فان قلت هذه موكلات
 يفيد تأكيد الحكم الذي دخلت عليه وهو الشهود
 اعني كونه علم رسول الله لا تأكيد شهادة المنانين
 المدلول عليها بقوله لا تشهد فلا شهادة بهذه الموكلات
 في ضمن تشهد الخبر المذكور يقال انها وان دخلت
 المشهور لكنها بشعر ان الشهادة من حد كامل
 ورعته صادقة هذا والوجه ان يجعل الخبر المذكور
 متغيا لهذه الموكلات لا لقوله لا تشهد ويقف **الكذب**
 في الشهادة برسوخه الى تشهد باعتبار كونه خبر او قد
 بني اوجه في الحاشية **في** ان في نعمهم الفاسد
 الكذب عزم مطابقة الواقع فان نسبت الكذب
 الى الواقع كان هناك عدم مطابقة الواقع **في** الواقع
 وان نسبت الاعتقاد كان عدم مطابقة الواقع
 في الاعتقاد ولما نسبت الكذب ههنا الى الاعتقاد
 الفاسد كان المراد عدم مطابقة الواقع **في** الاعتقاد
 ما الكذب

الكذب ليس الا عدم مطابقة الواقع اذ امر بالمقابل
 لانه لما كان هذا الخبر غير مطابق للواقع **في** اعتقاد
 رعيه مطابق للاعتقاد فربما يشكل جعل كذبه بعدم
 مطابقة الواقع دون عدم مطابقة الاعتقاد
 ولكن يزول الاشكال بتقرير الجواب الثالث على
 وجه المتع هذا لا لم ان كذب هذا الخبر بعدم
 مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم له لا يجوز ان يكون
 بعدم مطابقة الواقع في اعتقادهم ولو فرض على
 وجه التسليم كما ذكره رحمه الله في الشرح اشكال في
 الاشكال فتأمل **في** مع الاعتقاد المأثوم جعل قوله
 مع الاعتقاد حالا عن خبر المبتدأ وهو **مطابق**
 والاصح امتناعه وقوله معه اعم مع اعتقاد انه
 غير مطابق مع ان المأثوم المرجع هو الاعتقاد
 المذكور سابقا وقد مر باعتقاد انه مطابق **في**
 اعتقاد الرعيه والمرجع وليس بوجه كيف وتلخص

بقوله ذلك في هذا الكلام على العدم في شرح المقام
ولا ينبغي ان يرجع خبر مطابقة الى الواقع ويجعل
مع الاعتقاد ظرنا لقول المطابقة قوله منه ظرنا
فعدمها باعتبار كونه عبارة عن المطابقة كما في قوله
وما هو عنها الحديث المخرج اعلا للضمير باعتبار
معناه في الطرف فلا يمتنع جعل الحاصل عن خبر الحديث
ولا اختلاف في الجميع والمخرج كمن يمتنع ان يجعل
عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد على معنى التسلب
بما يكون هناك اعتقاد لا يطابق الخبر فلا يتناول
عدم الاعتقاد اصله على ما هو المفروض من
رجوع النفي الى التمسك بظابق ما ذكره رحمه الله
من مذهبه ليجعل ان الكذب عند عدم مطابقة
الواقع مع الاعتقاد عدمها ولو جعل على معنى
رفع الاجاب المحل انتهى بواسطة ودخل في
الكذب

في عدمها

بمخرج مع مطابقة الاعتقاد

في عدمها

بمخرج انما هو ان جعل عدم مطابقة الاعتقاد عدم
لا يمتنع عدم الاعتقاد اصله والادخل فيهما
وتبقى القسمان الباقيتان واسطة فيكون الوا
اقول ما ذكره رحمه الله على تقدير الجواز على التسلب المحل
وهو عدم مطابقة الاعتقاد لعدم اصله بدل
فالكذب ايضا قسم واحد من اقسام الواسطة
رحمه الله ذهب الى ما ذهب لما لا يخفى في المحل على
التسلب المحل لان عبارة الايضاح تؤول الى ضرورة قوله
يوافق الواقع والاعتقاد ح اي حين يطابق
الواقع مع اعتقاده يقال استلزام اعتقاد المطا
لمطابقة الاعتقاد لا يتوقف على التوافق المذكور
لشبهته على التوافق ايتم لان العاقل اذا اعتقد
بمطابقة الخبر الواقع فقد اعتقد بالخبر جزوا فطابق
اعتقاده لانه انما يعتقد ما يعتقده مطابقة الوا
فقد طابق هذا الخبر اعتقاده وغايته ما يعتد به يقال

في عدمها

نبوت الاستلزام على تقدير التوافق لا يمنع عن
 صحة تعليله بالتوافق اذ يكفي لها ان يكون التوافق
 موجبا له والامر كذلك لان التوافق للشيء
 موافق له لكن ربما يوجه عليه ان المستلزم ^{يعد}
 مطابقة الواقع للموافق للاعتقاد لا اعتقاد ^{بشيء}
 واما التوافق اذ يظهر بطلان استلزام اعتقاد
 المطابقة لمطابقة الاعتقاد فتعليل هذا ^{بأن}
 بذلك اى الاخبار والحمد كما صرح به اخرجت
 قال افرادهم بكونه ^{في} ~~في~~ الحان اظهر لان عدم
 اعتقاد المصدق لا يوجب عدم ارادتهم الصدق
 ما حد شقي التزويد لانه اذ انقيد بحويهم
 للمصدق وعدم اعتقاد المصدق لا يصح دليل
 على عدم تجزيه لهما ان يجوز ولا يصعد
 واما القائل لانه اعتقاد عدم الصدق لانه
 يتفق بخبره لا يقال ^{ان} لا يستقيم ما فوكره فنذكر عن

ان يكون ظاهرا كما يشعربه قوله اظهر لانه ^{رحم} الله
 قد انشا ^{في} ~~في~~ الاستفهامه بقوله ولا يريدون
 فهذا المقام المصدق الذي هو غير احد عن اعتقاد
 يعني ان صدقهم في غاية البعد عن اعتقادهم ^{بشيء}
 لا يجوزونه ولا يريدونه بان شقي التزويد لكن
 لما كان في دلالة قوله لم يعتقدوه على هذا المعنى
 حقا قال ولو قال لا نهم اعتقدوا وعدم صدقهم
 الحان اظهر ^{في} ~~في~~ وهذا اذ ينصق بعد تحقق ^{الاستناد}
 لانها فاللدم ^{في} ~~في~~ باخر لفظ الموصوف لما ذكر باختبار
 لكن لانه ^{في} ~~في~~ باعبار انه مقدم فاعتبار ^{بشيء}
 الذات يقتضي تقدم الطرفين وباب الذات ان
 له ترجح على جانب الوصف فلا اقل ان لا يصح لانه
 يوق لما لم يثبت عن ذات الطرفين بل عنهما ^{في} ~~في~~ حظه
 الوصفين اعتبر جانب البحث عنه وقد انشا
 لذلك بقوله ولا يجزئ لنا عنها لانه كلما

١٣
 افاد الحكم اشارة الى ان الازمنة بين الفائدة ولازمها
 باعتبار العلم والافادة او الاستفادة لا باعتبار الزمان
 لان الزوم باعتبار منتف قطعاً لان وجود الحكم
 لا يستلزم الخلف فنتله عن كون فخره كذا ولو جعل
 الفائدة ولا يفيها نفس العلمين او الافاتين اعني
 علم الخاطب بالحكم ويكون الخبرية عالمها به او افادة
 الخبر اياها من الخبر صحيح الزوم باعتبار الوجود **وهو**
 وتسميته مثل هذا الحكم اشارة الى دفع دخل مقدس
 ان هذا الحكم لما لم يكن حاصله من الخبر الخبر لا قبله
 لم يصح إطلاق فائدة الخبر عليه **وهو** لو كانوا يعلمون
 اي من اشترقه ما له في الآخرة من خلاق اى
 ليس علم بذلك لان كلمة لو يجعل المشتبه منقذاً
 وبالعكس ففي علمهم بذلك وقد انبثت في صدر الآية
 لا يقال لم يتعلق العلم الثاني بما يتعلق به الاول
 بل انه نزولاً من الازمنة على معنى لو كانوا من
 اهل

اهل العلم والمعرفة وان لم يكن من لا فائدة ان
 متعلقه هو مضمون بشئ ما نشرو على هو الشايع
 في مثل هذا التركيب وهذا المضمون ليس عن مضمون
 من اشترقه ما له في الآخرة من خلاق لان
 مضمون الاول عدم المنفعة في ذلك الشئ ومضمون
 الثاني وجود غاية المفردة على ما يدل عليه لفظ
 من المصنوع للذم العام ولا تحقاف في تفاريها بل
 في انهما كهما كما في المباحات فالعلم الاول لا يجب
 العلم بالثاني ولا الجهل بالثاني يوجب الجهل بالاول
 فلو صاحبه لما ذكر من التنزيل لانه بقا التنزيل
 المتعدد منزلة الازمنة الاصاب اليه الا ان
 وداع ويش فليس ولو سلم فالمقصود ما حصل
 عدم كونه من اهل العلم بوجبه عدم علمه بالحكم
 المكشور ومعنى من اشترقه ان من فعل ذلك
 ليس له نصيب في الآخرة اصله وهذا الغاية المذكورة

ونهاية السور على ما يقيد كلمة بس وليس العن
 ان لا نصيب على ذلك الفعل البصر ما ذكره من سلم
 فانهم لما اعدوا به حطوط العسم فاذ لم يكن له نصيب
 على ذلك كان غاية في المدة ومعية وما كانت الغاية
 في تنزيل العلم بفائدة الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار
 تنزيل العلم منزلة الجهل من غير دخول التخصيص فائدة
 الخبر ولا نهها او رده شاهد من الكلام المجيد
 كانت الغاية في تنزيل العلم منزلة الجهل باعتبار
 وجود الشيء منزلة عدمه من غير دخول تخصيص
 العلم والجهل او رده من الفرقان المجيد وفي كلامه
 اشارة الى الرد على من زعم من ظاهر المقتض ان
 الآية الاولى انما لم تكن فيه من تنزيل العلم
 بالفائدة منزلة الجهل بها والى توجيه الكلام المقتض
 احسن توجيهه **قوله** وما رميت اذ رميت نفسي
 او لا وانته ثانيا الاعتبار خطاي به وهو ان
 ما

ما نزل عليه به علة من الاستخراج عن حد
 ما نزل على افعال البشر وينبغي ان لا يفسر
 والمثبت بها يقيد بقائدهما كما قيل المثبت هو الذي
 بطريق الكسب المتفق هو بطريق الحاق لانه بعد ثبت
 بها مما لا حاجة الى التنزيل والنظر ان من لا يدر
 الى التنزيل اختيار ذلك التفسير ومن ذهب اليه فله
 مندرجة عنه ومن جعل الاثبات تنظرا الى
 القبول والتفكير في الحقيقة فان اراد بيان
 الحاصل بعد التنزيل فوجهه والافقية ما قلنا
قوله اي لا يكون عالما بوقوع النسبة بمقتضى ان
 يريد بالحكم التصديق اي ادراك ان النسبة ^{تامة}
 اولاد ومعنى قوله الذين عن الحكم عدم انصافه
 به او يريد به وفرع النسبة اولاد وقومها ومعنى
 خلو عنه عدم ادراكه اياه وعلى الاول لا بد
 من الاستحسان بان يراد بضمه فيه الحكم

بمعنى وقوع النسبة اذ لا معنى لثبوتها في التصديق
وعلى الثاني لا بد ان يراد بخلو الذهن عن الحكم
عدم التصديق لا عدم ادراكه مطلقا بحيث يتبين اوله
عدم تصوره ايضا لان محسوسه عن قوله والتردد
فيه لان التردد فيه يوجب تصوره ففي تصوره
بنفي التردد فيه واذا علمت ما ذكرنا ظهر فساد القول
بان الحاجة الى ذكر التردد فيه لان الخالوعين الحكم
يستلزم الخالوعين التردد فيه لان التردد فيه يوجب
تصوره واما اذا اريد بالحكم التصديق فلان التردد
له فيبقى التصديق باق الحكم بمعنى وقوع النسبة
فالخالوعين التصديق لا يوجب الخالوعين التردد في
وقوع النسبة ولئن فرض ان التردد في التصديق
فصراغا يوجب تصور التصديق لا حصوله فلو
ينفي الخالوعين التصديق لمكان ان يكون متصورا
للتصديق لا مصدقا فالخالوعين التصديق لا يوجب

القول

الخالوعين التردد فيه لمكان اجتماع الخالوعين التصديق
مع التردد في التصديق بان يكون متصورا واما
اذا اريد وقوع النسبة فان معنى الخالوعين عدم
التصديق وانه لا يوجب عدم تصوره حتى يلزم منه
عن التردد والمراد بالحكم في قوله والتحقيق ان الحكم
لا نفس التصديق والتصديق قوله والتردد فيه لان
المو يتعلق التصديق وهو وقوع النسبة على سبيل
الاستخدام وهو بما يوجب ارادة التصديق من الحكم
المذكور في المتن **فلا** لكن المذكور في لائل الاجزاء
في النسخ فلا الشخ في لائل الاجزاء اكثر موافق
ان الحكم الاستفراغ هو الجواب لكن بشرط ان يكون
وتوجيهه بان لا بعد هذا الاشتراط في الثاني
بان لكونها اعلم في التاكيد ومفيدة لعل **فلا** فيكون
ان بعد حسن الامان لها بذلك الشرط بخلاف
سائر المواضع وبهذا يندفع عنه ما ورد عليه

ان ما ذكره الشيخ مخالف لقوم حيث حكى بحسن التاكيد
 في مقام التردد وسواء وجد هذا الشك او لا فم قد
 فرق بين ان سائر الموكلات وهم لم يصحوا بذلك
 الفرق لكن نقله رحمه الله كلام الشيخ ما ذكر في هذا
 الكتاب يدل على ان محالومه على مطلق التاكيد
 وله ينفك لخصوصه ان مبنى على ان تكذيب
 الاثنين تكذيب الثلثة يعنى انه ثبت التكذيب
 في المرة الاولى لجميع الراسم ان المكذب فيها
 ووجه بانه لما كان المرسل الاثنين والجماعة
 والثلثة واحد وهو عيسى عليه السلام والمرسل
 وهو الكلام الذي ارسل به الاتيان والثلثة و
 المحال تكذيب الاثنين تكذيب لثلاثة وهذا بنا
 على ان قولنا في المرة الاولى متعلق بكذا او نحو
 متعلق بقوله قال الله لم يخرج الى هذا القدر فاني
 حكى فليس عيسى المكذبين وهم ثلثة من غير نقال
 الله

ثون

الله كتاكاته في المرة الاولى من الكناية كذا
 وفي الثانية كذا ولو جعلت التكرار للتكذيب استقام
 ايضا باعتبار ان يجعلها بتقديم المرة الثانية من التكذيب
 مرة اولي منه واسناد التكذيب في مرة التكذيب
 المتعلق بالثلاثة والمتعلق الاثنين الى مجموعهم غير
 بل يكفي استناده في احصى المزين الى المجموع في المرة
 الى البعض لانه يصح نسبة التكذيب الى الثلثة
 على حصة جميع المزين ولو اطلق التكذيب الذي
 جعلت المزيان له عن التعلق بمجموع رسل عيسى
 بتعلقه عن ارسله عيسى لم يبعد اي الجزالة
 اي شرف منعده بنفسه كما نقله فيبقى ان يقال
 فينتهي الى الخبر ولا يصح حمل اللوم على القوي لا
 عمل الفعل عند التقدم على المجهول في غاية القوة
 فينتج نقويته بخبره من زيد على ما حصل في الام
 الا ان يجعل اللوم زائدا او يقال كما عدى نفسه

بل يكفي استناده في احصى المزين
 وفي الاخرى الى الباقي

نعني الخوف ايقه او بعض الافعال بحيث كذلك ويصحبها
المروج اي ينتشر في الخيال المروج لكان وجهه المكين
عليه ذلك القبارة ثم الظاهر لا يلزم من استشراق
غير السائل المتردد استشرق انما مثل استشرق السائل المتردد
صحة الغرض سائل متردد كفي والغرض انه غير سائل
وما ذكر وجهه الذهني الشرح ان النفس السعطها في
المسارع تكاد ترد وفيه مر مح في انه لا يصير متردد
فقد لاح ان الاستشراق متردد بالفعول وقد يلزم
ذلك الاثر لم ويجز قوله مستشرق على معنى يكاد
ينتشر ومن شأنه ان ينتشر وهو بعيدوا
بعد منه ان كتاب تحقق الاستشراق المتردد بال
وجعل التاكيد باعتبار تقديم الماح الذي من شأنه
ان ينتشر فلهذا باعتبار تحقق الاستشراق بالفعول قوله
مشاهد اعند ان حملت المشاهدة على المشاهدة للفعول
اي التبيين والعلم العظمي صرح جعل الدليل مشاهدا
مؤكد

سواء حمل على اصطلاح المعقول او الاصولي وان
حملت على المشاهدة الحسية لم يلزم حمل الدليل على
الاصطلاح الاصولي لان الدليل عند اهل العلم
للعقول تصديقات مترتبة ليست بحسبة لان
مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد فيه ان معنى
المعلوم على هذا القبول ان يكون في نفس الامر
من الدلائل المتوالمه ارتداد في الارتداد لان المتوالم
في الدلائل الموجودة في نفس الامر قد يرد عليه
ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد ويمكن دفعه
بان المراد من الارتداد المذكور اعني بالارتداد
على تقدير التامل فعلى كل معان مجرد وجوده لا يكفي
في الارتداد على تقدير التامل لان التامل انما
يكون في الدليل المعلوم لتفصيل المجهول فذلك
يكون الدلائل معلوما للفكر فبما ملقته في ترتد في
بذلك يرفع ما لو رد على قوله ما لم يكن حاصلا

هذا انه قوله ان مجرد الحصول عند يكفي في الا
 رتفاع ويتوجه على رحمه الله كونه معونه بكونه
 معلوما وان مجرد المعلومات والحصول عند لا يكفي
 في الارتفاع مما هو في رتبة على التام في ذلك المعلم
 وانما التام في الدليل في العلم به فأي حاجة الى
 بعد الدليل بكونه مشاهدا والطمأنينة المشاهدة
 الحسية فلا ان يحصل على مطلق الحصول وهو ما كان
 التوصل صحيحا التام في المطلوب جزئي فخر حقيقته
 لا يكفي في الارتفاع بل يجب العلم بالمتطلبات ^{فهم} طاهره
 هذا الكلام انما هو من جزئيات القاعدة
 التي يتردد بها فلا بد ان يتحقق فيه جعل المتك
 كغير المتكروج لا يمكن حمل قوله لا ريب فيه على ^{هو} ظاهر
 لان هذا الحكم غير صحيح ويجوز ان يكون قد عني
 لجهالة تكو كغير المتك بل ينبغي ان يحصل على معنى
 ان القرآن ليس منسباً للرسول وينبغي ان لا
 يوزن

يرتب فيه على ما ذكر في الكشف ويحتمل ان يكون
 نظير المانع فيه فلا يكون جزئيا من جزئياته
 بل يكون مشاركا له في الامر المقصود ويكون ان
 جزئين للحل وح يكون الله محمدا على ظاهرهما
 بانه ان ما نحن فيه جعل الاكوار كذا انكار تعديك
 على ما نزل به وقد جعل في الآية الرب كل الارض ^{تعد}
 على ما نزل به وقد جعل الآية فيها جزئيا كجعل ^{جزئيا}
 الشئ كونه من اعتقاد على ما نزل به وبه على ان ^{لن}
 له ولا يصح احدهما مثلا لا الاخر بل يظهر ^{لن}
 تشابههما في الاشتغال على جعل وجود الشئ كونه
 اعتقادا على ما نزل به وانما جعل رحمه الله ^{النفق}
 احسن بوجهين احدهما انه لا يكون الكلام ^{مجمع}
 على ظاهره والثاني انه ذكر الله بعد ذلك وهكذا
 اعتبارات النبي وانه يقتضي ظاهره ان لا يثبت
 شئ من الاعتبارات النبي وعلى تقدير جعل الآية

فهما جزئيا لوجود الشئ
 كعدم اعتقادا على ما نزل به

من الاماكن فيه يكون من اعتبارات الفلاسفة
 ولا يخفى علينا ان الحسن ان يقال انه يتلوه بالاد
 كانه منزهة عنه لا لتزلي وجود الشيء من احد
 بل انهم متا لا يعان بظهور الشيء وان جاز اطلوه على
 خزي من خزياته على ما هو حق المثال لكن اذا
 يراد به انه شبيهه فويل بالمثال لان بعض ال^{سناد}
 عند ترفع عن ان الاسناد عند ليس من الحقيقة
 والمجاز فاختار عبارة لا يدل بظاهره على المحرم
 اما حقيقة او محاز بقيد منع المحل وظاهره فيفيد
 المحرم فتركه الى قوله منه كذا لانه لا يفيد المحرم
 لانه يفيد عدم المحرم كما يشعر بعبارة الشرح
 وكأنه قال بعبئنه حقيقة وبعضه محاز وليس
 كذلك لتوجيه المنع وان امكن دفعه بتكاف
 نحو قول المعلم لمن لا يعرف ما له وهو محققا^{منه}
 قبلها فيدان ذكره على سبيل العادة والافع انفا^{نهما}

يكون

يكون كلامه حقيقة انتدوات حريان الخاطا بالان
 عار فاجال القائل انه معر لم يتعين حقيقة لم يور ان
 يجعل العالم علم الخاطا في رسته على انه لم يرد ظاهره
 نعم لو قيل كيف احد القيدتين لانه اذا لم يعرف حاله يكون
 هذا الكلام حقيقة قطعا وكذا اظهرها لكن محققا^{منه}
 لان مح لا ينسب في رسته على عدم اراده الظاهر لم يبعد
 اي والمثال انك خاصة اشارة الى ان تقديم المسند اليه
 لا قدر اغا فيده لانه لو علمه الخاطا لانه فاما ان يعلم
 علم المتكلم بذلك انما اوله على الاول لا يكون حقيقة
 لمحاز القيد من الضاد فانه لمحاز الاسناد محلا بسته
 كان محازا وعلى الثاني يكون حقيقة المتكلم بالعلم لعدم
 المحر باعتبار انه على تقدير علم الخاطا لا يتعين كونه
 حقيقة لا باعتبار انه على هذا التقدير لا يكون حقيقة
 جزها صارت في الاثبات اعاسى به مع انه يكون
 هذا المحاز في الشيء انما ذكره الله في الشرح ان

الجاز في التقييد على الجاز في الانبئات فان كانت
 الانبئات جازا فان التقييد جازا والا لا اي غير الملا^{بس}
 لا يظهر التقييد بالملا بس فائدة من الحقيقة ^{فائدة} اوله
 الذي يؤول اليه من العقل نقل عنه رحمه الله في الجدل
 ان من في قوله من الحقيقة بيانية وفي قوله من
 العقل ابتدائية يطلب موضعها من العقل ^{هو}
 وكيف ينبغي ان يكون هو يكون على ما هو عليه
 العقل والظاهر كل من كان له لم يجعل كل من هو من
 العقل صلا لا ولا لا يجد في ان يجعل ما له على
 يطلب موضعها يرجع اليه من العقل اي يحكم به العقل
 ويجوز ان يجعل من الاول ^{تولى} من الحقيقة صلا
 لا ولا ياتى على معنى يطلب موضعها يرجع اليه من
 الحقيقة اي ليس اليه مسها لا متناعها ^{جعل} واما
 من الثانية بيانية فكل ما قام يقتصر ^{يطلب} الشيء على
 الحقيقة باضم اليه الموضوع المذكور لان من هذه
 الجاز

الجاز العقل لا يلزم ان يكون له حقيقة عقلية فاذ لم
 يكن ^{فائدة} حقيقة لم يستقم بطلت الحقيقة لم يتغير ^{المفعول}
 معه ^{ان} ان ارادته لا يستدل بالمفعول معه باقيا
 على حاله فكذا المفعول به وان ارادته لا يستدل ^{اليه}
 اصلا وان اخرج عما كان عليه فعليه منع ^{المفعول}
 ان يرفع المشبهة في استوى الماء والمشيئة على
 على الفاعل فيكون مسندا اليه كما يرفع زيد في زيد
 زيد فيقال ضرب زيد فيجعل مسندا اليه والجواب ^{ان}
 الما لا يستدل اليه باقيا على معناه فانه اذا استدل ^{اليه}
 لم يبق مقصور المصاحبة مع ^{مع} الفعل بل الكونه
 الفعل لان معنى المصاحبة اقام يستفاد من كون
 جمع مع ولم يبق فلم يبق بخلاف المفعول به في ^{صطلح} الراجح
 فانه عند الاستناد اليه يبقى على معناه وهو ما وقع
 عليه فعل الفاعل وقد يقال ^{المفعول} المفعول به في الاصطلاح
 ما وقع عليه فعل الفاعل من غير تقييد بالمنسوب ^{والمفعول}

معه ما ذكره في الواو عني مع او ما قصد به ما حقه
 دون
 موز الفعل والمفعول به الاصطلاح يقع مسند اليه
 للمفعول به الاصطلاح يعقوبه الفاعل في النفي
 للفاعل اقاله الضمير بذلك من اول الامر بل ان التقيد
 حيث في متغيرها بغير الفاعل والمفعول ثم بين ان
 غير الفاعل في المبنى للفاعل لا لكنه وهما ان المبنى
 سابقا للفاعل والمفعول مطلقا فالضمير لا يرجع اليه
 على سبيل الاطلاق لكن لما ذكر ان الاسناد الى الفاعل
 في المبنى له والى المفعول في المبنى له حقيقة علم المراد
 الجازم الاسناد الى غير الفاعل في المبنى لا لان الجازم
 لا يغير في المبنى للمفعول حقيقة لان المفعول غير الفاعل
 وسبق اليه الاسناد الى غير المفعول في المبنى في المبنى
 لولا مرجع الضمير على نقيضه اللفظ ثم بين المراك
 المقام يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له كما
 انما سبيل ذلك ولم يقتصر على ظاهره وهو ان الاسناد

لما ذكره لاجل المراد يستعمل جازم لان مطلق المراد يستعمل
 بعمله بسة الفعل ما هو له من الفاعل والمفعول فالاسناد
 سناد بمطلقها لا بوجوبه الجازم به والاسناد الى الاشياء
 لما هو له جازم وانما قد اتفق في ذلك كلام الا
 يصح ان اسناده الى غيرهما المتضاه ما هو له
 في عمله بسة الفعل جازم ويلازم صاحب الكشاف
 ان الاسناد الى هذا الاشياء على طريق المجاز متضاهاتها
 للفاعل بل بسة الفعل ولو اقتصر على ظاهره لم يبعد
 بناء على انه يعم منه ان الاسناد يجر المراد بسة
 جازم وهو حق لان الاسناد الى ما هو له ليس يجرها
 بل لاجل انه ما هو له من الامتياز والاعتقادية
 لا يقال الرخصة ايضا كذلك فلم يذكرها لان
 الوصف لما فعل او صفة من اسم فاعل او مفعول
 اخر وهما اما مصدر والمجاز في الاول ليس على
 كلام المتضاهاتها اسناد الفعل او الصفة الى غيره

والفالت خارج عما نحن فيه على ما ذكر في الشرح
 ان مثل افاهي اصل ليس بحقيقة ولا يجوز عند
 لانتفاء الاسناد الى المدايسة فكذلك يكون مثل نامة
 والتعريف المذكور افاهي الاسناد في بعض الاحتمال
 الجواز العقلي في غير الاسناد في التعريف ذكره
 فخص بالاسناد فلا بد من اعتبار تخصيص في اللفظ
 بان يجعل المعرف الجواز الاسنادي لا مطلق الجواز
 او تعميم في التعريف بان يراد بالاسناد مطلق النسبة
 يتساوى الاصلية والاقضية وانما يلفظ اللفظ
 الى بعد الوجه الثاني لان المتبادر من اطلاق
 لفظ المعطية هو ما يميزها الاصطلاحية ولا ينبغي
 ان يذهب اليك الوهم ان حمل الاسناد المذكور سافا
 في قوله وتم الاسناد فيه حقيقة عقلية ومسته
 عا عقلي على مطلق النسبة ايها الايمان التعريف
 اعم من المعرف اللهم ان الا ان يرتكب الضمير قوله
 وهو

وهو اسناد الى ما ليس راجع الى مطلق الجواز العقلي لا
 الذي هو قسم من الاسناد لا لندراج المطلق في المقيد
 باحراز البعض من كون القسم اعم من المقسم واعلم ان
 التعميم في التعريف يحمل الاسناد على النسبة ليعلم
 مطلق الجواز العقلي او في ما وقع في الشرح من جعل
 الاسناد اعم من الصحيح والاذن من الكلام ليعلم
 التعريف المطلق لان يكون هو المقيد ايضا وان كان
 يمكن توجيهه من حيث جعل التناول لايخرج
 الاطلاق الكاذبة فقط وذلك لانه قال في قوله خلاف
 ما عند العقل امتنع طرق التعريف بغيره الجاهل
 واذا يستقيم ذلك لانه يمكن قيد التناول بغير الله والا
 لكان التعريف منطوقا مع ذكر ما عند العقل لان
 الجاهل وان دخل في خلاف ما عند العقل فقد خرج
 بقيد التناول وقد يفهم ما ذكر من جعل السكالي التناول
 لايخرج الكذب فقط انه اخرج قول الجاهل بقوله خلاف

ما عند الكلام والكذب بقيد التأويل فلا يخفى عليه ان يخرج
 الكذب بقيد التأويل لا يوجب انتفاء صفة باخرجه
 لجواز ان يخرج قول الجاهل الباطل وان لم يذكر لان الكذب
 ان التكاليف جعل التأويل لا يخرج الكذب للفظ على معنى
 انه سبيل اخراج المذهب اليه ولم يزل يبيح اخراجه
 الجاهل واخذ في هذا القيد فخرج به وانه لا يندفع
 والمعيد الدلالة على ذلك اما باعتبار ان من قال يا الله
 واراد به وان اما الشاعر وسودابه وان طلوع
 الشمس وغروبها كل يوم بذلك قال يا الله المبدى
 والمعيد والمقرى للمسى لعدم التعامل بالفصل ولان
 هذا دليل اسلام القائل اما باعتبار ان كون الاما
 بامر وارادته يدل على كونه معينا وان يكون طلوع
 الشمس وغروبها بامر يدل على كونه متشاهما
 ومعهذا ورجاينا قش بان حمل اسناد من على الحار
 بغيره اذ ما قيل الله ليس وط من الكسوف وفي
 الاورد

الاورد والجاهل قبل اوانه ويمكن بان القائل لمسلم
 باعتبار حقيقة الطرفين او مجازيتها وما يتوهم ان
 الانقسام بهذا الاعتبار لا يجاوز اثنين وهما ان
 يكون الطرفان حقيقة من او مجازيتين لانه
 القسمين الاخرين اعني ما يكون الطرفان
 مختلفين ليسا بهذا الاعتبار بل باعتبار حقيقة
 احدهما الطرفين او مجازية الاخر بل القسمين
 ولان ليسا باعتبار احد الامرين من حقيقة
 الطرفين او مجازيتهما على ما يشعر به كلمة اويل باقيا
 بل مجازية العبارة ان يقال باعتبار حقيقة الطرفين
 ومجازية بافراد الطرفين وبلفظ الواو والواو بان
 توسع القسم الى مجموع الاربعة سواء وجد
 هذا الاعتبار معق انه لا يحفظ هذا الاعتبار
 في كل من كلا قسم الا وقد يحقق الاعتبار في كل
 من القسمين الاولين وفي مجموع القسمين الا

٩٢
 لان الطرفين في مجرى حقيقتان ارجحان بان ولا
 يفرد من تحقق الاعتبار في كل منهما على الاقسام المذكورة
 هي ان يكون الطرفان حقيقيين او يكونا مجازيين
 وان يكونا مختلفين ولا يشك في هذا الاعتبار في
 كلامها ولا يقدح في عدم تحققه في كل من الطرفين
 ولا يبعد ان يحمل قوله حقيقة الطرفين او مجاز
 بينهما على معنى انهما في مجموع الامر من الحقيقة
 والمجاز الى الطرفين لا انهما في كل منهما على حدة
 فكان حق العيان باعتبار حقيقة ارجحان به الظاهر
 الا انه كون المضاد اليه رعاية لا مراعاه على
 كونه المضاد في بيده وبينك واما كلمة او قللا
 الى انه لا يجمع الامران في قسم وان المخطط
 في التقسيم ان الطرفين بالحقيقة او المجازية
 لا يجمعها على ما ذهب اليه المصنف ولما على
 ما ذهب اليه السلك من عدم اشتراط كون المنه
 فعلة

فعلة وفي معناه فعلة لانه يجوز ان يكون المنه
 جملة وفي وضعها بالحقيقة والمجاز اللغويين تردد
 لانها مفصلة بالحكمة فينبغي ان لا يوصف الجملة
 بهما ولو نظر الى انه يجوز وصف الشيء بوصف
 اجزائه كما نقول ثوبه اسما وفضله امساخ
 واحدا الجملة مفردات يجمع وضعها بها وانما اراد
 الاستعارة المسئلة التي بها مكبر قطع في قسم الاستعارة
 التي هي قسم من المجاز اللغوي ربما يقتضي جوار وصف
 الجملة بذلك وكما هو مستعمل في التقييد بالمفرد
 لما انفما من انه لا يليق بوصف المركب بالحقيقة
 والمجاز والمستعمل لان اللفظ قبل الاستعمال
 لا يوصف بهما لانه لا يستعمل في مفهومهما
 اي من جهة العقل سر التي انا قوله عقلا
 والعقل وان لم يسلح فاعلا للاستعمال لكونها
 ههنا لانها لكن يكفي صلاح الفعل فاعلا للاستعمال

المتعدية بمعنى عد الشئ حالاً لأن الواجب
 ان يكون التميز فاعلاً اما النفس الفعل المذكور نحو
 طاب زيد نفساً واما المتعدية نحو استأنا الاناماء
 فان الماء لا يصح له فاعلاً لا مسنداً بالمتعدية والماء
 لا يملكه مال واما لانزله نحو فجزنا الارض جونا
 فان العيون منفردة لا مفعول فاعل فيه مثل المتأني
 الاناء وظن ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ
 قال رحمه الله في شرح المفتاح وانا اظن كلام الشيخ
 اقرب الى المصواب بالنظر الى المقصود المرام وليس
 المقصود ههنا الاقدام وتصير الى التعليل قدوم
 وصيرته على ما خرج به الشيخ في فعل ما يتوهم
 من اعتراض الانام بمعنى ليس الموجود ههنا
 اقداماً او تفصيلاً حتى يطلب له فاعلاً وانما هو متوهم
 معدوم والمحقق الموجود القديم والتقدير في هذا
 كلامه بمعنى انه وان ذكر الاقدام والتفسير

٨

لم يقصد بها الا الى اقدام وتصير وهو من وليس المراد
 الا اقدام وتصير واذ لم يوجد الاقدام والتفسير
 بطلبهما الفاعل ضرورة فلا يريد ما نقل عنه رحمه الله
 في المحو انتهى انما اذ لم يكن اقدام مع كونه معدوماً
 هناك مجاز لغوي في المسند لا مجاز عقلي في الاستناد
 اذ لا شك ان انفا المعنى في الواقع لا يقع في نسخة
 استعمال اللفظ فيه كما نقول الاقدام المعدوم او الموصوف
 مثلاً واد اصر استعمال الاقدام في معناه مع انفا
 لم يكن مجاز فيه نفسه فطعنا ولا يقاس هذا على
 لفظ الاظهار المستعمل في الاظهار الموهومة على ما
 هو استعماله في مجازية عند السكاكي وانه مجاز قطعاً
 لانه قياس من مع الفارق لانه استعمال الاظهار ثمة
 في معنى وسمى شبيهه بالاظهار المحققة وانه غير
 ما وضع له الاظهار جزماً بخلاف لفظ الاقدام فانه
 لم يستعمل الا في معناه الموصوف له هو الاقدام المحققة

لكن اعتبر وجوده على سبيل التوهم دون التحقيق وانما
 ذكر الالزام واستمر في اقدم موهوم ولم يذكر القدر
 مع كونه موجودا محققا لافانته وهي المبالغة في
 الحق في القدر حيث نال الالزام اليه على وجه
 الفاعلية وجعل مقدمة الاشياء اكل في تحصيل
 من المقدم بل انه هو المحصل له لا يقال الفاعل للالزام
 الموهوم هو المقدم الموهوم واسناده اليه حقيقة
 فقد وجد الالزام مع كونه موهوما فاعل حقيقي
 اسند اليه يكون حقيقة لا نناقض اعتبار الالزام
 الموهوم لا يحتاج الى اعتبار مقدم موهوم في اعتبار
 غنيته وهذا مبني على ان المراد بعيشه المدفع
 لما يقال الاسناد والمجازي عند المنة افا هو اسناد
 الصفة الى الضمير راضيه لا النسبة الوصفية
 في عيشه راضيه فيجوز ان يكون المراد بصير
 صاحب العيشه لا بلغة العيشه وبطلان
 قوله

نفسه ان يقال هو في عيشه راضيه صاحبها ووجه الدفع
 ان ضمير راضيه افا هو للعيشه فالمراد بهما واحد فاذا اراد
 بالضمير صاحبها كان هو المراد بالعيشه ايضا فيلزم ان يكون
 هو في صاحب عيشه وبطلان ظاهر ولعل ان الذين يجيبون
 بناء على ان المراد بلغة العيشه المذكور في قوله الله العيشه
 اوضحها بناء على اتحادهما والاول اولى وهو اولى
 بالقبول لان المجاز عند السناد اسناد الصنام الى
 المستكن فيه العايد الى الله فيجب ان يراد بالضمير فلا
 بلغة النهار وليس معنى الاشياء حتى يلزم اختصاصه الى نفسه
 وهذه المناقضة لا تجري في الآية وهو ظاهر واعا يصح
 التفسير انها وصية في الجملة بناء على ان المراد بالتمتع
 والضمير واذا اراد باحدها معنى كان هو المراد
 بالآخر اية عند القائلين بان اسماء الله تعالى
 توقيفية ما شان الى رما ذكره في الجواب عن السؤال
 بان التوقيف على السمع افا يلزم ان لو قال السكاكي بالتوقيف

لكن لا يقوله بوجه الزمان هذا التوفيق صحيح بل يشترط
 عند العامل بالتوفيق كما عند غيره فلو كان الامر على ما نرى
 السكالي لم يكن كذلك والجواب ان معنى هذه الاختصاصات
 بتوجيه عليها انه اذا اراد المشرع به ادعاء الحقيقة
 انما يستند حقيقة الى التشبيه به الحقيقي لا الادعاء
 لا يرى انه لما كان الرجل الشجاع استدل بطريق الادعاء
 والتأويل لم يكن اطلاق الاسماء عليه حقيقة بل مجاز
 على الاصح فيجعل الريح بمنزلة الفاعل الحقيقي ادعاء
 يجعل استناد الانبات اليه حقيقة فان قلت اذا
 الريح ممكنه يكون الانبات تخيلية والتخييلية
 السكالي مجاز لان يكون المعناها تحقيقا لا حسنة
 ولا عقلا كاطفال المسنة يقصد بها امر وهي شبه
 بالاطفال فكذلك هنا مصدر امر وهي شبه بالانبات
 ولا شك ان استناده الى الريح بطريق الحقيقة بقاء
 فدمج السكالي بان قرينة المكنية في انبث الريح
 وهو

وهو الانبات لم يحقق فهو مكين ولا تخييل فانه ينقل كل
 منها عن الآخر عند عدم الحادث سابق على وجوده
 لان كان الحادث حدثا ماضيا بقاءه عدم لا يخفى قد
 غيرهما فاما تدل على العدم اللازم فان الخلق هو الاسقاط
 فلا يتبين حج العدم السابق بالاختيار لانه لانه بقاء
 الاصل هو العدم السابق وهو الواقع ههنا واما التغيير
 بل على العدم اللازم فلتكنه فكانت تدل على اصله
 يشعر بان التزل ليس على سبيل التحقيق كان قوله
 اني به ثم حذف يشعر بان الطرف ليس على التحقيق
 عندك ان عدم الانبات معصفي القصور اعني
 التزل من الاصل والاسقاط بعد الايمان فلا بد
 ان يكون احدهما تخيلا وهما له ما في ان بقاء
 المراسم التزل عن اصل ليس عدم الانبات من
 بالانتمى منه وهو عدم الايمان به ذكره عدم بقاء
 نتيته وفصله ولا شك ان ذلك ليس على التحقيق

كان عدم اليقين من الاصل على التحقيق لكن الشان
 في دلالة الترتيب على هذا المعنى وانما في التخييل لا في الواقع
 ليس محققا وانما هو على سبيل التخييل لان العدول ^{استوف}
 على الكون سابقا فيحصل الذكاء والانتفاء عنه ثابتا في ^{الحل}
 الثاني وليس شيئا منهما محققا اما الدلالة في اللفظ
 عن الذكاء فانه لا يستعمل بالدلالة دون العقل واما
 الدلالة في العقل عند الخلق فدون اللفظ المحذوف
 داخل في الدلالة بناء على انه قد استمر في العادة ^{المع}
 من الالفاظ محقة او مختلفة وكانها اما اقتصر ^{الذ}
 على بيان الثاني في هذا الكتاب لان ما خرج الى
 البيان ولذلك بالغ في جعل الدلالة في اللفظ ^{نظير}
 مدخلية العقل في الدلالة وقد يقال الكلام في الد
 التظلية وانما لا يقوم الا باللفظ واما العقل فسطر الدلا
 فانه يستبين ولذلك اقتصر على الثاني واما باللفظ ^{الوجه}
 الاختصار والظان ذلك الا ان ^{بان} قد بدد في

غاية

غاية الامر ان يلزم في صورة التعيين كون ذكرنا
 لكن لا يلزم من ذلك ان يلزم في هذه الصورة ان يقصد
 الاخر ارضي العتب لا بمجرد ان يقصد نفس التعيين
 من غير اخطار الاحتراز بالبال قال رحمه الله في شرح
 الفتح لا يخفى ان كون المقصد هذا المعنى ان ^{الخبر}
 لا يصلح الا كما عبر عنه للاحتراز عن الاشارة فيه
 وان التكميل قد يقصد احدهما ولا يخطئ الاخر ^{سما}
 وما ذكر في وجه الاحتراز من الامرين فلا يخفى
 ما فيها او اظهر تعظيمه ادرج الاظهار وان ^{كان}
 الحاصل من ذكره يدل على التعظيم هو نفس ^{العظيم}
 اي الوصف بالعلوية لان الكلام عند قيام القرينة
 على المسند اليه ملوطف فاسمه الدلالة على ^{العظيم}
 يفهم من الكلام عند عدم ذكره فذكر ^{اطهار}
 التعظيم ويجوز ان يكون اظهار التعظيم عند ما ^{الذ}
 كان الخبر والاعلى التعظيم باسمه على انصاف المسند

بالفضائل فعند قيام القرينة بفهم العظيم المدلول
 عليه ما سبب الخبر إلى السند اليه المفهوم من
 القرينة فيحصل عند ذلك لفظها العظيم تحقيقا وتعبيرا
 إلى الإشارة له ما ذكرنا من الحاجات القدم اللفظي فحان
 تحقيقه وتقديره خصوصاً زيد غلامه وضرب غلامه
 زيد فان زيد وان كان متأخر اللفظ لكنه متقدم
 لأن مرتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول والتقدم
 المعنوي فحان أحدهما ان يكون قبل الآخر لفظاً
 المرجح بان يكون خبراً مدلول اللفظ نحو قوله تعالى
 اعدوا لهواً اقرب للنفاق لأن الفعل يقتضيه المصدر
 وهو جزمه والنفاق ان يكون المرجح مفهومه التزم
 من سبب الكلام قبل الخبر في قوله تعالى ولا يؤكل لحم واحد
 لأن الكلام مسوق لبيان الميراث فيلزم ان يكون هناك
 فجمع الخبر اليه وهو الذي لا يرد في قوله تعالى ولا يؤكل لحم
 الحكمي ان يكون المرجح متأخراً وليس هناك ما يقتضي
 تقدمه

تقدمه أي ذلك الخبر باعتبار ان وصفه على ان يكون المتقدم
 فهذا المرجح متقدماً حكم الوضع الخبر وذلك كالمعظم المهم المقسماً
 بعد خبره بربك ومنه خبر الشان والقصد وقال كذا
 الوضع في هذا الخبر خبر الشان المرجح وعلمها المعنى النفس
 شئ بهم لا لاحق يتشوق نفس السامع إلى الشعور عليه
 المرجح فاللبن الحاربي معق التقدم حكماً انك اذا قصدت
 للتفخي فعلق المرجح في هذا ولم يصح به ليحصل التقدم
 ثم ذكر المرجح فهذا المنقول في حكم المتقدم والاولى ان يحل التقدم
 اعلم من ذلك حقاً وان اول ما في خبره خبرت زيد على من جيب
 بان يقال التقدم الحكمي ان يكون هناك شئ يقتضي بعدم المرجح
 في حكم المتقدم وفي صورت التنازع اما خبر الفاعل في الاصل
 تخصيصاً في الاعمال في المعول المذكور فاقترن ذلك بمقتضى المد
 سابقاً على الاخبار لان وضع المعارف على ان يستعمل الوعين
 بعد الله لم يرد في قول المعرف ما وضع شئ بعينه ان الواقع
 في وضعه واحد معناه واللام اريد في هذا الموضع غير الاعلام

واسم الاشارة والموصول والمعرف باللام والمنفاد الى احد هاتين
لما تعين قصد المستعمل بالاراد وما اوضح يستعمل في احد بعينه سواء
كان
ذلك الواحد مقصودا للواضع كالحق الاعلان او لا كما في غيره فان
مؤناه
ما اوضح لاستعماله في شئ بعينه لكان اوضح والمحققون على ان
علما
ما هو المقصود الظاهر منه والمفروض ان وضعه لخواصه وضعه لخواصه
باعتبار ان المحل الواضع في وضعه للعين امر عام لكونه متكلما
او غائبا او مشار اليه مثلا وقد حقق ذلك في موضعه وقد يترك
مع معين قال رحمه الله في قول السكاكي ان الخطا ان يكون مع معين حق العباد
ان يكون لمعين بقا خاطبه وهذا الخطا له خاطبه مع حق العباد وهذا خطا
فالمشابه
فلا مدبر ان الخطا لمعين مع ان المذكور صنفان كلام المتن ان يكون لمعين
ان يرجع الفخر اليه ثم كلام السكاكي يحتمل وجهين لا يتوجب عليه ما ذكره
وهو الله وهو ان تعلق قوله مع معين يكون لا بالخطا وكلامه قد تقدم
والاولى ان يقال الماتر واللاتر واللاتر واللاتر واللاتر واللاتر
من سوره الكهف يوم النحر من شهر الصفر سنة اربع وتسعون بعد الالف
على يد ائمة الطائفة طائفة الاصول السنية السنية السنية السنية
بمختار الائمة السنية السنية السنية السنية



